قرى 4

العدد ٣٥ | ٣ تموز ٢٠٢٦

أمم للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

سجـال مفتوح على هيئة مطبوعة تصدر عن أمم للتوثيق والأبحاث

عن صديقي #سعيد_الجن:
«المُحافَظَةُ على أطْلالِ «الدَّوْلَة» يَقْتَضي،
في عِدادِ ما يَقْتَضي، تَوْهينَ «الدّوَيْلَةِ» وإضْعافَها.
أثْمانُ التَّوهينِ بَخْسَةٌ مَهْما بَدَت، لِلْوَهْلَةِ الأولى، باهِظَةً...».

من الكرامة إلى الطاعة: إعادة تشكيل الوعي الشيعي في لبنان بين النكران وعباءة المظلومية

علي منصور

داخل البيئة الشيعية في لبنان، لم يتبدّل الموقف السياسي فحسب، بل تبدّلت المعايير التي يُبنى عليها أي موقف: ما الذي يُعتبر كرامة، وما الذي يُحتمل كإذلال، وكيف يُفهم الانتصار، ومتى يُسمح بالاعتراف بالخسارة. هذا التحوّل لم يأتِ دفعةً واحدة، ولم يكن نتيجة خطاب عابر، بل تراكُم تدريجي أعاد تشكيل العلاقة بين الفرد والجماعة، وبين التجربة المباشرة والسردية المفروضة عليها.

في هذا المسار، تراجَع موقع الفرد لصالح كيان جماعي مجرّد. لم يعد الإنسان مرجعيةً لذاته، بل أصبح متلقّيًا ينتظر خطابًا يزوّده بالتفسير الجاهز مع مفرداته وحدوده وحتى طريقة التعبير عنه. لم تعُد السردية تُطرح كوجهة نظر قابلة للنقاش، بل كإطار مكتمل يُفترض الانضواء فيه، وبالتالي لم يعد المطلوب أن يقتنع الفرد، بل أن يلتزم.

ما حصل لم يتكوّن عبر الخطاب وحده، بل بُني بالتدريج عبر مؤسسات وطقوس وحوافز يومية، عبر مدارس تُقدّم الولاء شرطًا للانتماء، وإعلام يحوّل كل سؤال إلى موقف، واحتفاليات دينية تُعيد إنتاج السردية في الجسد قبل العقل، وشبكة مكافآت اجتماعية واقتصادية تجعل الامتثال مربحًا والخروج مكلفًا. لم يكن غسيل دماغ بالمعنى المبسَّط، بل بناء بيئة كاملة يغدو فيها التفكير المستقل خسارةً محسوبة لا فضيلةً مجانية.

كان الأثر واضحًا في اللحظات التي غاب فيها الخطاب نفسه. في بدايات «حرب الإسناد»، لم يكشف تأخّر الموقف الرسمي مجرّد فراغ سياسي، بل حالة شللٍ حقيقية: تردُّد وضَياع وعجز عن إنتاج موقف مستقل. لم يكن الأمر انتظار توجيه فقط، بل توقّف القدرة على التفسير حين يغيب مَن يحتكره.

ولاءٌ يشلّ صاحبه ليس ولاءً، بل تبعية

الحرب السورية كانت الاختبار الأول والأعمق. حين أعلن «حزب الله» انخراطه العسكري فيها عام ٢٠١٣، وُضعت البيئة الحاضنة أمام تناقض صريح لا يمكن القفز فوقه: كيف تقاتل قوةٌ قدّمت نفسها حاميةً للمستضعفين إلى جانب نظام يقتل شعبه؟ الإجابة لم تكن اعترافًا بالتناقض، بل إعادة تعريف للواقع: سُمّيت الحرب «جهادًا دفاعيًّا» عن المقدّسات، أُعيد توصيف الخصوم من ثوار إلى تكفيريين، واستُحضرت سردية المظلومية التاريخية لتحويل أي اعتراض إلى طعن في الجماعة نفسها.

لم يقبل الجميع بهذه الصياغة. ثمة أصوات رفضت،

قرى الجنوب بين المحو وسؤال العودة

الأيام تمرّ، والحروب تنتظر عودتها؛ ومنازل الجنوب وقراه تواجه المحو وتحوّلها إلى رماد. تلك البيوت التي كانت مصانع للذاكرة والحياة، وكانت الأرشيف غير المكتوب لسكّانها حين تتخذ شكل غرفةٍ أو ساحةٍ أو فيء شجرة، صارت اليوم فراغًا كبيرًا ينفتح على الخرائط كندبةٍ لا تندمل، ويرسم مسار تهجيرٍ تدريجي لأهلها.

ويعود السؤال الذي لا ينفكّ يفرض نفسه لفرط بداهته: هل ستعود الحياة إلى هذه القرى أصلًا؟ أم أنّ «العودة» نفسها تتحوّل إلى فكرةٍ معلّقة تُؤجَّل مع كلّ تصعيد؟ أم أنها رهنٌ بتفاهمات ماكرة وأطر تبدو عاجزة عن إعادة الناس إلى قراهم، وكأنّ هذه القرى خُلقت لتكون هامشًا في دفتر الحروب: تُمحى حين يلزم، وتُستدعى أطيافها حين يُراد لها أن تكون عنوانًا لمرحلة جديدة من التفاوض أو التهديد.

وسط هذا المشهد، يعلو ضجيج اللغة الفارغة والقاتلة عن الصمود والتضحيات والمعارك والنزالات غير المحسوبة، بينما تتآكل حياة الناس فعليًا.

وفي المقابل، تبرز مبادرات هادئة تحاول حفظ الذاكرة وحكايات أصحابها، بوصفها فعل مقاومةٍ للنسيان وتأكيدًا على الثبات، لا بديلًا عن العودة.

محتويات العدد

- من الكرامة إلى الطاعة: إعادة تشكيل الوعي الشيعي في لبنان بين النكران وعباءة المظلومية (علي منصور) ..... صفحة ١
- متى نوقف الضجيج ونقرأ ما هو أخطر؟ لبنان على هامش تشكيل المنطقة، صيغة حكمٍ تتآكل (داود رمّال) ..... صفحة ٣
- «الإسناد»... حرب بلا عدّة ولا مقومات صمود (محمد خليل) ..... صفحة ٤
- محمد رعد وخطاب إدارة الهزيمة (داود رمّال) ..... صفحة ٥
- عندما تُستهدف الرئاسة: إيران في مواجهة خيار الدولة اللبنانية (داود رمّال) ..... صفحة ٦
- من احتلال العقول ومصادرة القرار إلى احتلال الأرض (زينب سعد) ..... صفحة ٧
- بيان: نداء لانقاذ لبنان ..... صفحة ٨
- «لقاء اللبنانيين الشيعة» يستنكر حملات الترهيب التي تستهدف المعارضين والمعارضات الشيعة ..... صفحة ١٠
- ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين: ندين سياسات النظام الإيراني تجاه لبنان ..... صفحة ١٠
- التضليل الإعلامي بوصفه سلاح حرب (نور حطيط) ..... صفحة ١١
- الجنوبيون بين فكّي النزوح والبطالة... والحرب تلتهم الاقتصاد اللبناني (أحمد خواجة) ..... صفحة ١٣
- في حبّ صُور وبحرها وحاراتها (زينب شور) ..... صفحة ١٥
- عن عمرنا الذي يقاس بكؤوس عالم، وحروب (علي مكي) ..... صفحة ١٦
- الشياح: سيرة الأرض التي غادرت فَيئَها... من عبَق «الفتوش» إلى غابات الإسمنت (أكرم محمود ..... صفحة ١٨
- بين حربين: نساء الجنوب يحملن ما تبقّى من الحياة (آلاء نجم) ..... صفحة ٢٠
- أسباب وتداعيات انهيار إمبراطورية إنترا ..... صفحة ٢١
- تقرير شهري ـ حزيران ٢٠٢٦: من الحرب إلى الانقسام حول «اتفاق الإطار» ..... صفحة ٢٣

ورجال دين تحفّظوا، وعائلات اعترضت. لكن ما حسم الموقف لم يكن الإقناع، بل الكلفة. من اعترض دفع ثمنًا واضحًا: اجتماعيًّا، مهنيًّا، وأحيانًا أمنيًّا. هكذا لم يعد الصمت دليل قناعة، بل نتيجة حساب.

وهنا يكمن الفارق الجوهري بين جماعة تلتزم لأنها مقتنعة، وجماعة تلتزم لأن كلفة الخروج أعلى من كلفة البقاء.

الناس لم يفقدوا القدرة على التفكير، بل وجدوا أن تفكيرهم يصطدم بجدار من التكاليف يجعل الصمت خيارًا عقلانيًّا حتى حين يتعارض مع ما يُدركون ويقتنعون.

جاءت انتفاضة ١٧ تشرين ٢٠١٩ لتفتح نافذة مغايرة. للمرة الأولى منذ سنوات، نزل عدد من أبناء البيئة الشيعية إلى الشارع في بيروت والجنوب والبقاع، ورفعوا شعارات ظلّت همسًا خلف أبواب موصدة. لكن ما كشفته هذه اللحظة لم يكن حجم الاعتراض المكبوت فحسب، بل الثمن الذي يُدفع داخل الجماعة قبل خارجها. الرد لم يأتِ فقط من مؤسسات الدولة أو الحزب، بل من الجيران والأقارب وشبكات العلاقات اليومية. الرسالة لم تكن سياسية، كانت اجتماعية في جوهرها: الخروج له ثمن، وأنت مَن يدفعه وحدك.

ثم جاء الرابع من آب ٢٠٢٠.

انفجار المرفأ لم يكن مجرد كارثة، بل كان كاشفًا.

في المدينة نفسها التي تحتضن جميع اللبنانيين، دُمّرت أحياء بأكملها بنيترات الأمونيوم التي ظلّ مصدرها ومسار تخزينها واستخدامها موضع جدَل واتهامات لم تُحسم. لكن، بمعزل عن هذه التفاصيل، ثمّة أمر لا يقبل الجدل: أن الحزب لم يسعَ إلى الحقيقة، بل حاربها، وسعى إلى إقفال التحقيق بكل الوسائل. كل مسعى قضائي جدّي، وكل قاضٍ اقترب من الملف، واجَه عرقلة ممنهجة وصلت إلى حدّ التهديد. وهذا ليس سلوك مَن لا يعرف ولا يخشى، بل سلوك مَن يرى في التحقيق تهديدًا بحد ذاته.

هذه المرة، لم تقع الكلفة على «الآخرين» فقط، بل طالت البيئة الحاضنة نفسها، وعلى ثلاثة مستويات دفعةً واحدة:

ضحايا مباشرون في المرفأ وأحياء بيروت وضواحيها؛

مدينة لطالما احتضنت الحزب وبيئته، تحوّلت بعض أحيائها ومبانيها إلى ركام؛

جماعة وجدت نفسها مرةً أخرى في موقع المتّهم أمام كل اللبنانيين - مضطرةً للدفاع عن نفسها في لحظة كانت هي أيضًا ضحيّتها.

ما تلا ذلك لم يكن انتفاضةً داخلية، لكنه لم يكن صمتًا مريحًا أيضًا. كان صمتًا مُثقَلًا بأسئلة لا تجد طريقها إلى العلن. في مجالس العزاء، واجتماعات العائلات، طُرحت أسئلة لم تُطرح من قبل.

لكن الإجابة لم تأتِ.

لا لأن الحقيقة غائبة، بل لأن مَن يملك مفاتيح الوصول إليها آثر إغلاق الأبواب.

في هذه اللحظة تحديدًا، لم تكن المهمة إقناع الناس برواية محدّدة، بل جَعل السؤال نفسه مكلفًا بما يكفي ليبقى في حدوده الدنيا.

مع كل هذا، تغيّر موقع المظلومية، صحيح أن الشيعة اللبنانيين عاشوا تهميشًا حقيقيًّا، سياسيًّا واقتصاديًّا، كما باقي الجماعات اللبنانية وبدرجات مختلفة. إلّا أن النسخة الشيعية من هذا التهميش شكّلت أرضًا خصبة لخطاب الحزب. هذا التاريخ ليس اختراعًا، لكنه بالضبط ما جرى توظيفه لاحقًا للهروب من المساءلة لا للمطالبة بها. ثمة فارق جوهري بين مظلومية تجربة ومظلومية خطاب. الأولى تستحضر الظلم لتُنتج مطالبةً بالتغيير، وتستدعي محاسبةً لمن أخطأ بمن فيهم أبناء الجماعة أنفسهم. الثانية تستحضر الظلم لتُنتج حصانةً من المحاسبة، فتحوّل كل سؤال داخلي إلى طعنة في الظهر، وكل نقد إلى خدمة للعدو. الانتقال من الأولى إلى الثانية لم يكن حتميًّا، كان خيارًا سياسيًّا واعيًا دفعت ثمنه البيئة الشيعية أكثر من غيرها.

حين تتحوّل المظلومية من تجربة تدفع نحو المطالبة إلى قناع يمنع المراجعة، لا تعود أداة تحرير، بل أداة تثبيت.

بالتوازي، جرى تفريغ مفهومَي الانتصار والهزيمة من معناهما. لم يعودا مرتبطين بالنتائج الفعلية، بل بسردية مفروضة سلفًا. أصبح البقاء على قيد الحياة يُقدَّم كـ«انتصار» مهما كانت الكلفة، فيما يُمنع الاعتراف بالخسارة كأن مجرد تسميتها يُعتبر تهديدًا.

حين تُلغى معايير الربح والخسارة، لا يختفي الواقع؛ بل تُمحى القدرة على قراءته.

والمفارقة المؤلمة هنا، أن هذا التناقض محسوس. الناس يرون الكلفة بأعينهم ويعيشون الخسارة في بيوتهم. لكن المنظومة توفّر دائمًا تفسيرًا جاهزًا يحوّل الشكّ إلى ضعف والتساؤل إلى خيانة. ليست القضية جهلًا يُعالَج بالمعلومة، بل بُنية سلطة تُعيد إنتاج نفسها بموافقة مَن يدفعون ثمنها، لأن ثمن الرفض أعلى.

المجتمعات لا تنهار فقط تحت وطأة الهزائم، بل حين تفقد القدرة على تسميتها. وما بناه هذا النموذج على مدى عقود ليس فقط جمهورًا مواليًا، بل جمهور يخاف السؤال أكثر مما يخاف الواقع، ويجد في الصمت ملاذًا أكثر أمانًا من الكلام، حتى حين يكون الكلام عن بيته الذي انهار وأبنائه الذين ماتوا.

فحين يصبح إنكار الواقع فضيلة، والمراجعة خيانة، والنقد تهديدًا، لا يعود السؤال إن كان الانهيار سيحدث، بل مَن سيبقى ليعترف به.

متى نوقف الضجيج ونقرأ ما هو أخطر؟
لبنان على هامش تشكيل المنطقة، صيغة حكمٍ تتآكل

داود رمّال

خلال أسبوعٍ واحد من حزيران ٢٠٢٦، تعاقبت على اللبنانيين محطّاتٌ مفصلية: مذكرة تفاهم أميركية - إيرانية أدرجت لبنان في بندها الأول، وتصريحٌ جدالي لرئيس مجلس الشورى الإيراني محمد باقر قاليباف، وسجالات على محطات التلفزة تحوّلت إلى عاصفة، تلاها توقيع اتفاقٍ إطار ثلاثي بين لبنان وإسرائيل برعاية أميركية. وهذه أحداثٌ متفاوتة الوزن والدلالة بالطبع، فلا يصحّ وضع تصريحٍ ساخر لصحافي في ميزان واحد مع اتفاقٍ إقليمي يَرسم مصير بلد، لكن ما يجمع تلك الأحداث ليس حجمها، بل طريقة تلقّي اللبنانيين لها. فمع كلّ محطّة، انقسموا إلى فريقين: فريقٍ يحتفل بنصرٍ موهوم، وفريقٍ يغرق في هزيمةٍ موهومة. ثم، بين محطّة وأخرى، كانت الأدوار تنعكس: مَن احتفل بالأمس يُحبَط اليوم، ومَن انكسر بالأمس ينتشي اليوم.

هذا التأرجح بين النشوة والإحباط، وهو يتبدّل مع كلّ تغيّرٍ في اتجاه الريح الإقليمية، هو في ذاته الدليل الأوضح على أن اللبنانيين باتوا أسرى ردّ الفعل، لا أصحاب فعل. والأخطر أن هذا الانشغال بالانفعال يحجب عنهم رؤية ما يجري فعلًا: إن مصير بلدهم بات يُرسَم بالكامل في مكانٍ آخر، من دون الرجوع إليهم، ومن دون أن يكون لهم أي دور خارج صفة المتلقّي المطيع؛ وأن صيغة الحكم التي قام عليها لبنان تتآكل أمام أعينهم من دون أن يكلّف أحدٌ نفسه عناء القراءة الهادئة لحجم الكارثة. فكثيرون يتعاملون مع المسألة اللبنانية بوصفها موقعًا يُتموضع فيه، لا قضيةً تُحمَل؛ فيقيس كلٌّ منهم الحدث بمقدار ما يقرّبه من حصّةٍ في السلطة المقبلة، فيتحوّل الموقف الوطني إلى ورقةٍ في مساومةٍ على الأدوار.

حين يصبح الانتصار والهزيمة وهمًا متبادلًا

عند توقيع المذكرة الأميركية - الإيرانية التي أُدرج فيها الملف اللبناني بوصفه جزءًا من التفاهم، اعتبر جمهور «حزب الله» وحلفائه أن إيران «انتصرت»، وأنها فرضت لبنان بندًا في تفاوضها مع واشنطن. في المقابل، دخل خصوم الحزب وإيران حالةً أشبه بالهزيمة والإحباط، وكأنّ الملف اللبناني قد سُلّم بالكامل إلى طهران.

ثم، بعد أيام، جاء توقيع اتفاق الإطار الثلاثي بين لبنان وإسرائيل برعاية أميركية، فانعكس المشهد رأسًا على

عقب: الفريق المعارض شعَر بالنشوة والانتصار، بينما شعَر جمهور الحزب وحلفائه بالخسارة، بل بالغدر. الفريق نفسه الذي كان منتصرًا بالأمس صار مهزومًا اليوم، والعكس صحيح؛ في غضون أيام معدودة، ومن دون أن يتغيّر شيءٌ جوهري في موقع لبنان نفسه، ولا في مواقع النازحين، ولا في وضع القرى المحتلة، ولا في الهجمات اليومية التي تنفّذها إسرائيل، ولا في المشهد المُربك والمُقلق الذي يحكم يوميات كلّ اللبنانيين.

وفي العمق، تكشف هذه المفارقة أمرًا لا ينتبه إليه المتخاصمون: إن اللبنانيين، على اختلاف اصطفافاتهم، باتوا جميعًا راغبين في التفاوض مع إسرائيل والوصول إلى تسوية. الخلاف لم يعد على مبدأ التفاوض، بل على هوية الطرف الذي يقوده. فكلّ فريق يريد أن يكون صاحب اليد العليا في التفاوض، اعتقادًا منه أن مَن يقود المسار ويوقّع على الاتفاق سيُمسك بمفاتيح الحكم في المرحلة المقبلة. وهذا وهمٌ يُضاف إلى الأوهام الأخرى؛ فالحقيقة الوحيدة الثابتة في المشهد أن جميع الأطراف ليسوا أكثر من متلقّين لما يُقرَّر بعيدًا منهم، ولا دور فعليًّا لهم في ما يجري في المنطقة. يتنازعون على قيادة قافلةٍ لا يملكون زمامها أصلًا.

التصريحات ليست زلّات لسان

في خضمّ هذا التأرجح، جاء تصريح محمد باقر قاليباف، خلال مقابلة تلفزيونية، والذي توجّه فيه إلى رافعي شعار «لا غزة ولا لبنان»، داخل الجمهورية الإسلامية الإيرانية، قائلًا: إن «لبنان قدّم أربعة آلاف شهيد من أجل إيران»، وإن هذا العدد يفوق مجموع شهداء إيران في حربها الأخيرة[١]، ليُثير موجة غضب واسعة، فامتلأت وسائل التواصل المناوئة بتعليقات اعتبرته دليلًا إضافيًّا على أن إيران تتعامل مع «حزب الله» بوصفه أداةً تخوض حروبها الإقليمية، وأن الشباب اللبناني يُدفع إلى القتال خدمةً لمشاريع لا صلة لها بالمصلحة الوطنية.

لكن الانفعال من هذا الكلام يتجاهل أنه ليس زلّة لسان ولا تصريحًا عابرًا، بل كلامٌ مقصودٌ بكلّ حرفٍ منه، صدَر عن مسؤولٍ رفيع في لحظةٍ سياسية حسّاسة. والأهمّ أنه لا يكشف جديدًا؛ فمَن يغضب اليوم من «تبعية» الحزب لإيران إنما يتصرّف وكأنه يكتشف للمرة الأولى علاقةً لم يُخفِها الحزب يومًا، بل جاهَر بها منذ تأسيسه.

وتكرّر النمط نفسه بعد أيام في واقعةٍ أصغر حجمًا لكنها أشدّ دلالة. ففي سجالٍ تلفزيوني على شاشة «العربية - الحدث» جمع الصحافيَّين قاسم قصير وعلي الأمين، وردًّا ساخرًا على سردية أن إيران هي مَن تقاتل في جنوبي لبنان، قال قصير ساخرًا: إن هناك «خمسين ألف جندي إيراني» يقاتلون في لبنان وأن «عشرة آلاف منهم سقطوا»، وأن ثمّة ترتيبات لإعادة الرحلات الجوية بين بيروت وطهران لنقل الجثامين[٢]. وكان واضحًا أن العبارة مزحةٌ وسخرية، لكنّ مقدّمة البرنامج تعاملت معها كمعلومةٍ تستحقّ التحقّق؛ ثم انتشر المقطع، فاستثمره خصوم الحزب بوصفه «اعترافًا خطيرًا»، وطالب ناشطون بفتح تحقيق مع قصير ومطالبة إيران بسحب مقاتليها، بينما ردّ مؤيّدو الحزب بأن الكلام اقتُطع من سياقه الساخر.

والمفارقة أن الطرفين انشغلا بالمزحة وتجاهلا أنها لا تُضيف إلى ولا تُنقص من حقيقةٍ معروفة. فالعلاقة العضوية بين الحزب وإيران ليست بموضع كشفٍ ولا تخمين، بل أعلنها الحزب صراحةً منذ «الرسالة المفتوحة إلى المستضعَفين في لبنان والعالم» عام ١٩٨٥، حين عرّف نفسه بوصفه امتدادًا للثورة الإسلامية في إيران وجزءًا من أمّةٍ عابرة للحدود، والتزم مبدأ ولاية الفقيه. ولم يكن ذلك شعارًا تأسيسيًّا عابرًا، بل ترجمَته القيادة إلى ممارسةٍ فعلية: فقرار خوض أول انتخابات نيابية عام ١٩٩٢ اتُّخذ بناءً على استفتاء الولي الفقيه آنذاك علي خامنئي، وظلّ الحزب يعتبر أن قرار الحرب والسلم يعود في نهاية المطاف إلى الولي الفقيه لا إلى مؤسسات الدولة اللبنانية. وهذا ما قوننه أمينه العام الحالي نعيم قاسم في كتابه «حزب الله: المنهج، التجربة، المستقبل»، إذ يعدّد صلاحيات الولي الفقيه، فيقول:

> «... من *الواضح حجم الصلاحيات المنوطة بالولي الفقيه، فهو أمين على تطبيق الأحكام الإسلامية والسهر على النظام الإسلامي، واتخاذ القرارات السياسية الكبرى التي ترتبط بمصالح الأمة، وهو الذي يملك صلاحية قرار الحرب أو السلم، ويتحمل مسؤولية أمن الناس وأموالهم وأعراضهم...*»[٣].

كذلك لم يكن الدعم الإيراني سرًّا؛ فقد أعلن الأمين العام السابق حسن نصر الله عام ٢٠١٦ أن موازنة الحزب ورواتبه وسلاحه وصواريخه كلّها تأتي من الجمهورية الإسلامية، وكثيرًا ما عرّف عن نفسه بأنه «جندي في ولاية الفقيه». وعليه، فإن التعامل مع تصريح قاليباف أو مزحة قصير بوصفهما «اكتشافًا» إنما يُثبت أمرًا واحدًا: إننا لم نقرأ الحزب جيّدًا، ولا نعرف حقيقة ما يُعرِّف به عن نفسه منذ أربعة عقود.

ما الذي يكشفه الاتفاق فعلًا؟

لو توقّف اللبنانيون عن الانفعال وقرأوا المشهد بهدوء، لاكتشفوا أن أخطر ما في ذلك الأسبوع لم يكن تصريحًا ولا مزحة، بل ما حملته الوثائق نفسها. فمذكرة التفاهم الأميركية - الإيرانية، المعروفة بـ«مذكرة إسلام آباد»، ذكرت لبنان بالاسم ونصّت على «الوقف الفوري والدائم للعمليات العسكرية على كل الجبهات» وعلى التزام الطرفين بـ«ضمان وحدة الأراضي اللبنانية وسيادتها»[٤]. بهذا صار مصير الترتيبات الأمنية في لبنان بندًا يُناقَش داخل وثيقةٍ ثنائية بين واشنطن وطهران، تتعامل مع إيران بوصفها طرفًا لا يمكن تجاوزه. ومن المفارقات الدالّة أن الجانب الإيراني وقّع عليها عبر قاليباف نفسه؛ أي أن صاحب التصريح الذي أثار الغضب هو أحد الموقّعين على وثيقةٍ تتناول لبنان وحربه.

ثم جاء اتفاق الإطار الثلاثي بين لبنان وإسرائيل برعاية أميركية ليُكمل الصورة من زاويةٍ مختلفة. فالاتفاق، المؤلَّف من أربعة عشر بندًا، لا يكتفي بإدارة الوضع القائم، بل ينصّ صراحةً على أن يُعيد لبنان «بناء احتكار الدولة لاستخدام القوة»، وعلى «نزع سلاح كل الجماعات المسلّحة غير الحكومية نزعًا كاملًا والتحقّق منه»، مقابل إعادة انتشار تدريجية للقوات الإسرائيلية. كما ينصّ على أن «الحكومة اللبنانية وحدها تملك السلطة السيادية للبتّ في مسائل الحرب والسلم»، وعلى منع تدفّق الأموال إلى أي جهةٍ مرتبطة بتلك الجماعات[٥].

ولا يمكن تجاهل ما يحمله البند الثالث عشر تحديدًا.

---

(١) محمد باقر قاليباف، رئيس مجلس الشورى الإيراني، في مقابلة ببرنامج «گفتگوی ویژه خبری» (الحوار الإخباري الخاص)، التلفزيون الإيراني الرسمي، ٢٧ خرداد ١٤٠٥ هـ.ش / ١٧ حزيران ٢٠٢٦؛ نقلتها قناة «الجديد»، ١٩ حزيران ٢٠٢٦.

(٢) «مقاتلو إيران في لبنان و»مزحة» قاسم قصير»، المدن – ميديا، ٢٣ حزيران ٢٠٢٦؛ في إشارة إلى مقابلة جمعت قاسم قصير وعلي الأمين على شاشة «العربية - الحدث».

(٣) نعيم قاسم، حزب الله: المنهج، التجربة، المستقبل، الطبعة الثالثة، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م، ص ٨٤.

(٤) مذكرة التفاهم الأميركية -الإيرانية المعروفة بـ«مذكرة إسلام آباد»، نُشر نصّها في منتصف حزيران/ يونيو ٢٠٢٦.

(٥) النصّ الرسمي للاتفاق الإطاري الثلاثي بين الولايات المتحدة وإسرائيل ولبنان، مكتب المتحدث الرسمي، وزارة الخارجية الأميركية، ٢٦ حزيران/يونيو ٢٠٢٦؛ والنصّ موقّع باللغة الإنكليزية.

فهو، وإن صيغ بصيغةٍ متبادلة تُلزم الطرفين بوقف جميع الأعمال العدائية أو الضارّة في المحافل السياسية أو القانونية الدولية، يقع أثره العملي على لبنان أكثر من سواه؛ إذ إنه الطرف الذي يملك ملفّات قانونية فعلية يلجأ بها إلى المحافل الدولية في مواجهة الاحتلال والاعتداءات الإسرائيلية. وبذلك يتخلّى لبنان عمليًّا عن إحدى أهمّ أدوات الدول الضعيفة في مواجهة الأقوى: السلاح القانوني والدبلوماسي الدولي. وهو في معناه الأعمق أبعد أثرًا من نزع السلاح العسكري نفسه، لأنه يُخرج لبنان من تحت المظلّة الدولية التي طالما استند إليها، ليضعه حصرًا تحت غطاءٍ أميركي - إسرائيلي. وهذا الانتقال، من مرجعيةٍ دولية إلى وصايةٍ ثنائية، قد يتحوّل هو نفسه إلى فتيلَ تفجيرٍ للوضع الداخلي، لا ضمانةً لاستقراره.

وهنا لا بدّ من الإشارة الى أن «حزب الله»، تحديدًا، يتحمّل القسط الأكبر من المسؤولية عما وصلنا إليه. فالدخول في «حرب إسناد» غزة، ثم القتال دفاعًا عن إيران وانتقامًا لمقتل المرشد، لم يكن قرارًا نابعًا من المصلحة الوطنية، بل خيارًا جرّ البلد إلى حربٍ لم يختَرها، وقدّم لإسرائيل الذريعة والوسيلة لتُحكم قبضتها على الأرض والقرار. ولذلك، فإن اعتراض الحزب على سلوك الحكومة والرئاستين قد يكون محقًّا في جوهره، لكنّ مَن أوصل لبنان واللبنانيين إلى هذا المأزق لا يملك أن يتعالى على غيره أو يرميه بالخيانة.

وهنا تتكشّف المفارقة الأعمق التي يحجبها الانفعال: إن الدولة اللبنانية وقّعت على وثيقةً تُعيد إليها قرار الحرب والسلم، في اللحظة نفسها التي يجدّد فيها «حزب الله»، على لسان أمينه العام، تمسّكه بإيران ومحورها، استنادًا إلى مرجعيةٍ راسخة تجعل قرار الحرب والسلم يعود إلى رؤيته وعقيدته لا إلى مؤسسات الدولة. تناقضٌ صريح يضرب السيادة في الصميم ويحتكر العنف الشرعي، لكنه تناقضٌ بين طرفين عاجزَين معًا: فالدولة وقّعت نصًّا غير واضح المعالم ولا النتائج، ولا تملك القدرة على تنفيذ ما تعهّدت به؛ والحزب، في المقابل، لا يملك تنفيذ ما يصرّح به، ولا يملك القرار فيه أصلًا خارج مسار المصلحة الإيرانية.

ولم يتأخّر الحزب في حسم موقفه. ففي خطابه في مسيرة يوم العاشر من محرّم في الضاحية الجنوبية، رفض أمينه العام نعيم قاسم أي تطبيع أو تنازلٍ عن العداء لإسرائيل أو قبولٍ بأي وجودٍ لها على الأرض اللبنانية، ودعا الدولة إلى تغيير مسارها التفاوضي، متمسّكًا ببند وقف إطلاق النار وبأن السيادة لا تكتمل إلّا إذا بقي تطبيقه محصورًا جنوب الليطاني. وشدّد بالتالي على أن الحزب سيبقى مع إيران ومحورها، واصفًا طهران بأنها «طريق الخلاص»، ومعلنًا أن فلسطين تبقى «البوصلة» وأنه يؤمن بتحريرها والوقوف إلى جانب شعبها[٦].

بهذا، لم يعد المشهد «إدارةً دولية متراضية» على وجود الحزب، كما قد يبدو لمن يقرأ الأمور بسطحية، بل تصادمٌ مباشر: دولةٌ وقّعت على نزع السلاح، وحزبٌ يرفضه علنًا ويربط بقاءه ببقاء إيران. والأخطر أن هذا التصادم لا يدور حول سياسةٍ أو حدود، بل حول السؤال الذي لم يُحسم منذ نشأة لبنان: مَن يملك قرار الحرب والسلم، الدولة أم قوةٌ خارج الدولة؟

الأخطر: تآكل صيغة الحكم

وراء كلّ هذا الضجيج، تكمن الكارثة التي لا يلتفت إليها أحد: إن لبنان بات في مهبّ الاتفاقات الإقليمية، يُرسَم مصيره في واشنطن وطهران وعلى طاولات التفاوض، بينما ينشغل أبناؤه بتوزيع أوسمة النصر والهزيمة على أنفسهم. لكن الأخطر من فقدان القرار الخارجي هو ما يكشفه هذا المشهد عن الداخل: إن صيغة الحكم التي قام عليها لبنان لم تعد قائمة فعليًّا. فما نشهده ليس خلافًا على سياسةٍ أو تفاوض، بل تآكلٌ للحدّ الأدنى من التصوّر المشترك للدولة. لم يعد الأفرقاء يرون بينهم قاسمًا مشتركًا واحدًا، بل صاروا فريقَين يتربّص كلٌّ منهما بالآخر، وينتظر كلٌّ منهما لحظة انكسار خصمه ليُعلن نصره، وهم في خضمّ هذا التربّص غير مستعدّين أصلًا لبذل أي جهدٍ في قراءة المشهد بهدوء، فيكتفون بردّ الفعل على كلّ حدثٍ عابر ويتركون الأسئلة الكبرى بلا جواب.

لقد أثبتت التجربة اللبنانية، عبر العقود، أن الجماعات لا تتخلّى عن مصادر قوّتها حين تكون الدولة ضعيفة أو عاجزة أو فاقدة لثقة مواطنيها. ومن هنا، فإن العبرة ليست في توقيع اتفاقٍ من عدمه؛ فالحكومة وقّعت بالفعل إطارًا يتعهّد باستعادة احتكار الدولة للسلاح. العبرة في القدرة على تنفيذ ما وُقِّع عليه، وهي قدرةٌ لا يمنحها نصٌّ خارجي، بل تُبنى من الداخل: بدولةٍ تستعيد ثقة مواطنيها وتُقنع بيئة الحزب نفسها بأن سلاحها لم يعد ضروريًّا لحمايتها. فأي حديثٍ جدّي عن حصرية السلاح يمرّ أولًا عبر إعادة بناء الدولة، لا عبر اتفاقٍ يُوقَّع في الخارج ولا عبر رهانٍ على ضغطٍ دولي أو إسرائيلي يقوم مقام اللبنانيين بما عجزوا عنه. فالرهان على إسرائيل لإحداث تغييرٍ داخلي لم ينتج عبر العقدين الماضيين سوى شرعنةٍ للاحتلال من جهة، وتعزيزٍ لموقع الحزب داخل بيئته من جهة أخرى.

ومن هذه الزاوية، فإن المطلوب من رئاستَي الجمهورية والحكومة ليس الاكتفاء بالتوقيع ورفعه في وجه الخصوم بوصفه نصرًا، بل ترجمته إلى وقائع تمنح الدولة شرعيةً فعلية: انتزاع انسحابٍ إسرائيلي كامل، وتأمين عودة النازحين إلى قراهم، وإطلاق إعادة إعمارٍ حقيقية، وبناء مؤسساتٍ يثق بها المواطن. والأهمّ أن تكون هذه الخطوات غير مشروطةٍ بنزع السلاح؛ فربط مصير الناس وعودتهم وإعمار قراهم بمصير الحزب وسلاحه سيُقرأ نوعًا من العقاب الجماعي، ولن يكون إلّا مادةً داعمة لموقف الحزب وإعادة تثبيت سلطته على بيئته. وليس في هذا أي تهاونٍ في مسألة السلاح، فحصرية السلاح بيد الدولة مطلبٌ لا رجعة عنه وينبغي إنجازه؛ لكن الطريق إليه يمرّ عبر بناء الدولة لا عبر معاقبة بيئةٍ بأكملها. فالحزب لم يكبر في مواجهة الدولة بقدر ما كبر في غيابها، وكلّ فراغٍ تتركه تملؤه قوّةٌ غيرها؛ ومن هنا، فإن أمضى سلاحٍ ضدّ نفوذه هو حضور الدولة حيث غابت. فالتوقيع بلا قدرةٍ على التنفيذ يبقى حبرًا على ورق، بل قد يتحوّل عبئًا إذا تعهّدت الدولة بما لا تقدر عليه، وربما مدخلًا لاقتتالٍ داخلي تتشكّل عناصره يومًا بعد يوم.

أما الاكتفاء بالغضب من تصريحات المسؤولين الإيرانيين، أو الاحتفال بتوقيع اتفاق وكأنه إنجازٌ بذاته، أو إعادة إنتاج السجالات حول الولاءات، فلن يؤدّي إلّا إلى نتيجةٍ واحدة: تأكيد أن اللبنانيين ما زالوا يفضّلون الانفعال على السياسة، وردّ الفعل على بناء البدائل.

ولعلّ السؤال الذي ينبغي أن يطرحه كلّ لبناني على نفسه، قبل أن يحتفل أو ينكسر مع كلّ خبر، هو: متى نتوقّف عن الانفعال، ونبدأ بقراءة ما هو أخطر؟

(٦) كلمة الأمين العام لحزب الله نعيم قاسم في مسيرة يوم العاشر من محرم ١٤٤٨، الضاحية الجنوبية لبيروت، ٢٦ حزيران/ يونيو ٢٠٢٦، موقع العهد الإخباري (العلاقات الإعلامية في «حزب الله»).

«الإسناد»... حرب بلا عدّة ولا مقومات صمود

محمد خليل

إن الله عزّ وجلّ أمَر بالتوكل عليه، لكنه كذلك فرض علينا الأخذ بالأسباب وإعداد العدّة، فهما وجهان لا ينفصلان في ميزان الشريعة والعقل. قال تعالى:

{وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ}

(سورة الأنفال: ٦٠)

وهنا يكمن جوهر الأزمة.

في ٨ تشرين الأول ٢٠٢٣، وبعد يوم واحد فقط من انطلاق عملية «طوفان الأقصى»، دخل «حزب الله» الحرب بشكل منفرد، مُدخلًا لبنان واللبنانيين قسرًا إلى مواجهة تحت شعار «إسناد غزة» و«وحدة الساحات» الممتدة من اليمن إلى سوريا والعراق. انطلقت حينها ما سمّيت بعملية الإسناد والمشاغلة، والتي تبيّن لاحقًا أنها كانت - وربما ما زالت - أسوأ قرار استراتيجي اتخذه الحزب ومعه إيران.

فالحرب، أيّ حرب، لا تُخاض بالشعارات، بل بمقومات صمود ومواجهة على مختلف المستويات: السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الصحية وحتى الاجتماعية. ولبنان، المنهك أصلًا، لم يكن مؤهّلًا ولا مهيّأ لأي من هذه التحديات. فمنذ عام ٢٠١٩ يعاني من انهيار مصرفي كارثي شلّ مؤسساته، وأفلس شعبه وحجره، وترك موظفيه من عسكريين ومدنيين تحت رحمة رواتب منهارة، وبطالة متفشية، وتضخّم خنق الجميع.

فكيف لبلد عاجز عن مواجهة هزة أرضية، أن يتحمّل ارتدادات زلزال ٧ تشرين، الذي ضرب إسرائيل والمنطقة والعالم، وفرض على إسرائيل واقعًا وجوديًّا غير مسبوق، لتجد نفسها في قلب حرب دموية تدميرية غير تقليدية.

تعامل العدو الإسرائيلي مع المسألة على أنها ليست ترَفًا، وحشدت دعمًا دوليًّا غير مسبوق لمواجهتها، بينما «حزب الله» كان يعلم علم اليقين أن لبنان غير قادر على الصمود في شتى المجالات.

وعلى الرغم من هذه الحقائق الصارخة، أصرّ الحزب،

بقرار من أمينه العام الأسبق وتحت مظلة القرار الإيراني، على الدخول في مغامرة لا يملك لها أدوات المواجهة، ولا حتى الحد الأدنى من مقومات البقاء.

لقد مرَّ ٢٠ عامًا على حرب تموز، وخلالها انصرف العدو الإسرائيلي إلى تطبيق حرفي لقول الله تعالى: «وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوة»، فجهَّز نفسه واستخدم الزمن لصالحه، بينما غرق «حزب الله» في الداخل اللبناني، في مواجهات سياسية وطائفية أنهكت بيئته وحلفاءه وعمّقت عزلته حتى عن عمقه العربي والإسلامي.

وبينما خصمه يستعد، انصرف هو إلى الغرور والعنجهية، متجاهلًا مسؤولية التحضير لبيئته وجمهوره، ومتخلّيًا عن أبسط قواعد التخطيط، فانكشف أنه لم يأخذ بالأسباب، ولم يعد هو القوة، بل زجّ بالبلد في مأساة كبرى.

محمد رعد وخطاب إدارة الهزيمة

داود رمّال

في النداء الأخير لرئيس «كتلة الوفاء للمقاومة» محمد رعد لا تظهر الأزمة بوصفها أزمة حرب فقط، بل أزمة معنى وهوية ووظيفة ودور تاريخي. النص، رغم لغته التعبوية الثقيلة والمشبعة بالمفردات العقائدية والدينية، يكشف في عمقه عن انتقال نفسي وسياسي من خطاب القوة إلى خطاب التبرير، ومن منطق المبادرة إلى منطق الاحتماء بالرمزية، ومن مشروع الانتصار إلى محاولة احتواء آثار الهزيمة المعنوية والاجتماعية داخل البيئة الشيعية نفسها. فحين يصبح الخطاب موجّهًا بصورة شبه كاملة إلى «أهل المقاومة» وعائلات الشهداء والنازحين والمهجّرين، فهذا يعني أن القيادة لم تعد تخاطب الخارج بوصفها قوة فائضة قادرة على فرض الوقائع، بل باتت تخاطب الداخل القلق والمتصدّع والخائف من المستقبل، محاولةً إعادة ترميم ما تصدّع في الوعي الجماعي بعد التحولات الكبرى التي أصابت بنية المشروع كله.

النص يبدو أقرب إلى مرثيّة طويلة منه إلى خطاب تعبئة. فالإفراط في استحضار مفردات الصبر والشهادة والتهجير والتدمير والاستهداف الوجودي، يكشف بصورة غير مباشرة أن القيادة باتت تُدرك حجم الانهيار الذي أصاب جمهورها، لا فقط على المستوى المادي، بل على مستوى اليقين العقائدي والسياسي. هنا تحديدًا تظهر الإشكالية الكبرى؛ الخطاب لا يعِد الناس بشيء ملموس، لا يقدِّم أفقًا سياسيًّا، لا يتحدث عن إعادة بناء، لا عن حماية اجتماعية، لا عن مراجعة، لا عن محاسبة، ولا حتى عن تصوُّر واقعي للخروج من الكارثة. كل ما يقدّمه هو محاولة تحويل الخسارة إلى قيمة معنوية، والهزيمة إلى امتحان أخلاقي، والانكسار إلى نوع من التفوُّق الروحي. وهذه من أخطر اللحظات التي تمر بها أي جماعة سياسية أو عقائدية، حين تعجز عن تقديم مشروع واقعي فتلجأ إلى تعظيم الألم نفسه وتحويله إلى فضيلة.

في هذا السياق، يبدو محمد رعد وكأنه يكتب من داخل شعور شخصي عميق بالانطفاء منذ مقتل نجله سِراج. فمنذ تلك اللحظة، تغيّر أداء الرجل بصورة لافتة، وبات خطابه يحمل نبرة انكسار وجودي أكثر مما يحمل روح المواجهة التقليدية التي عُرف بها الحزب لعقود. لم يعد هناك ذلك النفَس الواثق الذي يتحدث عن التحولات الاستراتيجية أو عن تغيير موازين القوى أو عن الانتصارات الإلهية الحاسمة، بل حلّ مكانه خطاب أقرب إلى الاستسلام لفكرة الفقدان الكبير. وكأن خسارة الابن كان لحظة سقوط نفسي وسياسي انعكست على اللغة والأداء والنبرة وحتى على طريقة مخاطبة الجمهور.

المشكلة الأعمق أن هذا النوع من الخطاب يحمل في داخله إقرارًا ضمنيًّا بأن كل شيء قد خُسر تقريبًا. فالحديث المكثّف عن التهجير وتجريف القرى والانهيار والاستهداف الوجودي، مقرونًا بعدم تقديم أي تصوُّر للردع

أو التغيير أو قلب المعادلات، يجعل الجمهور أمام حقيقة مرعبة؛ القيادة نفسها لم تعد تمتلك اليقين القديم. ولهذا بدا النداء وكأنه محاولة لإدارة مرحلة ما بعد الخسارة لا مرحلة صناعة النصر. وهنا تكمن الصدمة داخل البيئة الشيعية، لأن هذه البيئة لم تُبنَ نفسيًّا خلال العقود الماضية على ثقافة الاحتمال أو التعايش مع الهزيمة، بل على سردية التفوق الدائم والانتصار التاريخي والتحوُّل إلى قوة إقليمية صاعدة. وعندما تنتقل القيادة فجأة إلى خطاب الصبر على الخراب، فإن ذلك يهزّ الأساس النفسي الذي قامت عليه التعبئة طوال سنوات.

الأكثر خطورة أن النص يتعامل مع الجمهور بوصفه خزان تضحيات لا شريكًا في القرار. فالناس الذين خسروا أبناءهم ومنازلهم وأرزاقهم وحياتهم الطبيعية، لا يسمعون في المقابل أي اعتراف بحجم الكارثة التي يعيشونها، بل يسمعون إعادة إنتاج للخطاب ذاته الذي قادهم إلى هذا المصير. هنا يظهر البُعد النقدي الأشدّ قسوة؛ هل يكفي تمجيد الشهادة لتبرير انهيار مجتمع كامل؟ وهل يمكن الاستمرار في مطالبة الناس بالمزيد من الصبر فيما هم يفقدون كل شيء فعلًا؟ هناك لحظة تصبح فيها البلاغة نوعًا من القسوة، لأن الإفراط في تمجيد الألم قد يتحوَّل إلى تجاهل حقيقي لمعاناة البشر الواقعية.

النص أيضًا يكشف أزمة ثقة داخلية غير مسبوقة. فحين يهاجم «المتخاذلين» و«المراهنين على الخارج» و«المأخوذين بالأميركيين»، فهذا يعني أن القيادة تشعر بأن جزءًا من بيئتها بدأ فعلًا يطرح أسئلة محرّمة سابقًا؛ ماذا جنَينا؟ أين الدولة؟ لماذا دفع الشيعة هذا الثمن الهائل وحدهم تقريبًا؟ ولماذا تبدو الطائفة اليوم أكثر عزلة وفقرًا وخوفًا مما كانت عليه قبل سنوات؟ هذه الأسئلة لم تعُد هامشية، بل أصبحت جزءًا من الوعي اليومي داخل البيئة الشيعية، حتى وإن لم تُعلَن بصوت مرتفع.

ومن هنا تحديدًا، يبدو خطاب محمد رعد متأخرًا عن اللحظة التاريخية. فهو لا يخاطب جيلًا منتصرًا بل جيلًا مُتعبًا ومصدومًا ومحمّلًا بالخسائر. ولا يمكن لجمهور يعيش انهيارًا اجتماعيًّا واقتصاديًّا ونفسيًّا بهذا الحجم أن يكتفي بالشعارات ذاتها التي كانت فعالة في مراحل الصعود. فالمجتمعات حين تتعرض لخسائر كبرى تبدأ تلقائيًّا بمراجعة سردياتها المؤسِّسة، وهذا ما تخشاه القيادة فعلًا، لذلك جاء الخطاب دفاعيًّا ومشحونًا بالعاطفة الدينية إلى هذا الحد.

لكن المفارقة الأشد إيلامًا أن آلاف العائلات الشيعية التي خسرت أبناءها ومنازلها وأعمارها، ربما كانت تنتظر من قيادة بهذا الحجم شيئًا مختلفًا؛ لحظة شجاعة أخلاقية، مراجعة حقيقية، اعترافًا بحجم المأساة، أو حتى كلمة تقول إن الدماء لم تعد مادة لاستمرار الصراع المفتوح إلى ما لا نهاية. ولذلك بدا الخطاب، بالنسبة إلى كثيرين، وكأنه محاولة لتثبيت الناس داخل الألم لا إخراجهم منه.

لهذا يمكن القول إن أخطر ما في نداء محمد رعد ليس مضمونه السياسي المباشر، بل روحه العامة. إنها روح جماعة تشعر في داخلها بأن مرحلة كاملة انتهت، لكنها لا تملك الجرأة على الاعتراف بذلك علنًا. ولهذا تستعيض عن الاعتراف بإغراق الجمهور بالمفردات العقائدية والتاريخية والدينية، في محاولة لتأجيل الانفجار النفسي داخل البيئة الحاضنة. غير أن المجتمعات التي تخسر بهذا الحجم لا تعيش على اللغة وحدها، بل تحتاج إلى أفق، والنداء كله كان يفتقر إلى أي أفق فعلي، وكأن قائله يطلب من الناس فقط أن يتحملوا الخسارة والموت بصمت وأن يحوّلوا هزيمتهم إلى شكل من أشكال الفضيلة التاريخية.

لذلك؛ فان البيئة الشيعية، بعد كل ما عاشته من خسائر وتحوُّلات، لم تعد تحتاج إلى خطابات تعبئة مغلقة تقوم على إعادة إنتاج الألم والعقيدة ذاتها، بل إلى مراجعة عميقة في الأشخاص والأسلوب والمضمون وطريقة التفكير. فلبنان لا يُدار بمنطق الجماعات العقائدية الصلبة، بل بمنطق التوازنات الدقيقة والشراكات والهواجس المتبادلة بين مكوّناته. وأي خطاب يستمر في مخاطبة الناس بلغة الصمود المجرد فيما هم يبحثون عن دولة وحياة واستقرار ومستقبل، سيزيد التصدُّع النفسي والسياسي داخل البيئة نفسها. المطلوب انتقال حقيقي من خطاب التعبئة إلى خطاب الشراكة الوطنية، ومن عقلية المواجهة المفتوحة إلى عقلية حماية المجتمع، لأن البنية العقائدية حين تُستنزف بالحروب والخسائر من دون أفق، تصبح أكثر ضعفًا أمام أي اهتزاز، فيما التركيبة اللبنانية بطبيعتها لا تحتمل مشاريع مغلقة بل تحتاج إلى مرونة وواقعية وقدرة على إعادة تعريف الأولويات بما يحفظ الناس قبل الشعارات.

*** باحث - دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال**

عندما تُستهدف الرئاسة: إيران في مواجهة خيار الدولة اللبنانية

داود رمّال

منذ انتخاب رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون، برز في الخطاب السياسي اللبناني نقاش يتجاوز حدود الخلافات التقليدية حول البرامج والسياسات ليصل إلى جوهر موقع الدولة اللبنانية في معادلات الإقليم. وقد أخذ هذا النقاش منحًى أكثر حدّة مع تصاعد الحملات الإعلامية والسياسية التي استهدفت رئيس الجمهورية من قِبل وسائل إعلام إيرانية ومنصّات سياسية وإعلامية مرتبطة بمحور طهران، بالتزامن مع حملة تخوين واتهامات وشتائم قادَتها شخصيات وأوساط تدور في فلك «حزب الله» على خلفية مواقف الرئيس عون المتعلقة بحصرية السلاح، وبسْط سلطة الدولة، وخَيار التفاوض، ورفض ربط القرار اللبناني بالتجاذبات الإقليمية.

وقد شكّل تعليق وزير الخارجية الإيراني عباس عرقجي على مقابلة الرئيس عون مع شبكة «CNN» محطة مفصلية في هذا السياق، ليس فقط بسبب مضمونه السياسي، بل أيضًا بسبب دلالاته الدبلوماسية والقانونية والسيادية. فالردّ الإيراني تجاوز حدود الاختلاف في الرأي أو التعبير عن موقف سياسي إلى الدخول المباشر في سجال مع رئيس دولة ذات سيادة، بما يعكس حجم التوتر الذي أحدثته مواقف الرئاسة اللبنانية داخل دوائر القرار في طهران.

من الناحية القانونية، يثير استهداف رئيس الجمهورية إشكاليات متعددة ترتبط بموقع الرئاسة في النظام الدستوري اللبناني. فرئيس الجمهورية، بموجب الدستور، هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن وحامي الدستور واستقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه. وبالتالي فإن الحملات المنظمة التي تتضمن تحريضًا أو تشهيرًا أو

إهانات ممنهجة لا تستهدف شخص الرئيس فحسب، بل تمسّ، بصورة مباشرة، المؤسسة الدستورية التي يمثّلها. وفي الفقه الدستوري المقارن، تُعتبر هيبة المؤسسات العليا جزءًا من عناصر استقرار النظام العام السياسي، الأمر الذي يفرض على السلطات المختصة واجب حماية الموقع الدستوري من محاولات النَّيل من شرعيته أو تقويض دوره.

أما إذا كان مصدر هذه الحملات خارجيًّا، فإن المسألة تكتسب بعدًا أكثر خطورة. فالقانون الدولي يقوم على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وعندما تصدر مواقف هجومية من مسؤولين رسميين في دولة أجنبية تجاه رئيس دولة أخرى، فإن ذلك يطرح تساؤلات حول مدى التزام هذه الدولة بقواعد العلاقات الدولية وأحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تشدد على احترام استقلال الدول وعدم التأثير على خياراتها السياسية الداخلية.

وفي البعد الدبلوماسي، لا يمكن فصل التصعيد الإيراني عن التحوّلات التي يشهدها لبنان منذ انتخاب العماد جوزاف عون رئيسًا للجمهورية. فالرئيس الجديد أرسل منذ الأشهر الأولى لوصوله إلى قصر بعبدا إشارات واضحة تؤكد أولوية الدولة اللبنانية على ما عداها، وضرورة إعادة بناء العلاقات الخارجية انطلاقًا من المصلحة الوطنية اللبنانية لا من مقتضيات المحاور الإقليمية. وقد ظهر ذلك في خطاباته الداخلية وفي لقاءاته الخارجية، كما تجلّى في تمسّكه بمبدأ استقلال القرار اللبناني ورفض تحويل لبنان إلى ساحة تفاوض أو ورقة ضغط ضمن الصراعات الإقليمية.

هذا التموضع السياسي يتناقض موضوعيًّا مع الرؤية التي حكمت جزءًا كبيرًا من المشهد اللبناني خلال العقود الماضية، حيث كان لبنان يُدرج في كثير من الأحيان ضمن منظومة النفوذ الإقليمي الإيراني عبر الدور العسكري والسياسي الذي لعبه «حزب الله». ومن هنا يمكن فهم الحساسية الإيرانية المتزايدة تجاه أي مقاربة رسمية لبنانية تؤكد الفصل بين المصالح اللبنانية والحسابات الاستراتيجية لطهران.

وتشير قراءة مسار الأحداث إلى أن الحملة على رئيس الجمهورية تحمل عدة أهداف متداخلة. الهدف الأول يتمثل في ممارسة ضغط سياسي ومعنوي على الرئاسة من أجل الحدِّ من اندفاعها نحو تكريس مرجعية الدولة ومؤسساتها الأمنية والعسكرية باعتبارها الجهة الوحيدة المخوّلة امتلاك قرار الحرب والسلم. أما الهدف الثاني فيرتبط بمحاولة تشويه صورة الرئيس داخل البيئة السياسية اللبنانية عبر تصويره كأنه يتبنّى خيارات خارجية أو يعمل وفق أجندات دولية، وهي مقاربة استخدمت تاريخيًّا في مواجهة شخصيات لبنانية عديدة عندما تعارضت مواقفها مع مصالح قوى الأمر الواقع.

أما الهدف الثالث، والأكثر أهمية، فيكمن في توجيه رسالة إلى الداخل اللبناني مفادها أن أي خروج عن السقف السياسي الذي رسمته طهران وحلفاؤها سيواجه بحملات إعلامية وسياسية واسعة. غير أن هذه الرسالة تبدو أقل فعالية مما كانت عليه في مراحل سابقة، نظرًا للتحوّلات العميقة التي شهدها لبنان بعد الانهيار المالي والاقتصادي، وازدياد القناعة لدى شرائح واسعة من اللبنانيين بأن ربط مستقبل الدولة بصراعات المنطقة كان أحد الأسباب الرئيسية لاستنزاف البلاد وإضعاف مؤسساتها.

كما أن الربط بين مواقف الرئيس عون الأخيرة وبين مسار العلاقات اللبنانية ـ الأميركية يكتسب أهمية خاصة. فالرئيس لم يطرح نفسه جزءًا من محور دولي في مواجهة محور آخر، بل ركّز على مفهوم الدولة الوطنية القادرة على بناء شراكاتها الخارجية وفق مصالحها. إلّا أن تمسّكه بالتعاون مع المجتمع الدولي، وبالأخصّ مع الولايات المتحدة والدول الغربية والعربية الداعمة لمؤسسات الدولة اللبنانية، فُسِّر في بعض الأوساط الإيرانية على أنه انتقال للبنان من دائرة النفوذ الإيراني إلى دائرة أكثر قربًا من الخيارات الغربية، وهو ما يفسر جزءًا من حدّة الردود الصادرة عن مسؤولين إيرانيين وإعلاميين مقرّبين من السلطة في طهران.

وتقود هذه المعطيات إلى جملة من الخلاصات الأساسية: أولًا، إن استهداف رئيس الجمهورية يتجاوز البعد الشخصي ليطال موقع الرئاسة بوصفه رمزًا للسيادة والشرعية الدستورية؛ ثانيًا، إن التدخل العلني لمسؤولين إيرانيين في السجال الداخلي اللبناني يطرح إشكاليات دبلوماسية تتعارض مع قواعد الاحترام المتبادل بين الدول؛ ثالثًا، إن الحملة السياسية والإعلامية تعكس وجود صراع فعلي بين مشروعين: مشروع الدولة اللبنانية المستقلة بقرارها ومؤسساتها، ومشروع إبقاء لبنان جزءًا من منظومة الاشتباك الإقليمي؛ رابعًا، إن نجاح أي رئيس للجمهورية في تثبيت استقلالية القرار الوطني يبقى مرتبطًا بقدرته على حشد توافق داخلي واسع حول أولوية الدولة فوق كل الاعتبارات الحزبية والمحورية.

وأخيرًا، فإن مستقبل لبنان لن يُقاس بمدى انخراطه في صراعات الآخرين، بل بقدرته على استعادة منطق الدولة السيدة التي تقيم علاقاتها الخارجية وفق مصالحها الوطنية العليا، بعيدًا من الوصايات والتجاذبات الإقليمية مهما كان مصدرها أو حجم نفوذها.

من احتلال العقول ومصادرة القرار إلى احتلال الأرض

زينب سعد

إن مفهوم الاحتلال ليس محصورًا في بُعده العسكري التقليدي كما هو شائع في الأذهان والإعلام، بل تتنوّع أدواته وأشكال سيطرته لتشمل في ما تشمله وعي الإنسان وإرادته. وحين تخضع العقول والإرادات، يصبح المجتمع هشًّا وقابلًا لكل سقوط، فتصبح السيطرة على الأرض نتيجة شبه حتميّة. إنّها سنّة التاريخ، وها نحن اليوم في لبنان نعاني من هكذا احتلالات عديدة ومترابطة تستحق الإضاءة عليها...

أولى هذه الاحتلالات وأهمها هو ذلك المصادِر للعقول. هو احتلال غيّب الجماعة عن واقعها، وفصلها عنه. أصبح بنو البشر آلات يُتحكَّم بعقولهم ولغتهم، وحتى بمشاعرهم وأحاسيسهم. باتت الناس مسيّرة لا مخيّرة، وغائبة عن كل منطق وعقلانية وواقعية. هذا هو أصعب الاحتلالات، لأن الأفراد يمارسونها بكل اختيار ظاهري، فيعيشون القلق والخوف والتشرّد والموت والدمار والانكسار والذلّ، لكن بكل طمأنينة وقبول! وفوق كل ذلك يقفون بكل خسائرهم وهزائمهم بكبرياء، ليواجهوا كل ما ذُكر بصدر عارٍ، يقدّمون فيه الغالي والنفيس قُربةً لشعارات وهمية أدخلها محتلّهم المقدّس في قاموس يومياتهم، لتصبح جزءًا مهمًّا من شخصياتهم ووجودهم، ولا ينفكّ المواطن عنها كي يُرضي محتله ويسجل موقفًا عنده، فيَحظى برتبة عبدٍ لا يتجاوز ثمنه الموت، لكن طبعًا بكل فخر واعتزاز. إنّ هذا المحتل يوظّف كل ما يملك لأجل غايته هذه، مستغلًّا حتى أقدس المقدسات لدى وعي ولاوعي الجماعة. يوظّف إعلامه السَمعي والبصري، ويحوّل شعاراته إلى مسلّمات مقدّسة يحميها بمنع الوصول إلى أيّ رواية أخرى، وعبر التشويه الفكري والروحي للآخر وشيئيّاته.

ثانيها: مصادرة القرار. فالمغيَّب عقله هو فرد قاصر لا يدرك مصلحته ويحتاج لوليّ يسيّر أموره. لذا كيف له أن يتخذ قرارًا بحق أرضه ونفسه وشعبه؟ أرأيت قاصرًا يُؤخَذ برأيه وقوله وفعله؟ القاصر يحتاج إلى رعاية واهتمام، ولاتخاذ القرار عنه كونه لا يعرف أين مصلحته. ولربما كانت مصلحته أحيانًا بتأديبه، عبر سلبه الأرض وترحيله وتشريده وإفقاده روح حياته، عدا عن سلبه صوته وحريته.

إن الاحتلال الأول سيترتب عليه تلقائيًّا الاحتلال الثاني. ولشرعنة هذه الصورة، يصبح هذا الاحتلال واجبًا، بل حكمًا إلهيًّا وتكليفًا شرعيًّا يُحرَّم مخالفته أو التخلف عن أدائه. وهذا المحتل يحمي احتلاله هذا بالترهيب والتخويف لأي رأي أو قرار آخر، وبخلق بيئة تضغط على الأفراد فيها، وبإلهاء الناس بيومياتها الحياتية بحيث تنهمك بها ولا تعود تهتم لشيء آخر، وبالاتهام بالتخوين والعمالة، وبتحويل الاعتراض إلى تهمة أخلاقيّة أو وطنيّة أو دينيّة.

إن الاحتلالين السابقين هما تحضيران ممنهجان، وبخطة مدروسة ومُحكمة، لتعبيد الطريق أمام الاحتلال الثالث: احتلال الأرض. فالأرض لا يزرعها الفلاح دون تأهيل لتربتها، فيدخل إلى أحشائها ويحرثها حراثة عميقة، ويفككها عن بعضها، ويرمي الأسمدة العضوية فيها، ثم يعزز خصوبتها ونعومتها، فتصبح سهلة الزراعة ووفيرة الإنتاج. هكذا تتمّ تهيئة المجتمع قبل السيطرة عليه، عبر تفكيكه وحراثته وتليينه، فيتحول إلى بيئة مفتوحة وأرض خصبة صالحة وقابلة للسيطرة عليها بكل سهولة.

إن هذا الاحتلال الثالث ليس سوى النتيجة الطبيعية للاحتلالين السابقين اللذين مهّدا الطريق إليه. هي إذًا سلسلة مترابطة. فحين يُحتل العقل ويُصادَر القرار، تصبح الأرض بلا حرّاس حقيقيين. وعندها لا يعود المحتل بحاجة إلى ارتقاء الأسوار وكسر الأبواب، لأن الأسوار قد هُدمت، والأبواب قد فُتحت له من الداخل. وهذا مصير الإنسان الذي يحوّل نفسه من صاحب قضية إلى أداة لا واعية في مشروع تمدّد دولة همّها الأول والأخير، وباعترافها، مصالحها الخاصة على حساب أرواح غيرها وأرضهم، حاميةً أرضها وشعبها بإبادة أرض وشعب من وظّفتهم

لديها أربعين عامًا لخدمتها وبانتظار يوم كهذا.

هاتان المقدمتان، أي مصادرة العقل والقرار، كانتا حجر الأساس الذي ثبّته المحتل ليبني عليه نهجه ومنهجه. وكيف لا يفعل ذلك، إن كانت لديه كل الأسباب والمسببات والغايات والمعطيات!

قد يصعب علينا التصديق، ويصعب تخيّل المشهد المؤلم، لكنّها الحقيقة المطلقة الصارخة والصادقة والموجعة. فنحن لسنا في احتلال واحد، بل في احتلالات مرتبطة بعضها ببعض، لا ينفك فيها احتلال عن الآخر. لذا لا يمكن تحرير الأرض بمعزل عن تحرير الإنسان عبر تحرير عقله وروحه من الأفكار التي يحملها، وبالتالي تحرير إرادته وخياره. والخروج من الهيمنة يبدأ من الداخل لا من الخارج، فإصلاح النفوس خطوة أولى، بل هو الركن الأساس في تحرير الأرض. الأرض لا تُستعاد بعقل محاصَر وقرار مُصادَر. وإن أي محاولة للتحرير تبقى ناقصة ما لم تسبقها أو ترافقها، عملية إنهاء لاحتلال الفكر عبر تشكيل الوعي ولاحتلال القرار عبر توجيه الإرادة. ويتمّ ذلك عبر بناء دولة يطبّق شعبها القانون بحذافيره، وينتمي انتماءً جذريًّا لوطنه، ويسعى لأن يكون وطنه وطنًا نموذجيًّا، يعيش فيه مؤدّيًا لواجباته، ويأخذ حقوقه المواطنيّة دون مِنّة من أحد، ودون اضطراره لتقبيل جبهة لهذا، وتمسيح جوخ لذاك، وإغداق آخرين بالشكر والامتنان.

من هنا يكون تحرير الأرض من تحرير العقول والتفرّد بالقرار الحرّ دون إملاءات الآخرين. هنا يصبح تحرير الأرض نتيجة طبيعية لتحرر الإنسان من هذين القيدَين.

بيان: نداء لانقاذ لبنان

يقف لبنان اليوم أمام تحديات مصيرية، وأرضه ساحة مستباحة يستخدمها حزب الله لخوض حروب الآخرين. فإسرائيل تهدد أمنه وتحتل جزءاً عزيزاً من أرضه وتمعن في قتل واستهداف مواطنيه وتنتهج سياسة تدمير همجية بهدف تفريغ الأرض وطمس الذاكرة، وإيران تنتهك سيادته وتسعى إلى مصادرة قراره وإقحامه في حروب وصفقات خدمةً لمشاريعها ومطامعها.

تلك الاستباحة يفاقمها اختراق البنية العميقة للمؤسسات الرسمية من قبل منظومة سلاح ومصالح تعيق الدولة عن ممارسة كامل مهامها السيادية والإصلاحية والإنمائية، ويعززها مؤخراً جو من الاحتقان الاجتماعي والتحريض الطائفي والمذهبي والتخوين العبثي، ما ينذر بمخاطر غير مسبوقة.

هذا الوضع استدعى استنفاراً وطنياً من قبل مواطنين، سيدات ورجال، من مختلف شرائح المجتمع اللبناني، تنادوا لتوقيع هذا الإعلان، دعماً لمسار استرجاع السيادة من قبضة الاحتلال والميليشيا والمافيا والاستباحة الخارجية، وتأكيداً لأسس التعاقد الوطني الذي قام عليه لبنان، وتشديداً على مركزية دور الدولة في تجسيد هذا العقد، وسعياً لتجديد دور لبنان في ظل تحولات المنطقة، وإسهاماً في خلق مساحة فعل سياسي ناشط تدفع في هذا الاتجاه.

وعليه، فإن الموقعين يعلنون المبادئ والمواقف الآتية:

أولاً: نؤكد بداية أن لبنان، بحدوده الحالية والتاريخية وبمكوناته الثقافية المتنوعة والدينية المتعددة، وطن ناجز وهوية نهائية لجميع اللبنانيين، وأن الدولة اللبنانية هي صاحبة السلطة الحصرية في تنظيم الحياة العامة، بما فيها قراري الحرب والسلم. كما نتمسك بالدستور المنبثق عن اتفاق الطائف الذي يجسد العقد الاجتماعي اللبناني، ونصر على تفعيل المؤسسات والتطبيق الحازم للقانون لوضع حد نهائي لدورة العنف والهيمنة على حساب الدولة.

ثانياً: نعرب عن دعمنا لرئيس الجمهورية ولرئيس الحكومة وللحكومة في مسعاهم لتنفيذ خطاب القسم والبيان الوزاري والقرارات التاريخية للحكومة المتعلقة بإنهاء حالة السلاح غير الشرعي وحصر السلاح بيد الدولة.

ثالثاً: ندين بكل شدة عدوان إسرائيل المتواصل على لبنان، ومعاودة احتلالها أجزاء من أرضنا ووطننا، وذلك بمعزل عن الذرائع التي يوفرها لها حزب الله، كما نحملها مسؤولية القتل والاستهداف الجماعي للمدنيين والتدمير الممنهج للقرى والبلدات ومعالم الحضارة ومرافق الإنتاج، فيما يعرف بسياسة الأرض المحروقة التي تنفذها في جنوب لبنان. كما ندعم جهود الدولة اللبنانية في توثيق تلك الجرائم وندعو إلى ملاحقتها في المحافل الدولية لتجريمها والمطالبة بالتعويضات.

رابعاً: نؤكد دعمنا الكامل للدولة في التفاوض المباشر وما تراه مناسباً لصالح لبنان في إبرام العهود والاتفاقيات لإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل بشكل مستدام، وتأمين انسحابها الكامل، ووقف كل اعتداءاتها وانتهاكاتها، وضمان عودة النازحين، وإعادة الإعمار، وإطلاق الأسرى، والعمل على تذليل المواضيع الخلافية، بما فيها تثبيت ترسيم الحدود البرية وفق المعاهدات الدولية والتعويض عن أضرار الحرب، وإرساء ضمانات أمنية وعسكرية على الحدود، معولين على الدعم العربي والدولي لتحصين موقف لبنان التفاوضي استناداً إلى القرارات الدولية والاتفاقيات التي تعزز حقوق لبنان، لا سيما اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ والقرارات ١٥٥٩ و١٦٨٠ و١٧٠١ وإعلان ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٤. كما نرفض رفضاً باتاً أن تتفاوض أي جهة خارجية أو حزبية نيابة عن لبنان.

خامساً: نستنكر استباحة النظام الإيراني لسيادة لبنان، ونؤكد ضرورة أن يكف هذا النظام عن اختطاف قرارات لبنان السيادية، وضرورة أن يسحب جميع تشكيلاته العسكرية والأمنية من الأراضي اللبنانية، وأن يحصر التعامل مع المؤسسات الشرعية في كل ما يتعلق بالشؤون الثنائية، وذلك كمدخل إلزامي لعلاقات طبيعية وندية بين البلدين.

سادساً: نحضّ الحكومة والأجهزة والمؤسسات المعنية على استكمال تحقيق السيادة الكاملة والتنفيذ العاجل لقرارات الحكومة المتعلقة بسلاح حزب الله (٥ آب ٢٠٢٥ و٢ آذار ٢٠٢٦) ووقف التمويل غير المشروع لحزب الله، وكذلك تسليم السلاح الفلسطيني، وتجريم أي عمل عسكري خارج إطار الدولة.

سابعاً: نؤكد على الجهود المبذولة لرعاية النازحين وندعو إلى بذل أقصى الوسع لعودتهم إلى بيوتهم في أقرب وقت، وإطلاق حملة دولية لتأمين التمويل اللازم لإعادة إعمار ما دُمّر، على أن يكون ذلك بإشراف حصري وشفاف من الدولة بعيداً عن المحاصصة وصناديق الفساد.

ثامناً: يشدد الموقعون أن معركة استعادة السيادة تكتمل بتشدد السلطات بمكافحة الفساد، والإسراع في الإصلاحات القضائية والمالية والإدارية، والتقدم في مسيرة التعافي الاقتصادي، وتفعيل القطاعين الإنتاجي والخدماتي بشقيهما العام والخاص، لخلق بيئة تمكن من تخطي الأزمة والتأسيس لاقتصاد منتج في مرحلة التعافي.

تاسعاً: يرى الموقعون ضرورة استكمال تنفيذ اتفاق الطائف وتصحيح ما طُبّق خلافاً لنصوصه ومعالجة ثغراته، ومن ثم تطوير هذا الاتفاق بعيداً عن منطق المقايضة، وصولاً إلى نظام ديموقراطي فاعل يكفل التعددية والحرية ويكرس الطابع المدني للدولة ويؤمن الشفافية والمساءلة.

عاشراً: يعرب الموقعون عن تعلقهم بتعميم لغة التواصل الإيجابي بين اللبنانيين في التعبير عن آرائهم وهواجسهم ونقاش قضايا الشأن العام، ونبذ العنف، ما يسهم في ترسيخ الاستقرار الداخلي وتعزيز المساحات المشتركة العابرة للخصوصيات والعصبيات.

إن هذا الإعلان دعوة مفتوحة لجميع اللبنانيين، أفراداً ومجموعات، في المجتمع المدني كما في المجال السياسي، للتواصل والتعاون وتكثيف الجهود والالتفاف حول خيار الدولة من أجل درء تلك المخاطر الكيانية وإنقاذ الجمهورية، ولكي نعبر إلى وطن مزدهر ومستقر ودولة تليق بطموحات اللبنانيين، ولكي تكون هذه الحرب آخر الحروب في لبنان.

الموقعون

أحمد عياش، أحمد فتفت، أدمون رباط، أرزة التوم، أسعد الأثاث، إسماعيل شرف الدين، أسمى اندراوس، ألبير كوستانيان، الياس الحويك، أمين بشير، أنجو ريحان، انشراح الشريف، أنطوان الخوري طوق، أنطوان حداد، أنطوان طوق، أنطوان قسيس، أنطون سعيد، أنطونيا الدويهي، أنور هلال، أنيتا الشعر عبسي، ايصال صالح، إيلي الحاج، إيلي قصيفي، إيلي كيرللس، إيلي هندي، إيمان طبارة، أيمن أبو شقرا، أيمن جزيني، أيمن مهنا، إبراهيم الجوهري، إبراهيم الرز، إبراهيم منيمنة، إسحاق ديوان، إلياس كساب، إيفان عون، إيلي أعرج، إيمان حميدان، أحمد باشا، أحمد سويسي، أحمد علي زين، أديب خطار، أديب نعمة، أسعد الأتات، أسعد زغيب، أكرم حمادي، أمير المقداد، أمين وهبي، باتريك شليطا، بادية فحص، باسم مدور، بري الأسعد، بسام المقداد، بسام خوري، بشار حسين، بشارة حنا، بشارة شربل، بشرى عيتاني، بشير عصمت، بلال علي الشيخ سليمان، بهاء أبو ظهر، بهاء بوكروم، بهجت سلامة، بول سالم، بولا يعقوبيان، بيار بيروتي، تغريد بيضون، توفيق كسبار، تيدي أبو رجيلي، ثناء البرازي، جاد الأخوي، جاد شحرور، جاد يتيم، جمال الصغير، جمال محفارة، جميل معلم، جهاد فرح، جو الهوا، جو عياش، جواد سعيد، جورج افتيموس، جورج بخازي، جورج بيطار، جورج سلوان، جورج عبود، جورج ملحم، جورج نادر، جوزف فرح، جوزف كرم، جوزف مخايل، جوزيف باحوط، جوزيفين زغيب، جون أشقر، جيل سماحة، جيمي كرم، حارث سليمان، حازم الأمين، حبيب خوري، حبيب كرشت، حسام العيد، حسان الشمالي، حسن الشامي، حسن بزيع، حسن زين الشامي، حسن شمس الدين، حسن عبود، حسن منيمنة، حسني مزيد حمادة، حسين صلح، حسين عطايا، حمزة عبدو، حمزة عبود، حنان زهر عجيب، حياة الحريري، حيدر حيدر، خالد حماده، خالد عزي، خالد نصولي، خضر نجدي، خليل البتلوني، خليل ريحان، خليل طوبيا، داليا عبيد، دانيال زاخر، داود حداد، داود رمال، داوود فرج، دايزي جدعون، دنيا مقلد، دوريس صومى، ديالا شحادة، ديانا مقلد، ديانا منعم، ديما صادق، راشد صبري حمادة، راشيل غريب، رالف جرمانوس، رالف غضبان، رالف نادر، رامي علي مهدي، رامي فنج، رامي كيوان، رائد أبو حمدان، رباح ضو، ربى كبارة، ربيع الأمين، ربيع شافي، ربيع نحاس، ردينا بعلبكي، رضا مشيمش، رلى محمود عجيب، رلى موفق، رمزي بو خالد، رندى الخليل، رنى طوقان، رواد طه، روجيه هاني، رودريغ رعد، رودريك نوفل، رولا عفرا، رولا كيروز، روني شطح، روي حداد، ريتا معتوق، ريكاردو حصري، ريما فريجي، زاهدة درويش، زاهي موصللي، زهية صفا، زهير دبس، زياد الصائغ، زياد المصري، زياد حسن، زياد ظاهر، زياد عبدالصمد، زينب حراجلي، زينب شور، زينة كريدية، زينة مقدم، زينة مجدلاني، زينة ياغي، ساطع نور الدين، سام منسى، سامر إسماعيل، سامي حداد، سامي شمعون، سامي نادر، سعد كيوان، سلاف الحاج، سلام سليم، سلمان وهبي، سلوى سعد، سليم عامر، سليمان رمضان، سليمان سرحان، سميح فرحات، سمير صليبا، سمير لحود، سناء الجاك، سوزان شافي، سوزي زيادة، سيرج يازجي، سيرجيو جليل، سيمون منصف عبود، شارل حايك، شانتال سركيس، شاهين الخوري، شربل فارس، شفيق شعيب، شوقي كرم، صائب أبو شقرا، صبحي منذر ياغي، صبحية نجار، صعود أبو شبل، طارق حسن أبو شقرا، طارق دندش، طارق صقر، طليع مقلد، طلال الخواجا، طنوس باسيل، طوبيا عطالله، طوني حبيب، طوني داغر، عامر قادري، عايدة طربيه، عباس الحاج أحمد، عباس الحاج حسن، عباس هدلا، عبد الغني كبارة، عبدالحليم سرحان، عبدالسلام شاهين، عبدالله رزق، عبدالله سعيد، عدنان بسمة، عدنان عياش، عصام الجوهري، عصام يوسف مرسل، عطالله وهبي، علي الأمين، علي الخليل، علي الشامي، علي أبو دهن، علي جوزو، علي دعاس سليمان، علي صبري حمادة، علي عطوي، علي فارس، علي قبيسي، علي محمد الديراني، علي مراد، عماد سماحة، عمر الجوزو، عمر المراد، عمر حرقوص، عمر حلبلب، عمر خالد، عيد عازار، غابي أبشي، غدي كانسو، غسان صليبي، غيدا مجذوب، فاتن شافي، فادي درويش، فادي شاماتي، فادي ناصر الدين، فاديا نديم عبدالصمد، فارس سعيد، فارس وهبي، فاطمة مشرف حماصني، فراس حمدان، فراس علام، فريد شهاب، فريد فخرالدين، فواز الخواجا، فيروز جودية، فيرينا العميل، فيليب مسعود، كارلوس نفاع، كارمن جحى، كارول بابيكيان، كارول عطالله، كاريتا مشعلاني، كارين قهوجي خوري، كريستين كحيل، كريستينا صعب، كريم درويش، كريم ضاهر، كلوفيس الشويفاتي، كلير حاوي، كمال ريشا، كمال طربيه، كمال كيوان، كميل عمون، كميل موراني، كورين أبي نادر، لارا شبلي، لؤي يوسف، ليا كرم، ليما سللوم، لين حرفوش، لينا تنير، لينا حمدان، ماجد كرم، ماجدة داغر، مارك ضو، ماريان عيسى الخوري، مازن بيطار، مازن محمد نصر الدين، مالك مروة، مالك موسى، ماهر أبو شقرا، ماهر درويش، مايا عزالدين أبو شقرا، مايك عزار، مايكل شافي، مأمون ملك، مجيد إبراهيم، محمد حسني الحاج، محمد دعس سليمان، محمد سنو، محمد علي مقلد، محمد علي عقل، محمد عواضة، محمد فران، محمد فريد مطر، محمد مطر، محمود الجمال، محمود الناطور، محمود بديع أبو شقرا، محمود عجيب، محمود عواد، محمود فرحات، محمود وهبة، مرحب نصيف، مروان صقر، مصطفى حرشي، مصطفى علوش، مصطفى فحص، مكرم القصيفي، منال خليفة، منى شهامة، منى فياض، منيف فرج، مهند الحج علي، مي خضر، مياد حيدر، ميراي كوراب، ميسم نويري، ميشال توما، ميشال تويني، ميشال حجي جورجيو، ميشال دويهي، ميشال طراد، ميشال عقل، ميلاد حنا ديب، ناجي أبو خليل، ناجي أبو دياب، نادرة فواز، ناصر الحاج، نانسي اللقيس، نانسي ستيفان، نبيل أبو خير، نبيل بومنصف، نبيل جميل، نبيل سعيد، نبيل فهد، نبيل نصر، نبيل يزبك، نجاة صليبا، نجيب خزاقة، ندى صحناوي، ندى عبد الصمد، نديم شحادة، نزار أبو درويش، نزار مرتضى، نسرين اللقيس، نسيم أسعد، نعمة لبس، نعمة محفوظ، نمر سعادة، نهاد

ضومط، نوال المعوشي، نوال عفانة، نورما رزق، نوفل ضو، نيكول الحجل، نيللي قنديل، هادي الأسعد، هادي عيتور، هادي نحاس، هانية الزعتري، هلا أبو نادر قسيس، هند صوفي، هيفا مراد، واصف شفيق سليمان، وجدي منيف عبدالصمد، وجيه قانصو، وديع مزرعاني، وسيم مبدر، وضاح صادق، وفا صعب، وفيق أحمد زنتوت، وليد الداهوك، وليد المصري، وليد خضر، وليد فخرالدين، وليد نورالدين، ياسين شمص، يقظان التقي، يمنى فواز، يوسف الخوري، يوسف الصباغ، يوسف الكلاس، يوسف بزي، يوسف مرتضى.

«لقاء اللبنانيين الشيعة» يستنكر حملات الترهيب التي تستهدف المعارضين والمعارضات الشيعة بسبب مواقفهم السياسية وممارستهم حقهم الطبيعي في النقد وإبداء الرأي

يتابع «لقاء اللبنانيين الشيعة» تصاعد التهديدات وحملات الترهيب التي تستهدف المعارضين والمعارضات الشيعة بسبب مواقفهم السياسية وممارستهم حقهم الطبيعي في النقد وإبداء الرأي. إن حرية التعبير حق يكفله الدستور، ولا يجوز تحويل الاختلاف في الرأي إلى ذريعة للتخوين أو التحريض أو التهديد.

إنّ اللجوء إلى الترهيب ومحاولات إسكات الأصوات الحرة لا يشكل جواباً على الأسئلة المطروحة، ولا معالجةً للأخطاء المرتكبة، بل يعكس عجزاً عن تقبّل الرأي الآخر ومواجهة الحقائق بمسؤولية وشجاعة. ومن هنا، ندعو مطلقي هذه التهديدات إلى الكف الفوري عن هذه الممارسات، والانشغال بمراجعة السياسات والخيارات التي أوصلت البلاد والطائفة الشيعية إلى ما هي عليه، بدل السعي إلى إخضاع المجتمع لمنطق الخوف وإسكات كل صوت حر ومستقل.

كما نطالب الدولة اللبنانية بتحمل مسؤولياتها الكاملة في حماية جميع المواطنين، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق كل من يحرّض على العنف أو يمارس التهديد والاعتداء، وضمان حق اللبنانيين، ومن بينهم أبناء الطائفة الشيعية، في التعبير الحر عن آرائهم ومواقفهم من دون خوف أو ترهيب..

ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين: ندين سياسات النظام الإيراني تجاه لبنان وندعم المسار التفاوضي المباشر للدولة اللبنانية بهدف إنهاء حالة الحرب القائمة مع إسرائيل

ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين
LEBANESE DEMOCRATIC COALITION

انطلاقاً من حرص ائتلاف الديمقراطيين اللبنانيين على سيادة لبنان واستقلاله وحق اللبنانيين في العيش ضمن دولة سيدة حرة قادرة على حماية مصالحهم الوطنية العليا، نعلن تضامننا الكامل مع موقفي رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء في إدانة السياسات التي انتهجها النظام الإيراني تجاه لبنان على مدى السنوات الماضية.

لقد تجاوز هذا النظام حدود العلاقات الطبيعية بين الدول، عبر التدخل المباشر وغير المباشر في الشؤون اللبنانية، وانتهاك سيادة الدولة ومؤسساتها، وخرق القوانين والأعراف الدولية، وصولاً إلى تحويل لبنان إلى ساحة مفتوحة لخدمة أجنداته الإقليمية ومصالحه الاستراتيجية. ولم يكتفِ بذلك، بل جعل من لبنان ورقة تفاوض مرتبطة بحساباته الأمنية والقومية، معرضاً اللبنانيين وأمنهم واستقرارهم لأثمان باهظة لم يختاروها ولم يكونوا شركاء في قرارها.

إن هذا السلوك الذي أضرّ بمصالح لبنان الوطنية وأضعف الدولة ومؤسساتها، يدفعنا إلى المطالبة بإعادة النظر جذرياً في طبيعة العلاقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وصولاً إلى الدعوة لقطع العلاقات الدبلوماسية معها، تعبيراً عن رفض أي شكل من أشكال الوصاية أو التدخل الخارجي، وتأكيداً على أن الدولة اللبنانية وحدها هي المرجعية الشرعية في كل ما يتصل بأمن لبنان وسيادته وعلاقاته الخارجية.

وفي المقابل، نؤكد دعمنا الكامل للمسار التفاوضي المباشر الذي تخوضه الدولة اللبنانية بهدف إنهاء حالة الحرب القائمة مع إسرائيل، باعتباره مساراً وطنياً تقوده المؤسسات الدستورية الشرعية المخولة حصراً اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بالحرب والسلم. كما نعلن ثقتنا بالفريق اللبناني المفاوض، ونثمّن جهوده ومسؤوليته الوطنية في الدفاع عن مصالح لبنان العليا.

ونؤيد كل ما يمكن أن يفضي إليه هذا المسار من تفاهمات أو ترتيبات سياسية وأمنية تحفظ حقوق لبنان وسيادته وتؤمن الاستقرار الدائم على حدوده الجنوبية، بما يشكل المدخل الواقعي والوحيد لإنهاء معاناة أهلنا في الجنوب، وعودة الحياة الطبيعية إلى قراهم ومدنهم، وإطلاق مسار التعافي الوطني الشامل.

إن بناء الدولة اللبنانية القوية والسيدة يبدأ باستعادة القرار الوطني الحر، وإنهاء كل أشكال الارتهان للمحاور الخارجية، وترسيخ احتكار الدولة للسلاح والقرار الأمني والعسكري والدبلوماسي، بما يضمن مستقبلاً آمناً ومستقراً لجميع اللبنانيين.

عاش لبنان سيدا حرا مستقلا.

التضليل الإعلامي بوصفه سلاح حرب

كيف يوظّف «حزب الله» الأخبار المضلِّلة في حربه الحالية؟

نور حطيط

عندما أطلقَ «حزب الله» الصواريخ في الثاني من آذار على إسرائيل، سادت حالة من الارتباك حتى داخل بيئته الإعلامية، إذ لمْ يصدّق بعض إعلامييه وصحافييه وجمهوره أنّ العملية صادرة عنه فعلًا.

وبقي هذا الالتباس قائمًا إلى أن صدر البيان الأول، الذي قدّم العملية باعتبارها «ثأرًا لعلي خامنئي».

غير أنّ هذا التأطير لم يكن كافيًا لامتصاص التململ، خصوصًا في أوساط النازحين الذين بدَت ردود فعلهم متحفّظة أو قلقة من تداعيات التصعيد. هنا، تدخّل الجهاز الإعلامي مجدّدًا عبر بيان ثانٍ أعاد كتابة الحدث بطريقة مختلفة: «دفاعاً عن لبنان وشعبه»، وربطَ العملية بالاختراقات التي أدّت إلى مقتل المدنيين منذ وقف إطلاق النار.

انتقل «حزب الله» من خطاب الثأر إلى خطاب الدفاع بهدف إعادة ضبط التململ الشعبي وتوجيهه. ففي اللحظة التي تبيّن فيها أن محاولة إضفاء بعدٍ إقليمي على العملية لم تحقق الأثر المتوقع، جرى استدعاء الخطاب الوطني والدفاعي كإطار بديل. ويُفهم هذا التحول في سياق محاولة احتواء صدمة جزء من الجمهور، خصوصًا إزاء محدودية الأثر العسكري للصواريخ الستة، إضافة إلى تهدئة المواقف المتحفظة داخل البيئة اللبنانية المعارضة أو غير المؤيدة للتصعيد.

ولم يكتف «حزب الله» بإصدار البيانات، فقد طلع علينا أمينه العام نعيم قاسم ليقدّم خطابًا يبرّر فيه إطلاق الصواريخ ردًّا على استمرار العدوان الإسرائيلي - الأمريكي وانتهاك وقف إطلاق النار. وركّز في خطابه على أن ما جرى فعل دفاعي مشروع ضمن سياق الاستباحة المستمرة للبنان، مع تحميل الدولة اللبنانية مسؤولية ضعف المواجهة السياسية والدبلوماسية. كما اعتبر إسرائيل خطراً وجوديًّا يتجاوز لبنان، مؤكدًا أن المقاومة وسلاحها حق مشروع في مواجهة الاحتلال. واختتم بتشديد على استمرار المواجهة وربطها بالثبات العقائدي والسياسي، مع دعوة إلى وحدة داخلية وإسناد النازحين في ظلِّ التصعيد.

التضخيم والانتقاء في الإعلام الموالي لـ«حزب الله»

يُعدّ الانتقاء الإخباري أحد أشكال التضليل القائم على اختيار معلومات محدّدة وإغفال أخرى بما يخدم سردية مسبقة. ويُلاحظ أن هذا النمط من التضليل لا يعتمد على التزييف المباشر بقدر ما يقوم على إعادة ترتيب الواقع وإبراز أجزاء منه دون غيرها. وبهذا، تقدّم الوسائل الإعلامية الأخبار بطريقة غير محايدة عبر انتقاء الوقائع والمصادر وصياغتها على نحو يوجّه الفهم العام للحدث وفق منظور معين، ولا سيما في السياقات السياسية وفي حالات الصراعات والحروب التي تتعدّد فيها الروايات.

وتُعدّ قناة «بنت جبيل» مثالًا على الإعلام الحزبي المحلي الذي يحظى بمتابعة واسعة على منصّاتها. ويُلاحظ أنها تُبرز بشكل مكثّف العمليات العسكرية المرتبطة بـ«حزب الله»، وتعرضها في كثير من الأحيان ضمن إطار يوحي بالتفوّق الميداني أو نجاح العمليات، حتى في الحالات التي تبقى فيها النتائج العسكرية غير محسومة أو قابلة للتأويل. وتعتمد القناة في تغطيتها على مقاربة انتقائية، إذ تركّز على مشاهد وتصريحات محددة قد تمنح انطباعًا يتجاوز حجمها الفعلي في سياق المعركة، وهو ما يتوافق مع آليات الانحياز في اختيار الأخبار وإبراز بعضها وإغفال أخرى. ويشمل ذلك تقليل التركيز على حجم الدمار الذي لحق بالقرى الجنوبية، أو طبيعة القدرات العسكرية المقابلة لدى إسرائيل، إلى جوانب أخرى من المشهد لا تحظى بالاهتمام نفسه في التغطية الإعلامية.

إضافة إلى ذلك، تعتمد القناة على نقل تصريحات من وسائل إعلام إسرائيلية أو معارضين داخل إسرائيل، غير أنّ هذه المواد تُنتقى بعناية من سياقاتها الأصلية ويعاد تداولها ضمن إطار يهدف إلى تعزيز القدرة العسكرية لدى «حزب الله». كما تُستَخدم أحيانًا آراء ضيوف في برامج تحليلية من قنوات إسرائيلية تنتقد سياسات بنيامين نتنياهو العسكرية وتتناول ما يُصوَّر على أنه عجز في ردع صواريخ «حزب الله»، إلى جانب الإشارة إلى القُدرات العسكرية الهائلة للحزب. غير أنّ هذا الطرح لا يترافق غالبًا مع الصورة الميدانية الفعلية، إذ تشير الوقائع الميدانية إلى أن تأثير الصواريخ والطائرات المسيّرة لم تغيّر بصورة كبيرة واقع الأمن في المناطق الإسرائيلية القريبة من الحدود، حيث لم تشهد تلك المناطق موجات نزوح مماثلة لما حدث في الجانب اللبناني، خصوصًا في قرى وبلدات جنوب الليطاني التي تعرضت لعمليات تهجير واسعة.

وقد أسهم هذا النمط من التغطية، بالتوازي مع انتشاره على منصات التواصل الاجتماعي، في تعزيز ما يُعرف بـ«غُرف الصدى»، حيث يتعرض الجمهور لمعلومات متجانسة حول «النصر» دون مواجهة روايات بديلة أو معلومات مغايرة. وأدّى ذلك إلى حالة من العزل المعلوماتي لدى بعض الفئات، ولا سيما في البيئة الشيعية في الجنوب، إذ تشكلت تصوّرات موحدة إلى حد كبير حول طبيعة نتائج المواجهة. وظهر هذا الأثر بوضوح عند إعلان الهدنة وتوجه عدد من السكان نحو مناطق جنوب نهر الليطاني، استنادًا إلى تصوّر بأن المشهد يشبه ما أعقب حرب عام ٢٠٠٦، إلّا أنهم فوجئوا بتصريحات المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أفيخاي أدرعي التي حذّر فيها من العودة إلى بعض القرى، ما كشف فجوة بين التوقعات المتشكّلة عبر الإعلام وبين الواقع الميداني.

إلى جانب الانتقاء، اعتمد بعض المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي، والمنصات الموالية على المبالغة وتضخيم الأثر العسكري وإظهار مشاهد القتال ضمن رواية تقوم على تثبيت الانتصار. وقد انتشرت عبارات

من نوع: «الميركافا تحترق» و«الانتقال إلى الجليل بات مسألة وقت» على نحو كثيف في التغطية التلفزيونية والمنصات الرقمية، مرفقة بمقاطع مصوّرة تُظهر استهداف آليات عسكرية إسرائيلية، أو احتراق دبابات، أو إصابة جنود في نقاط حدودية، بما يرسّخ انطباعًا بأن ميزان المعركة يميل ميدانيًّا إلى الحسم. غير أنّ جزءًا معتبرًا من هذه المواد لم يكن موثوقًا بالضرورة، بل جرى تداوله في كثير من الأحيان من دون تحقق زمني أو جغرافي دقيق، أو أُعيد استخدامه خارج سياقه الأصلي أو بطريقة فيها مبالغة كبيرة.

وتُظهر قناة «الميادين» هذا النمط بوضوح، إذ بثّت مرارًا مقاطع مصوّرة لعمليات استهداف دبابة «ميركافا» وآليات عسكرية إسرائيلية مع عناوين توحي بحسم ميداني واسع، من بينها تقرير مصوّر عن استهداف دبابة «ميركافا» وآلية «نميرا» في رويسات العلَم، جرى تداوله على نطاق واسع على أنه دليل على اختراق ميداني متقدم.

ومن جهة أخرى أظهرت تقارير تدقيق أن عددًا كبيراً من المقاطع المتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي من قِبل المستخدمين لم تكن حديثة، بل تعود إلى جولات سابقة من الاشتباك، وأُعيد نشرها على أنها مواد جديدة. وقد وثّقت منصة «مسبار» لمكافحة الأخبار الزائفة مثالًا واضحًا على ذلك في مقطع متداول زعَم ناشروه أنه يُظهر تصدّي مقاتلي «قوة الرضوان» لتوغّل دبابات «ميركافا» إسرائيلية في جنوبي لبنان، قبل أن يتبيّن أن الفيديو مضلّل، وأن مشاهده تعود في الأصل إلى استهداف نفّذته «كتائب القسام» الفلسطينية ضد آليات إسرائيلية في قطاع غزة خلال أيلول ٢٠٢٤، ولا صلة له بالاشتباكات التي نُشرت على أنه يوثقها.

يمتدّ هذا النمط إلى توظيف صوَر ومقاطع مولّدة أو معدّلة رقميًّا، أو مواد يُعاد اقتطاعها وتحريرها على نحو يضخّم الأثر البصري للضربات، خاصة في ما يتصل بالمواقع الإسرائيلية والخسائر العسكرية. ومع إعادة نشر هذه المواد عبر الخوارزميات ومنصات التفاعل السريع، تتكرّس سردية نصر شبيهة بتلك التي أُنتجت عقب حرب تموز ٢٠٠٦، رغم اختلاف الوقائع الميدانية والسياقات العسكرية.

حادثة الإنزال الجوي قرب النبي شيت في البقاع

في آذار ٢٠٢٦، نفّذت قوة إسرائيلية خاصة عملية عسكرية في بلدة النبي شيت في البقاع، قالت إنّها هدفت إلى البحث عن أدلّة مرتبطة بالطيار الإسرائيلي المفقود رون أراد. سبقت العملية رسالة إخلاء نشرها المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، دعا فيها سكان عدد من البلدات المحيطة إلى المغادرة فورًا.

دخلت مروحيات إسرائيلية الأجواء اللبنانية من جهة سوريا، وأنزلت وحدة «كوماندوس» قرب النبي شيت بلباس يشبه زيّ الجيش اللبناني، قبل أن تندلع اشتباكات مع سكان محليين. أعقب ذلك غطاء جوي كثيف شمل نحو ٤٠ غارة إسرائيلية لتأمين القوة المنفّذة وانسحابها. وأسفرت العملية عن مقتل ٤١ لبنانيًّا وإصابة نحو أربعين آخرين، من دون تسجيل خسائر إسرائيلية، فيما أعلن الجيش الإسرائيلي أنّ المهمة انتهت من دون تحقيق أي نتيجة.

وقد نشر SKeyes Center for Media and Cultural Freedom تقريرًا مفصّلًا عن الحادثة، خلُص فيه إلى وجود فجوة واضحة بين ما روّجته الوسائل الإعلامية والرقمية المحسوبة على «حزب الله»، وبين الوقائع الميدانية التي أمكن التحقق منها. وتكمن أهمية التقرير في تفكيكه ما يسمّيه آلية «الاستدلال الدائري» أي حلقة مغلقة لتدوير المعلومات من دون مصدر أولي.

يرصد التقرير كيف بدأت هذه الحلقة مع قنوات مقرّبة من «حزب الله»، نشرت روايات مزيّفة عن اشتباكات عنيفة، وأسر جنود إسرائيليين، وتداولت مقطعًا مصوّرًا على قناة «بنت جبيل» قيل إنّه يوثّق سقوط مروحية إسرائيلية. ثم نُسبت هذه الادعاءات، مع تفاصيل ميدانية مختلقة، إلى «إعلام عبري» غير محدّد. بعد ذلك، أعادت قناة «تلغرام»، الناطقة بالعبرية، غير الرسمية، نشر المزاعم نفسها وقدّمتها على أنّها معطيات إسرائيلية، قبل أن تعود القنوات اللبنانية إلى الاستشهاد بها كأنّها تأكيد مستقل.

يُظهر التقرير أنّ هذه السلسلة لم تتضمّن، في أي مرحلة، مصدرًا أوليًّا قابلًا للتحقق. ومع ذلك، اكتسبت الرواية مظهر المعلومة الموثوقة من خلال إعادة تدويرها بين قنوات متعدّدة، إلى أن اكتملت هذه الحلقة خلال نحو ٢٣ دقيقة فقط.

ويُقصد بالاستدلال الدائري Circular Reasoning في الأخبار آلية تتكرر فيها المعلومة بين عدة مصادر بشكل يعطي انطباعًا خاطئًا بأنها مؤكدة ومتعدّدة المرجعيات، بينما تكون في الواقع صادرة عن مصدر واحد فقط. في هذا النمط، لا تُبنى المعلومة على تحقق مستقل، وإنما على إعادة نشر متبادلة تجعل كل طرف يبدو كأنه يؤكد الآخر، فتتشكل «حلقة مغلقة» من الإحالات المتبادلة التي تحلّ محل التحقق الفعلي.

تكتسب هذه الآلية خطورتها في السياق الرقمي المعاصر، حيث تتحوّل بعض المواقع الإلكترونية الكبرى، إلى جانب الصحف ووكالات الأنباء، إلى خزانات معرفية يعتمد عليها الجمهور بشكل سريع ودون تدقيق كافٍ. هذا الميل إلى الحصول على إجابات فورية يعزز قابلية الوقوع في هذا النوع من الاستدلال، لأن المستخدم أو حتى المؤسسة الإعلامية قد تتعامل مع تكرار المعلومة على أنه دليل على صحتها، لا على أنه احتمال لإعادة إنتاج الخطأ نفسه. وهكذا تتحول عملية النشر إلى شكل من أشكال التضليل غير المباشر، حيث يصعب تتبّع الأصل الأولي للمعلومة أو التحقق منه، خصوصًا عندما تتداخل الصحافة التقليدية مع المنصات الرقمية.

التعتيم الإعلامي خلال الحرب

غابت المعلومات الدقيقة عن واقع الجنوب، وحُجبت إلى حدٍّ كبير المعطيات المتعلقة بحجم الخسائر الميدانية، ولا سيما ما يتصل بعدد قتلى «حزب الله» وحجم التراجع الميداني في القرى الحدودية. وخلال تلك المرحلة، ظلّت صورة الميدان شديدة الالتباس، في ظلّ غياب تغطية مستقلة قادرة على نقل الوقائع من الداخل، واقتصار المشهد الإعلامي على مواد متفرقة ومتضاربة، مصدرها منصات محلية وحسابات صحافية وأفراد ينشطون على وسائل التواصل، من بينهم منى طحيني، بلال اللقيس، سحر غدار، عباس زهري، ومنصات محلية مثل «نبطية أونلاين»، من دون أن يتيح ذلك تكوين صورة متماسكة أو دقيقة عمّا يجري فعليًّا.

وفي مقابل هذا الغياب، تحوّل المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، أفيخاي أدرعي، إلى أحد أبرز مصادر المعلومات اليومية حول الجنوب، عبر بياناته المتكررة وتحذيراته الموجهة إلى سكان القرى الحدودية، ما جعل جزءًا كبيرًا من المعلومات المتداولة عن مسار المعركة يُستمد من الرواية الإسرائيلية نفسها، رغم طابعها الدعائي الواضح.

ولم تبدأ ملامح الواقع الميداني بالظهور إلّا مع دخول الهدنة حيّز التنفيذ، حين تكشّف حجم التبدلات التي فرضتها إسرائيل في الجنوب، وتبيّن أنها أحكمت سيطرتها

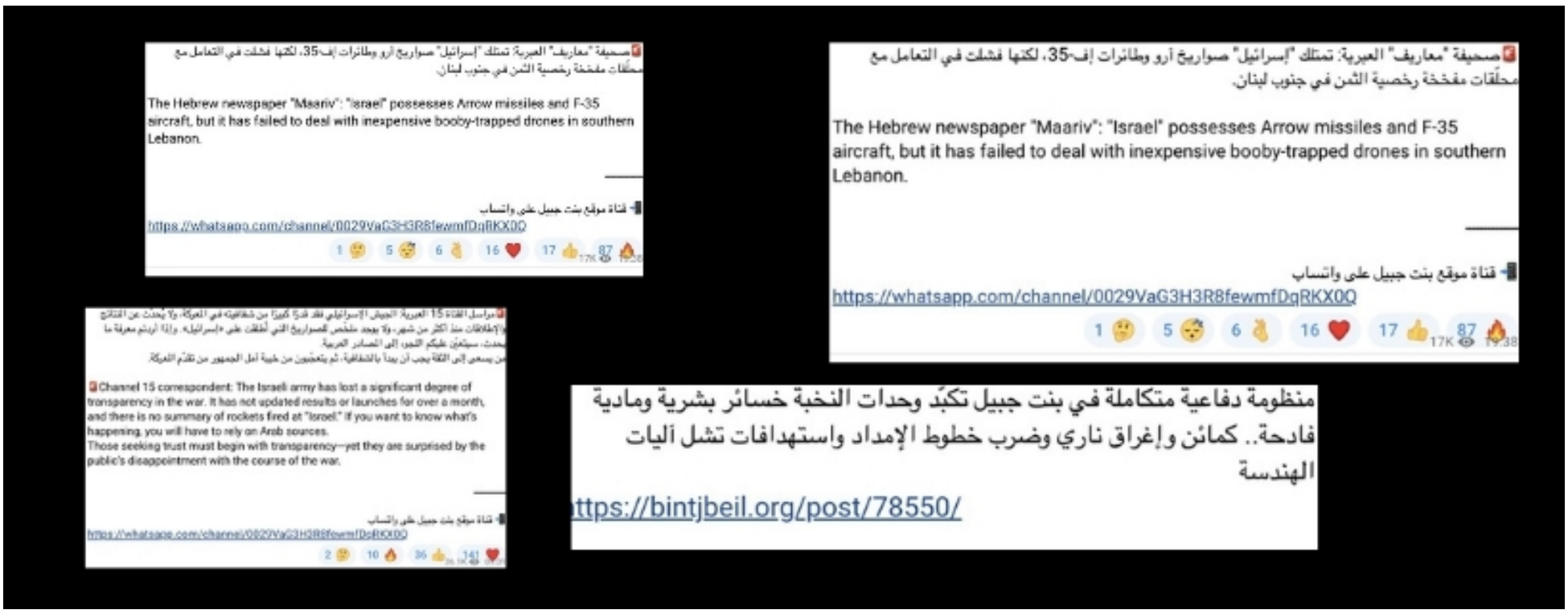

على مساحات واسعة من الأراضي الحدودية، ومنعت أبناء عشرات البلدات، التي تجاوز عددها خمسًا وخمسين بلدة، من العودة إليها. كما فرضت وقائع ميدانية جديدة عبر إنشاء ما بات يُعرف بـ«الخط الأصفر»، في إشارة إلى شريط أمني مستحدَث فرضته إسرائيل ميدانيًّا بعد المعركة، بما كشف الفجوة الكبيرة بين الخطاب الإعلامي الذي روّج لسردية الصمود والانتصار، وبين الوقائع التي ظهرت على الأرض مع توقف القتال.

من الدعوى إلى الصمود والعودة المنشودة إلى الجغرافيا غير الثابتة

عقب التوغّل الإسرائيلي الواسع في الجنوب اللبناني وتدمير عدد من المدن والقرى، صرّح قيادي في «حزب الله» بأن الحزب يعمل على سياسة عدم التمسك بالجغرافيا، مضيفًا أنه يناور لجذب العدو إلى نقاط قاتلة.

في هذا السياق، ظهرت آليات جديدة لدى الحزب في مخاطبة جمهوره، تتناول الخسارة ضمن لغة المناورة والتكتيك، بما يحدّ من الانطباع المباشر بالهزيمة. فبدل إنكار الوقائع الميدانية، جرى التعامل معها عبر تفسيرها بما يتلاءم مع الحفاظ على التماسك المعنوي والسياسي للجمهور الداعم.

ومع تعذّر إنكار التقدّم الإسرائيلي ميدانيًّا، اتجه الخطاب إلى توصيفه تقدُّمًا غير ذي قيمة استراتيجية، أو تقدُّمًا لا يحقق إنجازًا حاسمًا، مع التشديد على أن طبيعة المعركة تقوم على الاستنزاف لا على السيطرة الجغرافية الثابتة. وبهذا، انتقل الخطاب تدريجيًّا من منطق منع التقدُّم في بداية الحرب، إلى منطق نزع قيمة التقدُّم، وصولًا إلى تعريف الاشتباك نفسه خارج معيار الأرض كمؤشر وحيد للانتصار أو الهزيمة. واللافت في هذا التحول أنّه لم يقم على نفي الحدث العسكري، وإنما على ضبط معناه السياسي والعسكري ضمن إطار تفسيري مختلف، يهدف إلى تقليل أثره الرمزي داخل البيئة المؤيدة.

وللضرورة العسكرية، دعا «حزب الله» سكان مناطق جنوب لبنان، بعد إعلان الهدنة، إلى عدم العودة في الوقت الحالي، مع التريّث إلى حين ردع العدو وإخراجه من الأراضي المحتلة وتحقيق ما وُصف بالانتصار المنشود، بحيث يتمكن السكان من العودة لاحقًا في ظروف تتيح الاحتفال بكرامة.

كيف أصبحت الدولة اللبنانية مسؤولة عن احتلال الجنوب؟

قرّرت الحكومة اللبنانية، عبر السفيرة اللبنانية في واشنطن، عقد أول جلسة مباشرة مع الجانب الإسرائيلي برعاية أميركية. شكّلت هذه الجلسة خطوة تمهيدية نحو مسار تفاوضي مباشر بين لبنان وإسرائيل. وعلى ضوء هذه المحادثات، وبعد أيام قليلة، أُعلن عن هدنة جرى تقديمها على أنّها بادرة إيجابية تفتح المجال أمام استكمال المفاوضات.

في تلك المرحلة، نُسب هذا التطور في خطاب «حزب الله» إلى الدور الإيراني، إذ جرى التأكيد على أنّ إيران، قبيل توجهها إلى إسلام آباد، طالبت بوقف القتال في مختلف الساحات بما فيها لبنان. كما أعلنت باكستان أنّ وقف إطلاق النار يشمل الأراضي اللبنانية، قبل أن يصدر لاحقًا تصريح من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ينفي ذلك. ضمن هذا التفسير، اعتُبر أنّ الضغوط الإيرانية أسهمت في التوصل إلى الهدنة داخل لبنان.

غير أنّ المشهد تبدّل بعد أيام قليلة، إذ عاد السكان إلى بلداتهم ليجدوا واقعًا ميدانيًّا مختلفًا، تمثّل في ما عُرف بـ«الخط الأصفر» وتهجير سكان نحو ٥٥ قرية ومدينة، مع استمرار القصف باتجاه شمال الليطاني. وفي هذا السياق، وجّه «حزب الله» انتقادات حادة إلى الحكومة اللبنانية، متسائلًا عن طبيعة الاتفاق الذي جرى التوصل إليه في ظلّ استمرار الاعتداءات الإسرائيلية اليومية.

ومع تطوّر الأحداث، شهد الخطاب السياسي للحزب تحولات متتابعة في تفسيره للمشهد. إذ جرى في البداية تقديم الهدنة على أنّها نتيجة ضغط إيراني، قبل أن يُعاد لاحقًا تحميل الدولة اللبنانية مسؤولية اتفاق وُصف بالغامض وغير الواضح البنود. هذا التحوّل رافقه تصعيد في الخطاب الإعلامي والسياسي، تضمّن اتهامات للحكومة بالتفريط، واتهامات لرئيس الحكومة نواف سلام بالمسؤولية عما اعتُبر خيانة سياسية، وربط ذلك بالخسائر التي لحقت بسكان الجنوب الذين وُضعوا في مواجهة عسكرية مباشرة.

في المحصلة، يمتد قراءة الواقع حاليًا إلى طريقة إنتاج الروايات السياسية وتداولها في سياق الحرب لدى «حزب الله». فالتبدّل المستمر في تفسير الحدث، بين نسبه إلى أطراف خارجية أو تحميل الحكومة اللبنانية المسؤولية عن تبعات حرب اتُّخذ قرار الدخول فيها من قِبل الحزب، يبرز خطورة ما يرافق ذلك في بيئة تتسم بالانفعال والتوتر الطائفي وتشابك مصادر المعلومات.

كما يوضح هذا المسار دور الروايات المتغيّرة في تشكيل إدراك الجمهور للحدث، بحيث يصبح فهم الوقائع مرتبطًا بكيفية تفسيرها داخل المجال السياسي والإعلامي لدى «حزب الله»، أكثر مما يرتبط بالمعطيات الميدانية ذاتها التي تُظهر خسارات فادحة مادية وبشرية.

ولا يمكن فصل هذا التحوّل في إنتاج الروايات السياسية عن البيئة الإعلامية الرقمية المعاصرة، حيث أصبحت الصورة والفيديو من الأدوات الأساسية في نقل الأحداث وبناء الواقع. وبما أننا نعيش اليوم في «عصر الصورة»، بات من الصعب تصنيف الصوَر والفيديوهات ضمن خانة «المزيّف»، نظرًا لفرط واقعيتها وقدرتها على محاكاة التفاصيل الدقيقة. وهكذا دخلنا «عصر ما بعد الحقيقة»، حيث يميل الأفراد إلى تفضيل ما يتوافق مع قناعاتهم المسبقة، وما يسهل الوصول إليه، على حساب الدقة والصدق بوصفهما معيارين أساسيين لتداول المعلومات. وأصبح الجمهور شريكًا في إنتاج المحتوى ونشره ضمن ما يُعرف بـ«الدعاية التشاركية» (Participatory Propaganda). كما بات «تصنيع الإجماع الزائف» عملية ممكنة، بل وسهلة نسبيًّا، من خلال تكرار الرسائل، وتكثيف الصوَر، واستخدام الإقناع العاطفي، وخلق إحساس بوجود رأي عام موحّد، عبر آليات متعدّدة تشمل الانتقاء والتضخيم والتلاعب بالسياق.

ضمن هذا المشهد، يمكن قراءة أداء «حزب الله» الإعلامي خلال الحرب الجارية. فالحزب، الذي يمتلك جهازًا إعلاميًّا متماسكًا وخبرة طويلة في «الإعلام الحربي»، يوظّف مروحة واسعة من الأدوات: من الفيديوهات التي تُبث عبر قنواته التقليدية، إلى المحتوى الذي ينتشر على وسائل التواصل الاجتماعي عبر مناصريه. وتُقدَّم عملياته العسكرية في كثير من الأحيان ضمن تصوّرات بطولية، تُرافقها صوَر، بعضها موثّق، وبعضها الآخر قابل للتشكيك أو مولَّدة بتقنيات الذكاء الاصطناعي. ومقتطفات من خطابات، تُسهم في تأجيج مشاعر الجمهور وتعزيز المناخ التعبوي المستمر.

أخيراً وللتنويه، لا تدّعي هذه المقالة الحياد الكامل، كما لا تسعى إلى تفنيد أو مقارنة ما يصدر عن الجانب الإسرائيلي، رغم أهمية ذلك. فالأخبار المضلّلة هي جزء من منظومة حرب معلوماتية أوسع، وليست حكرًا على طرف واحد، حيث تُستخدم فيها الروايات كسلاح موازٍ للسلاح العسكري.

الجنوبيون بين فكّي النزوح والبطالة... والحرب تلتهم الاقتصاد اللبناني

أحمد خواجة

نزح علي من بلدته بنت جبيل باتجاه بيروت في الثاني من آذار الماضي، بعد ساعات من إطلاق «حزب الله» ستة صواريخ باتجاه الشمال الإسرائيلي، لم يحمل معه سوى حقيبة فيها بعض الملابس وعدة الحلاقة الخاصة به.

الحرب تقضي على حلم الصالون

كان علي قد افتتح صالون حلاقة في بنت جبيل قبل أشهر من اندلاع الحرب الحالية، بعدما استدان مبلغًا من المال من بعض أقاربه، ليُنهي بذلك سنوات عمِل فيها كأجير في أحد الصالونات وبمدخول بالكاد يكفيه.

يقول علي إن الأمور كانت تتحسن بشكل تدريجي والناس يعتادون على صالونه الجديد، وكان يفكر بإضافة كرسي حلاقة آخر عندما بدأت الحرب، فاضطر للهرب مع عائلته والسكن عند أقاربهم في محلة الأوزاعي عند المدخل الجنوبي لمدينة بيروت.

كرسي حلاقة في الأوزاعي بالكاد يسدّ الرمق

عرف علي لاحقًا أن المبنى الذي يضمّ الصالون في بنت جبيل تدمّر بالكامل، ابتسم له الحظ قليلًا عندما سمح له أحد أصحاب الصالونات في الأوزاعي باستخدام أحد الكراسي داخل المحل والحصول على نسبة خمسين بالمئة من كل حلاقة ينجزها، المبلغ القليل الذي كان يحصل عليه استخدمه لإعالة والديه وأخوته الصغار. والده يعمل بالأساس في البناء في الجنوب وهو اليوم بلا أي دخل منذ أسابيع طويلة.

قصة علي هي واحدة من آلاف الحالات لشبّان ورجال ونساء جنوبيين خسروا مصدر دخلهم بسبب الحرب،

وهم يعيشون اليوم على التقديمات الاجتماعية وعلى المساعدات التي يحوّلها أقاربهم في الخارج، إن وُجدوا.

منذ حوالى الشهر وزّع «حزب الله» عبر جمعية «صامدون» التابعة له، مبلغ ٢٠٠ دولار أميركي لكل عائلة.

يقول علي معلّقًا : «نحن مهجرون منذ مئة يوم بسبب حرب لا تعنينا، هذا المبلغ لا يكفي عائلة من خمسة أشخاص لأربعة أيام حتى».

جزء كبير من الجنوبيين يعمل في الزراعة وتربية المواشي وأعمال البناء بالإضافة إلى أصحاب المصالح التجارية من متاجر ومطاعم ومراكز خدمات صحية والموظفين في المؤسسات الخاصة والمتاجر الكبيرة وغيرها، وقد فقدوا بمعظمهم وظائفهم اليوم بسبب الابتعاد القسري عن الالتحاق بأعمالهم وعدم انتظام الأعمال في الجنوب بعد دخول الهدنة حيّز التنفيذ.

العاملون في مجالات تحتاج لمهارات فردية خاصة، كالأطباء والحلاقين والكتّاب والحرفيين، ربما نجح البعض منهم، بسبب طبيعة عملهم، بمزاولة عمل جزئي في أماكن نزوحهم ما أمّن لهم بعض المدخول، فيما بقي السواد الأعظم من القوة العاملة بلا أي عمل.

المزارع مزروع بأرضه

قال أحد المزارعين والنقابيين المعروفين في قضاء بنت جبيل في مقابلة سابقة مع «فان رقم ٤» في الفترة التي تلَت حرب الإسناد الأولى: «السنكري والحلاق ومصلّح التلفزيونات فيهن يحطوا عدتهم بالشنطة بس يهربوا ووين ما راحوا بلاقوا شغل، بس المزارع ما في يلف الأرض ويحطّها بالسيارة، المزارع مزروع بالأرض وما في يبعد عنها».

استمرت الحرب بين إسرائيل و«حزب الله» حوالى اربعة اشهر، وهي الحرب الأطول على الإطلاق بين الطرفين، وهي تأتي بعد ١٥ شهرًا من حرب عام ٢٠٢٤ أو ما عُرف يومها باسم «حرب إسناد غزة». فخلال هذه الأشهر كان الجيش الإسرائيلي يشن غارات ويقوم باستهداف لعناصر «حزب الله» ويدمِّر منازل، يزعم أن الحزب يستخدمها كمقارّ عسكرية أو كمستودعات أسلحة.

حرب جديدة أكثر ضراوة

لم يتعافَ لبنان من تداعيات الحرب الماضية، عشرات آلاف الشقق السكنية والمحال التجارية دُمرت بشكل كامل أو جزئي يومها، ولم تحصل أي عمليات إعادة إعمار باستثناء بعض المبادرات الفردية، ليفاجأ اللبنانيون، والجنوبيون بشكل خاص، بحرب إسناد جديدة بدءًا من الثاني من آذار ٢٠٢٦، أكثر ضراوة وعنفًا وأطول مدّة.

لا يمكن اليوم حصر الأضرار ونتائج الحرب الكارثية على الاقتصاد اللبناني بأرقام ومعطيات ثابتة، مع استمرار العمليات العسكرية وما ينجم عنها من تدمير يومي للمنازل والمؤسسات التجارية والبُنى التحتية والخسائر في الممتلكات والأرزاق.

في حرب العام ٢٠٢٤، قدّرت خسائر الاقتصاد اللبناني بما بين ٧ و٨ مليار دولار أميركي، ومثلها تقريبًا الخسائر غير المباشرة نتيجة تراجع الناتج المحلي وانكماش الاقتصاد، فيما تبدو أرقام الحرب الحالية أكبر من ذلك بكثير.

اليوم تتحدث الأرقام غير الرسمية عن أكثر من مئة ألف وحدة سكنية دُمرت بشكل كامل أو جزئي، فيما دُمرت وأزيلت أحياء وقرى بأكملها من الوجود بسبب أعمال التفخيخ والترميد والجرف، ما يعني أن مئات آلاف المواطنين سيكونون بلا مأوى عند توقف الحرب، مع العلم أن عدّاد البيوت المدمرة لا يتوقف مع استمرار العمليات العسكرية.

وزير المالية اللبناني ياسين جابر قدّر الخسائر المباشرة للحرب منذ عام ٢٠٢٤ حتى اليوم بأكثر من عشرين مليار دولار، مشيرًا إلى أن الخسائر لم تقتصر على الممتلكات الخاصة والعامة بل أضرّت بشكل كبير بالقطاعات الخدماتية والإنتاجية.

أكّد الوزير جابر في حديث صحافي أن حجم المساعدات التي تصل إلى لبنان تراجعت كثيرًا عن الحرب الماضية، ففي حين بلغت نحو ٧٠٠ مليون دولار في حرب عام ٢٠٢٤، بالإضافة إلى عشرات طائرات المساعدات الإنسانية، فإنها لم تتجاوز اليوم ١٥٠ مليون يورو في ظلِّ الضغوطات الاقتصادية التي تعاني منها الدول المانحة.

الأمن الغذائي بخطر

منذ فترة قريبة ذكر وزير الزراعة اللبناني نزار هاني إن نحو ٢٢.٥ بالمئة من الأراضي الزراعية في لبنان تضرّرت بسبب الغارات والقصف المدفعي والحرائق، ما من شأنه أن يؤثر على الأمن الغذائي بشكل كبير، مع الإشارة إلى أن تقرير وزارة الزراعة بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة يظهر أن ٢٤ ٪ من اللبنانيين والفلسطينيين والسوريين المقيمين في لبنان، يحتاجون إلى مساعدات غذائية وهم يقعون اليوم ضمن المرحلة الثالثة من التصنيف العالمي للأمن الغذائي.

على مستوى القطاع الصحي، تحدّثت مصادر وزارة الصحة مؤخرًا عن استشهاد ١٢٩ عاملًا صحيًّا وإصابة ٣٧٩ آخرين، واستهداف ١٦٤ سيارة إسعاف، وتضرّر ١٧ مستشفى وإقفال ٤٥ مركز رعاية صحية.

توقفَ عمل كافة المستشفيات داخل الشريط الأصفر، فيما تعرّضت مستشفيات أساسية كمستشفيات صور والنبطية ومستشفى تبنين لأضرار كبيرة بعد سقوط مقذوفات بالقرب منها، والعاملون فيها يواجهون اليوم ظروف عمل صعبة وخطرًا داهمًا على حياتهم.

الخسائر طالت أيضًا قطاع السياحة الذي توقف تمامًا، وقطاع التربية والتعليم، سواء بالمباني المتضررة أو نتيجة تحويل عدد كبير من المدارس إلى مراكز إيواء، وتعذّر حصول عدد كبير من الطلاب على الخدمات التعليمية.

رحلة تهجير لا تنتهي

في العاشر من تشرين الأول ٢٠٢٣، أي بعد ثلاثة أيام فقط من بدء ما سمِّي «إسناد غزة»، نزح أحمد مع زوجته وأولاده الأربعة إلى بلدة كفر دونين في قضاء بنت جبيل.

يقول في حديثه مع «الفان رقم ٤» :«قالوا لنا في البداية إن خروجنا من عيترون مؤقّت ولن يستمر إلّا لبضعة أسابيع، كانوا يعطوننا بدل الإيجار وبعض المساعدات، ثم توسعت الحرب وهُجّرنا إلى الشمال وعدنا بعدها إلى كفردونين».

يشير أحمد إلى أن «حرب إسناد غزة» أتت على منزله والدكان الذي كان يملكه في عيترون، وعاد بعد توقف الحرب إلى قريته ومكث فيها طوال مدة الـ١٥ شهرًا في ظروف إنسانية ومعيشية غاية في الصعوبة، قبل أن يعود وينزح في الثاني من آذار الماضي إثر قيام «حزب الله» بإطلاق ستة صواريخ على الشمال الإسرائيلي، وصدور إنذارات إسرائيلية بالإخلاء للجنوب اللبناني.

عندما قابلنا أحمد، وكان يقطن في أحد مراكز الإيواء في بيروت، كان يخشى ألّا يجد مكانًا يعود إليه بعد انتهاء الحرب؛ تلك الحرب التي كان يتخوّف من أن تمتد لأشهر طويلة، وربما لسنوات. ويضيف: «إن المنزل الذي كان يستأجره في كفردونين قد تدمّر في الحرب الحالية، ومعه الأثاث الذي لم يكن قد استكمل سداد ثمنه حتى الآن». لا نعلم مصير أحمد اليوم؛ هل غادر مركز الإيواء، أم ما زال

يبحث عن منزل جديد في قرية جديدة؟

كان أحمد يرجّح، شأنه شأن كثيرين من أبناء الجنوب، ولا سيما أبناء منطقة الشريط الحدودي، أن هذه الحرب لا تشبه سابقاتها، وأنهم ربما خسروا جبل عامل إلى الأبد، ولن يتمكنوا من العودة إلى قراهم مرة أخرى.

في حبّ صُور وبحرها وحاراتها

زينب شور

لم أعجب بمدينة صور كسائحة تلتقط صورًا لبحرها وآثارها وعمرانها القديم والحديث...

لقد عرفتها عن قُرب مُذ كنت صبية متطوّعة في إحدى مؤسساتها المدنية لستِّ سنوات بالتمام والكمال. تفاعلت مع أهلها، مشيْت بشوارعها وجلست بمقاهيها حتى المخصصة منها للرجال. لستِّ سنوات أنزل إليها يوميًّا من قريتي بـ«سرفيس» قرب مفرق دوّار العلم لأكمل سيرًا إلى «مؤسسة عامل» قرب دوار أبو ذيب، أحفظ تفاصيل انعكاس شمسها الواطئة على زخرفة مبانيها دون ضجر. وذات مرة، استوقفني، على طريق نزهتي الصباحيّة، أحدُ أبنائها التربويين، الأستاذ أحمد محفوظ، المرابض في قهوة أبو العزّ، ليدعوني إلى جلسته الصباحية «لا تخجلي فشرب القهوة في قهوة الرجال ليس عيبًا» كانت تلك أولى خطواتي الفكرية على كسر تابو المألوف والمقدَّس.

لم تكن صُور لتغيب عن بالي وأن طال غيابي عن بحرها وبرّها. لقد أكَلَت زواريبُها وأزقتُها من أقدامنا، زملاء وأصدقاء، مشيًا على بلاط أرضها المسنّنةِ حوافيها، ولم نكن لنتعب. ولم نكن لنعرف ونحن «نكزدر» على شاطئها الصخري لجهة الغرب أن الحارة «المسيحية» هي فقط للمسيحيين!!! كنا نستمتع بالتجوال في أزقتها الضيقة المسيّجة حوائطُها بالقرنفل والياسمين، وبألوان دهان أبوابها المفتوحة على زرّيعة الحبَق وورد عيد الميلاد الأحمر، لتأخذَ من الزهوّ والفرح بهاءَها.

ندخل من الغرب لنخرج من الشرق المفتوح على ميناء يعجّ بأهله. تستقبلنا مقاهي الميناء وعمال نجارة السفن بتحية البحارة والصيادين، أصوات بعضهم تنادي على بيع سمك «الجاروفة» قبل أن يذهبوا لبيع رزقهم اليومي بالجملة في رُكن السمك من السوق القديم المتشعّب للمدينة، هناك المحلات والمطاعم والجزّارين متداخلة، لا صليبَ على باب محلٍ ولا قرآن... يتمازج أهلوها كحبّات رمل بحرها...

كم كانت، وما زالت، «فتايل» محفوظ شهية حين يبادرني سلوان وهو منهمك، أهلا «سِتْنا»، مفردة صُورية تُقال للمرأة بعفوية لطيفة. فليس غريبًا إذن أن تكون لهجة أهل صور واحدة، هي أقرب إلى لهجة فلسطينيي المخيمات المحيطة بالمدينة، حتى أن أمّي لاحظت تغييرًا في لهجتي ونُطقي للأحرف بعد تواصلي مع ناسها: يفتحون ألف المدّ مثل: «نَاس» او «كتَاب» بينما نكسر، نحن أهل القرى، فنقول «نيس، وكْتيب» . قد يُفهم فتح الحروف في المحكي من اللهجة الصوريّة على أنه صلة وصل وفتح نوافذ القلب على حبٍّ فلسطين، وبناء جسور إلفة مع مخيماتها. هذا ما تؤكده مواقفُ صُوريّة معارضة لحرب المخيمات سنة ١٩٨٧.

ولم يقتصر دعمها للقضية الفلسطينية بل تعدّاه إلى احتضان المدينة، برجالها ونسائها، لكل حركة مقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وقد دفعت الثمن قصفًا متواصلًا وما زالت منذ السبعينات، تقصفها إسرائيل: أسواقها ومبانيها، بحرها وآثارها...

أذكر، كنّا صغارًا عندما أصابت قذيفة إسرائيلية فرقة أشبال «كشافة الجراح» في المدينة عام ١٩٧٨، لتطال صدمةُ مقتَلة الأطفال معظم القرى التي سارعت إلى التنديد بها وشاركت في تشييعهم ومنها مدرستنا الرسمية.

كانت تلك المرة الأولى التي نزلت فيها إلى صور ليس لأشتري ثياب العيد بل لأكون شاهدة على مقتَلة إسرائيل لأطفالنا...

كانت المرة الثانية عام ١٩٨٥ أثناء «القبضة الحديدية» في يوم عيد الأم، وكانت إسرائيل تمارس أسوأ عنف على حركة الناس في صور وقراها حتى نهر القاسمية. ولم نكن نحن طلاب ثانوية العباسية بمعزل عن هذه الأحداث، وبتحفيز وتوجيه من أستاذ اللغة العربية ذيب الجسيم الذي استقرّ في منطقة القاسمية بعد نزوحه من بلدته يارين الحدودية.

انطلقنا في بوسطة للتظاهر من أمام «مركز الإمام الصادق» نحو مركز «الصليب الأحمر الدولي» في منطقة حي الرمل ذي الأبنية الحديثة، للمطالبة بالإفراج عن معتقلي أنصار تضامنا مع أمهاتهم.

ومن الوفاء الاعتراف أن جزءًا كبيرًا من مهن أهل القرى كان لا يستقيم إلّا من خلال التشارك مع المدينة في كل المجالات. ومعظم مدارسنا كانت تستعين بمعلمي اللغة الفرنسية من مدينة صُور، وبناء على هذه الحاجة التحقت الأستاذة ليلى بثانويتنا. علّمتنا أدب موليير ولافونتان وشعرهما، فقلّدناها المنهج دينًا، وكان الشعر في نبرة صوتها يخرج على أسماعنا نغمًا موسيقيًّا، رفعنا فيها أصواتَنا كصلاة الجماعة. لم نسأل ما هو مذهبها ومن أية طائفة هي، كما يسأل جيل اليوم، عن اسمك وعائلتك ومنطقتك ليستدلّوا من خلالها على طائفتك. إحدى تلميذاتي قالت لي مرة: مِس البيولوجي كتير بتفهّمنا حتى لو كانت كذا «...» كان قصدها من طائفة أخرى. ما جعلني أختنق من التمادي في تعبئة الاجيال مذهبيًّا، كما في مقولات ساذجة قيلت عن تحييد حارة المسيحية اليوم وضمان أمنها من القصف لسبب طائفي وهي حاضنة البحر بناسه ونورَسه وتاريخه.

وعليّ ان أذكر أنني وقبل ان أنزل إلى صور، كنت أحفظ جملة كان يرددها أبي: «صور أمّ الغني والفقير». كان يذهب إلى «الحسبة» حيث يبيعون الخضار والفواكه بالجملة، يجلب لنا بثمن ما باعه ما نحتاجه بأرخص الأسعار. وفيها تعلّمت شقيقتاي الخياطة عند مدام رنّو وحتى الآن لا نعرف مذهب مدام رنّو، لم يكن أحد أحد يسأل. وإذا بدا لنا أن اِسم الشخص يدلّ على طائفته فلا نهتمّ، فكيف سنهتمّ وأستاذنا في متوسطة ديرقانون النهر اِسمه مارون ومتزوج من زينب؟

لا أبالغ إن قلت أن علاقتي بالمدينة لم تأتِ من انبهاري بالمدن كفلّاحة جاءت من القرية حسب ما يمازحني رفاقي من أهل صُور، «إنتو الفلاحين»، بل جاءت من ذاك الانفتاح الفكري الذي وجدت فيه نفسي تستجدي المعرفة كتابًا ونشاطًا تفاعليًّا في نادٍ أو جمعية، ليصحّ فيها توصيفُ «سيدة البحار وصخرة الأحرار».

هذه صور، المدينة التي تتعرض الآن لأسوأ هجمة إسرائيلية، قد أغوَت وألهمت الكتّاب والشعراء والفنانين توثيقا وشعرًا وغناءً ورسمًا، تغنّوا بها ونهَلوا من حضورها الكثيف قصائدَ ولوحاتٍ وكُتبًا ما لبثت أن أصبحت تعاويذَ تحرسَ لياليها من الظلاميين ومزوِّري تاريخها على مرّ العصور.

ولأنّ صُور مدينتي، لن أجرؤَ على رثائها.

يعزّيني وهمُ أنها طائر فينيق آخرُ، سينهض بنا من رمادنا.

عن عمرنا الذي يقاس بكؤوس عالم، وحروب

علي مكي

«عندما يبدأ المونديال سنكون في الضيعة يا بابا أليس كذلك؟». ذكّرني صغيري زياد بوعدٍ غبيٍّ قطعته له الشتاء الماضي ذات ليلةٍ مدرسية. أردْت ليلتها أن أشاطره شغَفي المزدوج: بكرة القدم، والصيف في الضيعة. زياد علي مكّي، ابني، ابن بلدة قاقعية الجسر الجنوبيّة، التي رغم وقوعها إلى الشمال من نهر الليطاني، لكنها الآن باتت تحاذي نقاط الاشتباك المباشر وذلك لمتاخمتها بلدة زوطر التي قيل إنّ قوات وآليات إسرائيلية تقدّمت باتجاه أطرافها حيث عبرت النهر هناك حسب تصريحات الجيش الإسرائيلي.

«لا يا بابا... سنشاهد المونديال في بيروت»، وأكملت في سرّي ما يستحيل أن أقوله جَهرًا: آمل أن يبقى لنا بيت وضيعة قبل انتهاء المطحنة.

أول مونديال سيعلق في ذاكرة زياد ذو الثامنة من العمر سيكون على وقْع حرب. وفكّرت: ماذا عنّي؟ كم مونديال شهدت على إيقاع حرب. أظنّ أنّه مقابل كلّ مونديال تابعته، ثمّة حربٍ شهدتها.

كم مونديال شهدت في سنواتي الثلاث والأربعين؟

في طفولتي، كان كأس العالم هو محور تشجيع كرة القدم حيث كان تشجيع المنتخبات يتقدّم على تشجيع الأندية، وكنت - أنا المهووس بكرة القدم لعبًا ومشاهدة - أحاول احتساب الحد الأقصى من نهائيات كأس العالم التي ستسمح به سنوات عمري التي سأمضيها حيًّا على وجه هذه البسيطة بمشاهداتها، باعتبار أنّ هذه البطولة تنظم كلّ أربع سنوات مرّة.

في الطفولة كنت طَموحًا، واعتبرت أن بلوغي المئة من المسلّمات وأنّني بالتأكيد سأستمتع بمشاهدة ما لا يقل عن ٢٥ نسخة... حسنًا، شهدت منها حتى الآن عشر نسخ وها أنا على بُعد أيام من نسخة جديدة. حصيلتي إذًا ستكون إحدى عشر مونديال.

ماذا عن الحروب؟

لست متأكّدًا... لِنرَ...

كانت ولادتي عام ١٩٨٣. بعد شهور من مونديال ١٩٨٢ الذي توّجت فيه إيطاليا، المنتخب الذي أشجِّع منذ صغري وما أزال، وشهور من اجتياح إسرائيل للبنان ١٩٨٢. ذلك التزامن الصدفة الذي عاد ليتكرّر عام ٢٠٠٦ حتى صار الموضوع بعدها نكتة لبنانية: كلّما فازت إيطاليا بمونديال ستشنّ إسرائيل حربًا على لبنان.

اجتياح الـ١٩٨٢ لم أشهده إذًا ولا مونديال العام نفسه، لكنّ التاريخ هذا سيكون نقطة انطلاقنا. معارك الحرب الأهلية اللبنانية المتنقلة منتصف الثمانينات غائبة كليًّا عن ذاكرتي أيضًا. في بالي صوَر ضبابية لحرب الإخوة بين «حركة أمل» و«حزب الله» وهروبنا من منزلنا في الغبيري، لذا لن أتوقّف عندها، وسأبدأ من أوّل حرب/مونديال أذكرهما – نسبيًّا - بوضوح.

حرب التحرير١٩٨٩ - مونديال ١٩٩٠

في السادسة من عمري، أذكر معلّمتنا تُخرجنا من الصف باتجاه مسرح المدرسة (مدرسة مار الياس الجديدة - وطى المصيطبة). حالة هرْج ومرْج وأحاديث متوتّرة عن قصف وسقوط قذائف في مكانٍ قريب من المدرسة وكلام عن ضحايا، عرفت لاحقًا أنّه كان فصلًا من «حرب التحرير» التي أطلقها ميشال عون في وجه قوات الجيش السوري في لبنان، وما قيل إنه قصف لقوات ميشال عون طال أحياءً في بيروت الغربية. أذكر الناظرة تنادي اسمي وتنتشلني من زحام المسرح - الملجأ الصاخب، وتصحبني إلى - يا للمفاجأة - جدي الذي لم يسبق أن ارتبط ومدرستي في مشهدٍ واحد من قبل، فنركب السيارة وأفراد من العائلة متكدّسين فيها، منطلقين جنوبًا إلى الضيعة في إجازة مدرسية قصرية مبكرة طويلة وممتعة.

حزيران ١٩٩٠، خالي على سطح المنزل يتعامل مع الهوائي الضخم فوق، جدي قرب التلفاز السمين في الصالة، وخالي الآخر يلعب دور صلة الوصل بين الاثنين لإيجاد الوضعية التي تسمح بالتقاط أفضل صورة ممكنة للبث المباشر للمباراة. أذكر أطراف نقاش حاد عن مارادونا اليهودي الكافر والحشاش، حسب أحدهم، والبطل الشهم والأسطورة كما دافع عنه آخر.

حرب الأيام السبعة ١٩٩٣ - مونديال ١٩٩٤

تموز ١٩٩٣ في العاشرة من عمري، عطلة الصيف في المروانية ضيعة أمي. فجأة اكتظّت هذه القرية الجنوبية، البعيدة نسبيًّا عن نقاط الاشتباك والمتاخمة للمصيلح حيث يقطن الرئيس نبيه بري، اكتظت بعشرات العائلات النازحة من القرى الحدودية. عادت مصطلحات الحرب التقليدية لتحضر في يومياتنا بقوة: إم كامل والقنابل المضيئة وجدار الصوت والخطوط البيضاء الدائرية التي ترسمها الطائرات الحربية التي كانت تطير دائمًا بأعداد زوجية لسبب أجهله. كان الوضع ممتعًا للطفل الذي كُنته. سأعترف: لم أخَف. أجواء من الحماس والترقّب اللذيذ جاءت لتُضفي المتعة على يوميات إجازتنا الصيفية الممتعة أصلًا، كما أنّ الوفرة العددية للأولاد النازحين من أترابنا أعطتنا خيارات لعب أكثر، وملأت يومياتنا بالبهجة لفترة طالت قليلًا عن الأسبوع.

حزيران ١٩٩٤. أول مونديال أذكره جيدًا والأحبّ إلى قلبي. التهمته كاملًا حتى الثمالة رغم مرارة خسارة إيطاليا للنهائي ومشاهدة وقفة باجيو التي آلمتني طويلًا. لم يخفّف من مرارتها سوى الإعجاب اللامتناهي بروماريو فتى البرازيل الأسمر وقصير القامة، الذي وجدتني أتماهى مع سماره وقِصره. مونديال شاهدت فيه لأول مرة مواكب الاحتفالات السيارة في شوارع الضيعة، ومراسم الاحتفال الجماعي في أزقّتها، وظاهرة الأعلام المعلّقة فوق البيوت والتي تُنكّس وتتهاوى يوميًّا مع تساقط منتخباتها في الأدوار الإقصائية. مونديال اشترينا وارتدينا قمصان نجومه لأول مرة في حياتنا وقلّدنا حركاتهم واحتفالاتهم في مبارياتنا الماراثونية التي تبدأ ظهرًا ولا تنتهي إلّا مع أذان

المغرب وإطلاق صيحة «الله وأكبر»، العبارة التي كانت بمثابة صافرة النهاية الرسمية لمبارياتنا الودية الطاحنة.

عناقيد الغضب ١٩٩٦ - مونديال ١٩٩٨

شهر نيسان، ربيع ١٩٩٦، وربيع سنوات مراهقتي وانفجار براكيني مع اكتشافي كنوز أفلام الفيديو من إياهم، هروب جديد وعطلة مدرسيّة قصريّة جديدة، وعودة للحرب ومفرداتها التي طفت مجدّدًا على سطح يومياتنا. هذه المرة مع عامل جديد: الصورة. في هذه الحرب رأيت الموت متجسّدًا في مقاطع مصوّرة تُعاد على الشاشة عشرات المرات في اليوم. مشاهد جثث وأشلاء وأطراف مقطّعة. أحدها هزّني حتى الصميم وزلزل أركان الأمان في حياتي: مقطع مجزرة المنصوري ومنظر الأب المنهار يحمل أشلاء أولاده ومشهد الطفلة الباكية والأخرى ممسكةً زجاج النافذة بأصابعها المتفحمة. الفيديو حفر في قلبي رُعبًا وخوفًا من الحروب لم يخمد أبدًا. «تروما»، الكلمة التقنية التي لن أسمع بها إلّا بعد مرور سنوات طويلة وتوصّف رعبي الصامت البارد. ما ضاعف من صعوبة هذا الخوف حينها ضرورة كتمانه، فالذكورة السامة التي نشأت، كما معظم ذكور جيلي، على هَدْيها لا تسمح لفتى معتدّ بصلابته وقوته و«رجولته المستجدة» أن ينمّ عنه أي علامة ضعف طفولي أو هلع «أنثوي». الحلّ إذًا أن أدفن هذه المخاوف عميقًا... أن أكنسها فأخفيها تحت قشرة صلابة مصطنعة. ليال طويلة، أظنها امتدت لأسابيع، عانيت خلالها الرعب والأرق مخافة أن أُقصف أنا وكل من أحب أثناء نومنا. أوقات استحمامي اختصرتها للربع كي لا أموت في غارة وتنتشل جثتي عاريًا. مجزرة قانا الأولى التي وقعت في نفس الحرب وتلت مجزرة المنصوري بأيام، رغم هَولها الذي فاق مجزرة المنصوري عددًا وكارثية، لكنّها لم تترك الأثر نفسه في وجداني، ربّما لأنّه بعدها بساعات انتهت حرب نيسان بعناقيد غضبها.

حزيران ١٩٩٨، الصيف مجدّدًا في الضيعة هذه المرة في خيمتي المستجدة على السطح، مقرّي الصيفي الدائم وخلوَتي المحببة في حينه. السطح حيث جلسات الشاي والصبحيات والعصرونيات وسهرات الأُنس وحيث شاشة التلفزيون ومشاهدة المباريات طبعًا مع العائلة والرفاق، حيث التزريك على أصوله. مونديال الظاهرة رونالدو وزين الدين زيدان البطل العربي المسلم الذي لم أحب بسبب الصلعة الغريبة في مؤخرة رأسه. مونديال بكاء البرازيليين المرير في النهائي ونظرية المؤامرة عن مرض رونالدو مسمّمًا أو ترك صديقته له لمنح اللقب للفرنسيين أصحاب الأرض. وشماتة جماهير الألمان الذين شجّعوا فرنسا كما لو أنهم مواليد حواري باريس لا لسبب إلّا نكايةً بالبرازيليين، في مونديال كانت الجماهير الكرة في لبنان بأكثريتها الساحقة قد انقسمت مناصفة بين قطبي الكرة العالمية.

صيف السيجارة الأولى والسكرة الأولى والقبلة الأولى والخيبة الأولى. صيف العمل المأجور الأول، وشراء «الووكمان» و«كاسيتات» إيهاب وعمرو دياب ومصطفى قمر من حرّ مالي.

عام الفيديو كليبات والولَه بنوال الزغبي وابتسامتها التي توجع القلب.

تحرير الـ٢٠٠٠ - مونديال ٢٠٠٢

أيار العام ٢٠٠٠. لم تكن حربًا هذه الحرب بل ختامها النهائي كما افترض عقلي المتفائل والساذج وقتها. مع بدء الانسحاب راح خيالي، خيال مراهق يساري مثالي، يتخيّل احتفالًا مليونيًّا في ساحات الجنوب مع مارسيل خليفة وزياد الرحباني وجوليا والكثير من الفرح والكثير من الغناء وخطب حماسية عن حلم تحقق ونهاية سعيدة لصراع طويل. وإذ بوعيي السياسي الغرّ يُفاجأ بكلامٍ كثير عن الانسحاب المؤامرة. رئيس الجمهورية إميل لحود ورئيس الحكومة سليم الحص وأمين عام حزب الله حسن نصر الله وغيرهم يتحدّثون عن انسحاب أحادي خبيث هدفه ضرب تلازم المسارين اللبناني والسوري ووحدة المصير والمسار بينهما وحديث عن أرنب مزارع شبعا الذي أخرجه أحدهم من قبّعته وعن استمرار المقاومة والصراع. لأُدرك عندها أن درب جلجلتنا الطويل لمّا ينته بعد.

حزيران ٢٠٠٢، مونديال سنَتي الجامعيّة الأولى ومشاهدة أدواره الأولى في الكافيتيريا شذرًا بين امتحانات نهاية عام دراسي مخيب في الجامعة اللبنانية - كلية العلوم في اختصاص هربت منه مهرولًا ولم أعد. صيف افتتحت به رحلة طيشٍ وتخلٍّ كان يمكن أن تكون رحلة لا عودة لولا مصادفات غريبة وسعيدة حفظت لي طرق العودة، صيف تجربة المبيت في الشارع وفي الحدائق العامة وجسور المشاة لأيام، ثم عملي الصيفي في مسبح الجسر حيث شاهدت النهائي مسترقًا النظر إلى الشاشة أثناء تنقّلي بين الطاولات والشماسي. مونديال نهائي «الكلاسيكو» بين أصحاب الجماهير الأكبر بين المنتخبات في لبنان: ألمانيا والبرازيل. عام تسريحة رونالدو المضحكة في النهائي، التسريحة التي شاهدت بأمّ عيني العشرات من الأولاد والمراهقين، بينهم أقارب ورفاق، يرتكبونها بحق رؤوسهم الحامية حرفيًّا.

حرب تموز ٢٠٠٦ - مونديال ٢٠٠٦

صيف الحرب - المحطّة التي رسمت كلّ ما نعيشه حتى اليوم. هروبنا من الليلكي إلى الحمرا وتنقّلي بينها وبين فندق «بالم بيتش» عين المريسة الذي احتلّه جيش من الصحافيين الأجانب ونصبوا أجهزة بثّهم واستقبالهم على سطحه وراحوا يبثّون من هناك رسائلهم إلى العالم، وينثرون علينا نحن سعداء الحظ العاملين في الفندق دولاراتهم ويوروهاتهم، لأخرج من الحرب بجيوب منتفخة. حرب شهدت بداية سجالاتي السياسية الحادة بعد أن كان وعيي السياسي قد تبلوَر قبلها بعام منحازًا إلى خط الرابع عشر من آذار. عام الانتصارات الإلهية وانفجار فائض القوة وخطابات نصر الله الصادحة من مكبرات السيارات على الكورنيش البحري. حرب انتهت بتململ وملامح نقمة جنوبية سرعان ما اقتلعته من جذوره حقائب المال النظيف الذي راحت تنثر سحرها بين القرى والدساكر الجنوبية وأحياء الضاحية. فأشهد بأمّ عيني انفجار عمراني ودوَران عجلة اقتصاد شيعي يسبّب الدوار من فرط سرعته. الحرب التي كرّست، شيعيًّا، إلى غير رجعة سيادة خطاب حزب الله ومحوره، فصار الشيعة «حزب الله» وصار «حزب الله» هو الشيعة.

حزيران ٢٠٠٦، نهاية عامي الثاني في كلية الآداب وتجربة الحب الأول والخيبة العاطفية الأولى.

مونديال تحقّق حلم المونديال من أول مباراة إلى النهائي والفوز أخيرًا بكأس العالم. مونديال تتويج الجيل الذي ورّطنا بحب منتخب لم يأتِ بعدها بلاعبين من طينتهم إلى اليوم. مونديال هدف ديل بييرو، بطلي، واحتفال غروسو في مواجهة ألمانيا وعلى أرضها وبكاء الحسناء الألمانية المرير ليلتها وضحكي السادي شامتًا بدموعها. مونديال نطحة زيدان وفرحي بطرده وصلْعته من النهائي. مونديال مشاهدتي المباريات من مقاهي الليلكي شارع كلية العلوم المكتظّة والمختلطة يا لسعادتنا.

مونديال الـ «MSN» و«البلو توث» و«الانفراريد» و«القطف» الإلكتروني المستجدّ. مونديال تكريس الأسطورة/ الدعابة: فوز إيطاليا بكأس العالم يساوي حربًا إسرائيلية على لبنان.

٧ أيار ٢٠٠٨ - مونديال ٢٠١٠

مشارف الصيف مجدّدًا، الساخن كما دومًا. حربنا هذه المرّة أهلية. «ميني حرب» أهلية كما وصّفها أحد الإعلاميين. «السحسوح» كما يحب المولهون بفائض القوة أن يسموها إشارةً منهم إلى سرعتها وعدم تكافؤ القوى فيها. بعد السابع من أيار كان الصراع السني - الشيعي الذي بدأت نواته الأولى مع اغتيال رفيق الحريري وصراعات الـ٢٠٠٥ بالظهور، قد بلغ أوجه وساهمت خيبة السنّة من الأداء العسكري المخزي لـ«تيار المستقبل» في تكريس إحباطهم الطويل الذي لم تنته مفاعيله إلّا مع سقوط نظام بشار الأسد مؤخّرًا، ودفعت هذه الحرب المصغرة في ازدياد شعبية الفصائل الجهادية الراديكالية، لتتضاعف مع سنوات الحرب السورية الطويلة.

حزيران ٢٠١٠، المونديال الذي تزامن مع بدايات ما اصطُلح على تسميته بالربيع العربي كان مونديالًا باهتًا، أقلّه بالنسبة لي. مونديال جاء في ختام عامي الدراسي الثالث كمعلّم والأول كمشرفٍ على الصالة في مطعمٍ مرموق في ازدواج مهنيّ وازدواج في الـ«بيرسونا» استمرّ طويلًا. المونديال الذي حمل إلى النهائي منتخبَين من خارج دائرة الأبطال التقليديين، قبل أن ترسّخ أسبانيا اسمها من خلال هذا الكأس وما بعده، قطبًا عالميًّا ومن المرشحين الدائمين للفوز به.

حرب سوريا حرب الجرود، مونديال ٢٠١٤

النضج العمري، أو أقلّه هذا ما كان مفترضًا مع تخطّي عتبة الثلاثين وما يصحبها من التزامات. ها لبنان قد أصبح بقرار من «حزب الله» الذي أمسى في قلب جغرافيا الحرب السورية، فيصبح لبنان بالنتيجة ملعبًا وساحة انتقاماتٍ وصندوق رسائل مفخّخة، بعد أن كان اللبنانيون لفترة وجيزة مشجّعين منقسمين على ضفتي أطراف الصراع الدموي السوري.

الاحتقان والصراع السني - الشيعي بلغ أوجه. رعب الانفجارات والسيارات المفخخة. الارتياب من أي سيارة مركونة لوقتٍ طويل في مكانٍ واحد، دقات القلب المتسارعة على حواجز التفتيش في مداخل الضاحية حيث أسكن والارتياب من كلّ سائق عرَبة رباعية بملامح مريبة.

حزيران ٢٠١٤، مونديال الانبهار الصريح بميسي لأول مرّة بعد كتمانه طويلًا ومونديال تشجيعه للمرّة الأولى في النهائي الذي خسره وربحه الألمان. مونديال التفجيرات المتنقلة ومنها انفجار الشياح الذي هزّ المنطقة أثناء مباراة البرازيل وراح ضحيته العشرات بينهم مشجعين ذاهبين لمشاهدة المباراة في مقهى. مونديال الاحتفالات الخجولة نسبيًّا في الضاحية رغم حماوة المباريات وفوز الألمان ذويي الشعبية الجارفة بين أهلها، خوفًا من التفجيرات.

مونديال ٢٠١٨

مونديال روسيا. مونديال بارد بلا حرب هذه المرة، في ما يشبه هدوءًا سيسبق عاصفة «الكوفيد» التي ستعصف بالكوكب بعدها بسنة، وعاصفة الانهيار المالي الذي طحن لبنان مع ما رافقه من موجات اعتصامٍ وتظاهر ستستمرّ. مونديال توّجت فيه فرنسا للمرة الثانية في تاريخها بعد ٢٠ سنة على تتويجها عام ١٩٩٨. مونديال روسيا بلا حرب نعم، لكنّ روسيا نفسها المنظمة لهذا المونديال، سيُمنع منتخبها من الالتحاق بالموندياليين اللاحقَين بسبب حربها في أوكرانيا.

ثمّة شيء مريب بدأ في هذا العام في علاقتي مع الوقت ونسبيّته واستمرّ إلى اليوم. دماغي منذ صيف العام ٢٠١٨ قاصر عن التعامل مع مرور الوقت، كما لو أنني في مرحلة انتقالية معلّقًا بين أمرين بانتظار حصول حدَث لا يأتي، والفروغ من آخر لا ينتهي. ثماني سنوات مرّت منذ ذاك الصيف أشعر كما لو أنها تسرّبت من ثقبٍ في جيب ذاكرتي.

حرب إسناد غزة ٢٠٢٣ - مونديال ٢٠٢٢

صيف ٢٠٢٣، قعقعية الجسر. ذكرى مرور أربعين يومًا على وفاة عمّي الحبيب محمّد. باحة البيت مكتظّة وهدوءٌ رماديٌّ مقيت يشبه الموت يلفّه كأفعى ويرخي بظلاله على حديقة منزلنا بمن فيها من معزّين. صمتٌ لا يقطعه سوى أزيز المسيّرات وأصوات غارات بعيدة ودويّ جدار صوتٍ من حين إلى آخر يهزّ أركان صمتنا الحزين. أراقب بطرف عيني رعب ابني زياد من أصواتٍ لم يعتْدها ومحاولاته استمداد أمان من عينَي والدته القريبة منه جلوسًا بين النسوة في العزاء، أمان تعجز عن منحه إليه لافتقارها إيّاه أصلًا. فأقترب وأناديه محاولًا أن أمدّه عبر يديّ وعينيّ ولساني بما أُوتيت من جرعات أمانٍ مضاعفة فيستكين إلى ذراعي باطمئنان مؤقّت.

صيف نكبة الجنوب... المستمرّة.

حزيران ٢٠٢٢، عام قبل نكبة الجنوب. مونديال ميسي الذي شجعته كما لم أشجّع رياضيّ من قبل، شجّعت منتخبه كما لم أشجّع فريق من قبل، كما لم أشجّع إيطاليا من قبل. ففرحت لفرحه وبكيت فرحي دموعًا أجَدت إخفاءها عمّن حولي.

حرب إسناد إيران

الإمعان في الكارثة، الإمعان في نكبة الجنوبيين، الإمعان في الحفر عميقًا نحو الهاوية.

في صغَري، لو قيّض لي أن أعقد صفقة تربح عبرها إيطاليا المونديال في مقابل حربٍ واجتياح للجنوب، الأرجح أنني كنت سأقبل حتمًا. فرغبات الطفولة منفلتة من عقالها إلى درجة العته أحيانًا. فوز إيطاليا تسبّب بحربين كما تقول الأسطورة - النكتة، لكن المفارقة أنّه في النسخ الثلاثة الأخيرة لم تتأهل إيطاليا أصلًا إلى النهائيات، رغم هذا شهدنا في أقل من سنتين حربين واجتياحين. لكن ما يثير حنَقي حدّ الانفجار ملاحظة من يشجّع، بمنتهى العته، فريقًا يحفر بنا عميقًا نزولًا نحو الهاوية... لا الفريق فريق كرة قدم لنغفر لهم ارتكاباتهم في «ملعبنا الصغير» بمجرّد إطلاق صافرة النهاية، ولا المشجعون أطفال يعقدون في خيالاتهم صفقات انتصار حمقاء تبرّر لهم عتههم حداثة سنّهم.

التاريخ الذي دفعنا وسندفع أثمانه باهظةً من ذاكرتنا وحاضرنا ومستقبلنا ومستقبل أبنائنا نتيجة قراراتٍ معتوهة لم نملك في اتخاذها رأيًا.

حزيران ٢٠٢٦، مونديال الولايات المتحدة والمكسيك وكندا. حمّى المونديال ستسحب كل الأضواء كما العادة. سيتضاءل الاهتمام العالمي والاقليمي - الضئيل أصلًا - بنكبتنا الجنوبية.

في لقاء مع جورج حاوي الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني على هامش مقابلة عن حرب لبنان يقول: «عشيّة حصار بيروت شاهدنا على التلفزيون ملايين الجزائريين ينزلون إلى الشارع فاعتقدنا أنّ نزولهم للتنديد بالاجتياح الإسرائيلي فإذ بنا نعرف أنّهم نزلوا للاحتفال بفوز منتخبهم في مباراة في كأس العالم». هذه النسخة ستشهد مشاركة ثمانية منتخبات عربية.

حتى نحن اللبنانيون، والجنوبيون ضمنًا، لن نقوى على مقاومة إغراء السّاحرة المدوّرة، وسننفصل عن كارثتنا لبضع ساعات كلّ يوم ونَهيم في عالمٍ ليس فيه جنوبنا الغالي ملعبًا، ولا نحن وأولادنا كرة تركلنا الأقدام.

الشياح: سيرة الأرض التي غادرت فَيئَها... من عبَق «الفتوش» إلى غابات الإسمنت

مقدمة: في البدء كان الواحة

أكرم محمود

تستيقظ الذاكرة اللبنانية أحيانًا على شكل حنين جارف لضواحي العاصمة التي كانت يومًا ما رئة بيروت الخضراء، ومستودع سرّها الوديع. من بين هذه الحواضر، تبرز بلدة «الشياح» كشاهد ملَك على تحوّلات دراماتيكية صاغت وجه الوطن، وعكست في مرآتها الضيقة صراعات السياسة، وأحلام الطامحين، وقسوة المدافع.

لم تكن الشياح، في زمنها الأول، مجرد رقعة جغرافية على أطراف العاصمة، بل كانت واحة غنّاء وادعة، يسندها الساحل ويغسل أطرافها الندى. في تلك الأيام، كانت الأرض ممتدة، والبصر يمتد معها فلا يصطدم بجدران الإسمنت، بل «يَشيح» في الأفق البعيد المسترسل صوب مدى أخضر لا ينتهي، وهو لعَمري بُعد شعري وجداني يختزل اسم البلدة، حتى وإن ردّه اللغويون والمؤرخون إلى نبات «الشيح» العطري الذي كان يفترش تربتها الخصبة، أو إلى مهنة «الشيّاحين» الذين كانوا يشعلون الأتون ليصنعوا الفحم من حطَبها الوفير. مهما تعدّدت التأويلات، بقيت الشياح في ذاكرة عارفيها اسمًا يفيض بالخضرة والحياة.

أولًا: عائلات الوجاهة وسياج «الصبّير» الطبيعي

في ذلك الزمن الوديع، قبل أن تبتلع المدينة أطرافها، كانت الشياح تخضع لإيقاع الأرض والزراعة. شكلت العائلات الأصيلة النواة الاجتماعية الصلبة لهذه البلدة، وفي مقدمهم آل الخليل وآل كنج؛ أولئك الملاكون الكبار الذين

لم يكونوا مجرد أصحاب عقارات، بل كانوا مدراء لدورة اقتصادية زراعية كاملة تُغذي أسواق بيروت القديمة. وإلى جانبهم، رسّخت عائلات فرحات، كزما، همدر، كزما، حضورها في النسيج المحلي، حيث كان التضامن العائلي والوجاهة التقليدية هما الحاكمين للمشهد العام.

كانت الشياح، التي عُرفت لاحقًا كجزء من «ساحل المتن الجنوبي»، بمثابة سلة بيروت الغذائية. في أراضيها الخصبة، كبرت كل مكوّنات «صحن الفتوش» اللبناني الأصيل؛ من البقدونس الشاهق الأخضر، إلى النعناع العبق، والبصل والفجل. كانت الزراعة هناك فنًّا يوميًا، وكانت الحدود بين ملكيات الأراضي تُرسم بذكاء ريفي فطري عبر سياج طبيعي من شجر «الصبّير» (الصبّار)، الذي كان يرتفع ليحمي الأرض دون أن يحجب الرؤية، معلنًا عن حدود العقار بلغة الطبيعة لا بلغة الجدران العازلة والأسلاك الشائكة.

كانت هذه الجنان الخضراء ترتوي من شريان حيوي ساحر؛ قنوات مياه رومانية أثرية تجرّ عذوبة نهر بيروت من أعالي المنصورية والمكلّس، وهي القنوات التي عُرفت تاريخيًا باسم «قناطر زبيدة»، فكانت تلك القناطر تضخ الحياة في عروق السهل الساحلي، وتمنح الشياح خلودًا زراعيًا تناقلته الأجيال، مترافقًا مع ازدهار شجر التوت الذي ربط المنطقة بعصر الحرير الذهبي وتربية دود القز.

ثانيًا: شجرات الجمّيز... نوادٍ اجتماعية تحت فَيء السماء

لم تكن المعالم في الشياح القديمة تُقاس بالمباني أو لافتات الشوارع، بل بأشجار جمّيز باسقة، ضخمة، تطاول السماء كأنها حراس الذاكرة وجسور واصلة بين الأرض والغيوم. كانت هناك ثلاث أو أربع شجرات عملاقة موزّعة في أرجاء البلدة، تقوم بدور «المضافات المفتوحة» والنوادي الاجتماعية العفوية للأهالي.

* **جمّيزة «الحجّة أم سبع الخليل» (قرب المشرفية):** كانت الشجرة الأشهر، ارتبطت باسم سيدة ، وتحولت إلى مَعلم جغرافي يستدلّ به الركبان والمشاة. في ظلّها الوارف، التقت الوجاهة بالبساطة، وجلس العابرون يلتمسون البرودة في قَيظ الصيف.

* **جمّيزة حيّ الجوار:** تلك الشجرة التي شهدت على بواكير الهجرة الريفية، وكانت بمثابة السقف المشترك الذي التقى تحته القادمون الجدد من قرى الجنوب، يتبادلون في فيئها أحاديث الحنين وشجون التأقلم مع حياة المدينة.

* **جمّيزة حيّ الجامع:** التي منحت الحيّ طابعًا روحيًّا واجتماعيًّا خاصًّا، فكانت المقصد للمصلّين والجيران بعد خروجهم من المسجد، يتداولون في ظلّها شؤونهم اليومية وعلاقاتهم الأُسرية.

* **جمّيزة الطيونة:** حارسة البوابة الشمالية للشياح ونقطة التقائها ببيروت التي عاصرت حركة العرَبات القديمة، وقبل أن تتحول المستديرة إلى خط نار ملتهب، كانت الجمّيزة هناك ترحّب بالقادمين وتودّع المغادرين.

تحت هذه الأشجار، لعب الأطفال، وتسلقوا الجذوع الضخمة، وتذوقوا حلاوة ثمر الجمّيز الذي يُثمر مرات عدة في السنة، بينما استراح الباعة المتجولون بعرباتهم، تاركين ذكرياتهم محفورة في لحاء تلك العمالقة الخضراء التي جرَفها الإسمنت لاحقًا.

ثالثًا: الهجرات المُبكرة وتشكّل الأحياء الحيوية

قبل أن تُقرع طبول الحرب الأهلية اللبنانية بسنوات طويلة، وتحديدًا في عقْدَي الخمسينات والستينات من القرن العشرين، بدأت الشياح تشهد تحوّلًا ديموغرافيًّا هادئًا وذكيًّا، تمثّل في حركة هجرة ريفية واسعة النطاق من مناطق البقاع والجنوب باتجاه أطراف العاصمة بيروت بحثًا عن فرص العمل والحياة الكريمة.

لم تكن هذه الهجرات عشوائية بالكامل، بل اتخذت طابعًا تضامنيًّا وعائليًّا تجلّى في نشوء أحياء كاملة تحمل أسماء الوافدين إليها:

* **حيّ بيت شمص:** الذي تشكل مع وفود كتل سكانية وازنة من عائلات آل شمص البقاعية الكبرى. حمل هؤلاء الوافدون معهم عادات التضامن العشائري المتين والروابط الأُسرية الوثيقة، ليتحول الحي إلى ما يشبه «القرية البقاعية المصغرة» النابضة بالحيوية والشهامة في قلب البيئة الساحلية.

* **حيّ الجوار:** الذي استقطب عائلات جنوبية عريقة مثل آل رميتي (الذين وفدوا من بلدة المجادل وجوارها)، وآل بيلون وآل عيسى. كان هذا الحيّ يجسد اسمه حرفيًّا؛ مجتمعًا من الجيران الذين يلوذون ببعضهم البعض، ويبنون حيوات جديدة مرتكزة على التعاون اليومي.

* **حيّ الحجاج:** الذي شهد تجمّع أبناء بلدة «دير انطار» الجنوبية، لا سيما من آل مُجير (أو حجيج)، حيث حافظوا على روابطهم ببلدتهم الأم، وفي الوقت عينه، تحوّلوا إلى عصب أساسي من عُصَب الشياح الاقتصادية والاجتماعية.

انخرط هؤلاء الوافدون سريعًا في الدورة الاقتصادية للبلدة؛ فمنهم من عمل أجيرًا في البساتين مستفيدًا من خبرته الفلاحية، ومنهم من شقّ طريقه نحو المهن الحرة واليدوية التي بدأت تحتاجها المدينة المتوسّعة، فتحولوا إلى نجارين، وحدادين، وبائعي خضار عابرين ومستقرين، مشكّلين طبقة عاملة عصامية متماسكة، أضفَت على الشياح مناعة اجتماعية صلبة.

رابعًا: قلاع الصناعة والمراهنات... المغناطيس الاقتصادي

لم تكن الهجرة الريفية نحو الشياح مدفوعة بجمال طبيعتها فحسب، بل كانت هناك محركات اقتصادية وصناعية عملاقة عملت كالمغناطيس الجاذب للعمالة، ونقلت البلدة من طَور الريف إلى طَور المدينة الصناعية الناشئة.

على رأس هذه القلاع، تربَّع معمل غندور الضخم، الذي لم يكن مجرد مصنع للسكاكر والبسكويت والشوكولا، بل كان إمبراطورية تشغيلية ومؤسسة وطنية تضمّ مئات العمال والعاملات من أبناء المنطقة والوافدين إليها. كان المرور بقرب المعمل يعني استنشاق رائحة الفانيليا والسكر التي تملأ الأفق، وكان المعمل يمثل الأمان الوظيفي ومصدر الرزق الثابت لمئات العائلات الشعبية.

وعلى مسافة غير بعيدة، كان معمل «رَد شوز» (Red Shoes) يرفع لواء الجودة اللبنانية في صناعة الأحذية والجلديات، منافسًا البضائع الأوروبية، ومستقطبًا مئات الحرفيين والشباب الذين تعلّموا فيه أصول «المهنة» واعتاشوا على خيرات إنتاجه. وتكامل هذا المشهد الصناعي مع معمل «لافروتا» (La Frutta) الشهير الذي اختصَّ حصرًا بإنتاج عصائر ومربّيات الحمضيات والفواكه، فكان بمثابة الجسر الذكي بين ريف الجنوب وبساتين الشياح وبين الصناعة الحديثة، حيث كان يستوعب محاصيل الليمون والحمضيات ويحوله إلى منتجات تُوزّع في كل مكان.

إلى جانب هذه المصانع، كان لقرب الشياح من ميدان سباق الخيل (پارك بيروت) أثر بالغ في صياغة يومياتها؛ إذ انتشرت في منطقتي الطيونة والمشرفية اسطبلات ضخمة لتربية وتدريب الخيول العربية الأصيلة، وترافقت يدًا بيد مع انتشار مقاهي المراهنات الشعبية. أيام السبت والأحد، كانت هذه المقاهي تتحول إلى بورصة شعبية صاخبة، يمتلئ هواؤها بدخان السجائر وتوتر الترقّب، وتتحلق الجموع حول أجهزة الراديو تتابع بحماس أمتار حوافر الخيل الأخيرة، في مزيج غريب بين الشغف والبحث عن ربح سريع يغيّر مجرى الحياة.

هذا الازدهار الصناعي والخدَماتي كان، للمفارقة، هو السكّين الذي قطع حبل السُّرة بين الشياح وأرضها؛ فمع تدفق مئات العائلات للعمل في المصانع والاسطبلات، تزايد الطلب على السكن، وبدأ كبار الملاكين يبيعون بساتينهم، وتراجع بساط النعناع والفجل والبقدونس وغيرها ليحلّ مكانه الباطون، وتقلّصت المساحات الزراعية متسارعة نحو حتمية عمرانية غيّرت وجه البلدة إلى الأبد.

خامسًا: الشغَف النبيذي وعمالقة المستديرة

إذا كان للاقتصاد عقل، فإن للشياح قلبًا نابضًا تجسّد في لعبة كرة القدم. ارتبط اسم الشياح عضويًّا وتاريخيًّا بنادي النجمة الرياضي (النادي النبيذي)، وشكّل جمهور البلدة وجيل شبابها العمود الفقري للمدرج النجماوي العريض. من أزقة الشياح الشعبية وملاعبها الترابية، خرج عمالقة صاغوا العصر الذهبي للكرة اللبنانية:

* **الملك محمد حاطوم:** المهاجم الفذّ وصانع الألعاب الذي سحر الجماهير بمهاراته التهديفية العالية وكاريزمته القيادية، فاستحق لقب «الملك» في وجدان كل من رآه يلاعب الكرة.

* **مصباح رميتي:** صخرة الدفاع الصلبة، اللاعب العصامي الذي جسّد روح الشياح القتالية والرجولية على أرض الملعب، وكان عنوانًا للوفاء والفدائية في الخطوط الخلفية.

* **حبيب كموني:** الجناح الطائر السريع الذي كان يبثّ الرعب في دفاعات الخصوم، ويمثل بزمنه الجميل كرة القدم المليئة بالشغف الخالص ومتعة البصر.

* **المايسترو موسى حجيج:** ابن حيّ الحجاج، الأسطورة المعاصرة الذي قاد نادي النجمة والمنتخب الوطني لسنوات، وصاحب الركلات الحرة القاتلة التي هزّت شباك النوادي المحلية والآسيوية، حاملًا إرث الشياح الكروي إلى جيل التسعينات والألفية الثانية.

إلى جانب هذا العشق الفطري لنادي النجمة، تطلّع أبناء الشياح ليكون لهم صرحهم الخاص، فأسَّسوا نادي «النصر – الشياح» قبل اندلاع الحرب الأهلية بسنة أو سنتين (حوالى عام ١٩٧٣). بدأ هذا النادي الطموح يشق طريقه بسرعة الصاروخ نحو الشهرة والأضواء الذي ضمَّ خامات كروية رائعة من ملاعب الأحياء الشعبية، وبدأ يحشد خلفه جمهورًا مناطقيًّا يُرى فيه كبرياء البلدة الرياضي. لكن الحلم، ككثير من أحلام ذلك الجيل، لم يكتمل؛ إذ

أطاحت الحرب الأهلية بالمشروع في مهده، وتحوّل اللاعبون من ملاعبة الكرة إلى مواجهة المصير المجهول.

سادسًا: بركان السياسة وشرارة ١٣ نيسان

لم تكن الشياح يومًا على هامش الأحداث السياسية، بل كانت مختبرًا حقيقيًّا وتفاعليًّا لكل التحولات الإيديولوجية التي شهدها لبنان. في البداية، كانت البلدة قاعدة سياسية مهمة للرئيس كميل شمعون وللسياسيين التقليديين، حيث كانت الولاءات تُبنى على الوجاهة والخدمات المتبادلة بين كبار الملاكين والعهد الشمعوني.

لكن دخول العامل الفلسطيني على خط الأحداث، وبحكم القرب الجغرافي اللصيق للشياح من مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة، غيّر المعادلات بالكامل. نسجت «حركة فتح» والفصائل الفلسطينية علاقات سياسية وعسكرية وثيقة مع أهالي الشياح والشباب الوافد، مستفيدة من التعاطف الشعبي العارم مع القضية الفلسطينية. وفي هذا السياق، برزت وجوه محلية مثقفة قادت العمل السياسي، ومن أبرزها الدكتور قاسم الخليل الذي نسج علاقات ممتازة ومتقدمة مع «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» بقيادة «الحكيم» جورج حبش، مما عكس الانجذاب الشبابي والمثقّف نحو الأطروحات الراديكالية والقومية آنذاك.

بالتوازي مع ذلك، كان لليسار اللبناني حضور وازن ومتجذِّر في الأحياء الشعبية للشياح؛ فالطبيعة العمالية للمنطقة (عمال المعامل، الحرَفيون، والمزارعون) جعلتها بيئة حاضنة بامتياز للأفكار الاشتراكية والماركسية. وكان «الحزب الشيوعي اللبناني» ومعه «منظمة العمل الشيوعي» والقوى التقدمية يشكلون عصب هذا الحراك.

وعندما انطلقت الرصاصة الأولى عقب مجزرة بوسطة عين الرمانة في ١٣ نيسان ١٩٧٥، كانت الخلايا المسلحة للحزب الشيوعي والقوى اليسارية في الشياح أول مَن حمل البندقية واستنفر على خطوط التماس الفاصلة بين الشياح وعين الرمانة. في تلك الليلة، تحوّل شارع أسعد الأسعد ومحيط الطيونة من أسواق تجارية نابضة بالحياة إلى متاريس وخنادق، وأعلنت الشياح عن نفسها كخط الدفاع الأول في وجه قوى اليمين، لتتحوّل البلدة فجأة إلى بؤرة ملتهبة من بؤر الحرب الأهلية الطويلة.

خاتمة: الرماد وصمود الذاكرة

دمرت الحرب الأهلية أحلام الشياح الاقتصادية والرياضية بقسوة متناهية؛ فمعملا «غندور» و«رد شوز»، اللذان يقعان مباشرة على خط التماس الساخن، تحوّلا إلى ركام وهياكل محترقة، وانقطعت أرزاق المئات، وتفرّق شمل عمال «لافروتا»، واختفت الخيول واسطبلاتها، وقُطعت أشجار الجمّيز التاريخية لتفسح المجال أمام تحصينات عسكرية وسواتر ترابية، قبل أن تجتاحها فوضى الإعمار الاسمنتي المستعجل لاستيعاب موجات النزوح الضخمة الناتجة عن الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على الجنوب والبقاع.

لقد غادرت الشياح ريفيّتها، وخلعت ثوب بساتينها الأخضر، وتحوّلت إلى غابة من الاسمنت والكثافة السكانية الخانقة كجزء من ضاحية بيروت الجنوبية المعقّدة. لكن، ورغم الرماد، ورغم تبدّل الوجوه والملامح، تظلّ الذاكرة الشفوية لأبنائها، وتفاصيل حكاياتهم عن «جمّيزة أم سبع»، وأهداف موسى حجيج، وهتافات المقاهي، وأريج النعناع القديم، هي الحقيقة الوحيدة التي تثبت أن تحت هذا الاسمنت الصلب ترقد أرض ترفض أن تموت، وذاكرة حيّة تأبى النسيان.

هذه حلقة أولى عن الشياح - يتبع

بين حربين: نساء الجنوب يحملن ما تبقّى من الحياة

آلاء نجم

تُظهر الأزمة الراهنة في لبنان، بعد سنوات من الحرب وعمليات النزوح، تدهورًا واضحًا في أوضاع النساء والأُسر المعيلة. فقد تعرّض الجنوب اللبناني والضاحية الجنوبية لبيروت لأشدّ موجات القصف خلال الحرب الماضية، ومع تجدّد الحرب تكرّرت موجات النزوح والخسارة، ما أجبر أكثر من مليون لبناني على ترك منازلهم. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن نحو نصف النازحين كانوا من النساء والفتيات، فيما وجدت آلاف النساء أنفسهن أمام مسؤوليات مضاعفة، بين النزوح والخسارة وتأمين الحد الأدنى من الحياة اليومية.

أصبحت النساء المعيلات للأُسر يتحمّلن الجزء الأكبر من أعباء الحياة. فإلى جانب تأمين الطعام والدواء ومتابعة تعليم الأطفال، وجدت كثيرات أنفسهن مسؤولات عن رعاية كبار السن والمرضى داخل ظروف نزوح قاسية وغير مستقرة. وتشير التقارير الإنسانية إلى أن مئات آلاف النساء النازحات يعشن ضغوطًا نفسية ومعيشية حادة نتيجة فقدان الاستقرار والخوف المستمر من المستقبل.

بين حربين، العمر يمر

في بيروت، تجلس السيدة علياء، المعروفة بـ«أم علي»، داخل شقة صغيرة لجأت إليها مع أولادها وأحفادها بعد نزوحها من الجنوب. تنظر إلى يديها المتعبَتين وتقول: «قدّيش بعد بدنا نعيش لنرجع نزرع ونعمّر؟».

أم علي، السبعينية، أمضت عمرها في قريتها الجنوبية. كانت تعيش من أرضها وزراعتها ومحاصيلها، وتعتبر الأرض جزءًا من حياتها وكرامتها. خلال حرب ٢٠٢٤، طال القصف منزلها وأحرق مزروعاتها ودمّر مصدر رزقها الوحيد. يومها، نزحت مع عائلتها إلى بيروت للمرة الأولى، تاركة خلْفها البيت والأرض وكل ما بنَته خلال سنوات طويلة.

بعد وقف إطلاق النار، عادت إلى قريتها على أمل استعادة حياتها. بدأت مع أولادها ترميم المنزل وإعادة تأهيل الأرض، وزرعت موسمًا جديدًا من الخضار والأشجار. تقول: «فلحت الأرض وزرعتها بيدي. أنا مزارعة ولست امرأة مرفّهة». كانت تعتقد أن ما عاشته هو الحرب الأخيرة، وأن تعب العمر لن يضيع مرة أخرى.

لكن مع تجدّد التصعيد في ربيع ٢٠٢٦، نزحت أم علي من جديد. خرجت من قريتها من دون أن تحمل معها سوى بعض الملابس. تقول: «كنا نعيش على الأرض ونعمّرها. اليوم صار عيشنا خوفًا من الغد، وخوفًا على أولادنا وأحفادنا بلا بيوت ولا مدارس».

تحوّل النزوح بالنسبة إليها إلى عبء يومي من القلق

والخسارة ومحاولة حماية العائلة وسط ظروف معيشية قاسية. فقدَت مصدر دخلها، وتعطّلت أعمال أبنائها، وأصبحت مسؤولة عن متابعة تفاصيل الحياة اليومية داخل مدينة تختلف تمامًا عن حياة القرية التي اعتادت عليها.

النساء كحاملات للصمود

قصة أم علي تشبه حياة آلاف النساء اللواتي تحوّلن خلال الحرب إلى معيلات فعليات لعائلاتهن، في وقت انهارت فيه مصادر الدخل وارتفعت تكاليف الحياة بشكل غير مسبوق. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن نسبة النساء والفتيات بلغت نحو ٥١٪ من إجمالي النازحين داخليًّا خلال الحرب، فيما كانت نسبة كبيرة من الأُسر النازحة تُعال من قبل نساء.

فقَدت كثيرات أعمالهن المرتبطة بالزراعة أو الأعمال الصغيرة أو الأجور اليومية. وفي الوقت نفسه، تضاعفت مسؤولياتهن داخل أماكن النزوح، من رعاية الأطفال وكبار السن إلى تأمين الطعام والدواء ومتابعة الحياة اليومية للعائلة. هذا العمل اليومي بقي غير مرئي وغير مدفوع، رغم أنه يشكّل أساس بقاء العائلات واستمرارها خلال الحرب.

في المدن، واجهت النساء النازحات عزلة مختلفة عن حياة القرى. فالعلاقات الاجتماعية التي كانت تؤمّن الدعم والمساندة تراجعت مع النزوح، فيما ارتفعت تكاليف السكن والنقل والاحتياجات الأساسية. بعض العائلات اضطرت للعيش في شقق مكتظة تتشاركها عدة أُسر، فيما لجأت عائلات أخرى إلى المدارس أو أماكن مؤقتة تفتقر إلى الحد الأدنى من الخصوصية والاستقرار.

هذا الواقع لا يمكن فصله عن طبيعة الدور الذي رُسم للنساء داخل البيئة الشيعية خلال سنوات الحرب، حيث ارتبط حضورهن الاجتماعي بفكرة الصمود والتحمّل، أكثر من ارتباطه بحقوقهن أو بحمايتهن الاقتصادية والاجتماعية.

النساء داخل البيئة الشيعية

في القرى الجنوبية، لا تُقدَّم النساء عادة كجزء من ثقافة الصمود نفسها. داخل البيئة الشيعية، وخصوصًا في الخطاب المرتبط بـ«حزب الله»، تُصوَّر المرأة بوصفها حاضنة للمقاومة، تتحمّل غياب الرجل، وتربي الأبناء، وتحافظ على تماسك العائلة خلال الحرب. وتستند هذه الصورة إلى مفاهيم دينية واجتماعية تمجّد الصبر والتضحية، وتربط دور النساء بحماية المجتمع واستمراره.

تُمنح النساء داخل هذا الخطاب دورًا معنويًّا واجتماعيًّا أساسيًّا، حيث يُنظر إليهن كجزء من معادلة الصمود الشعبي. فالأم التي تفقد ابنها، أو الزوجة التي تتحمّل غياب زوجها، تُقدَّم بوصفها نموذجًا للتضحية والثبات. ومع الوقت، تحوّل هذا التصوّر إلى جزء من الثقافة اليومية داخل البيئة الجنوبية، حيث يصبح الصبر واجبًا اجتماعيًّا، وتتحوّل القدرة على التحمّل إلى معيار للقوة والانتماء.

وهاتان الحربان كانتا ترجمة فعلية لفكرة الصبر والتضحية التي طُلبت من النساء لسنوات، حيث وجدن أنفسهن في مواجهة الفقر والنزوح وغياب الحماية الاقتصادية والاجتماعية. كثيرات أصبحن أرامل أو مسؤولات وحدهن عن إعالة العائلة، من دون وجود شبكة أمان حقيقية أو دعم كافٍ يخفف عنهن أعباء الحياة اليومية.

وهذا ما يكشف أن النساء عشن بين خطاب ديني يمجّد الصبر والتضحية، وواقع اقتصادي قاسٍ حمّلهن وحدهن كلفة الحرب والخسارة والنزوح.

ما بعد الصمود

مع استمرار الحرب وتكرار النزوح، أصبحت النساء يخشين المستقبل نفسه. فكل حرب جديدة تعني احتمال خسارة البيت والعمل والاستقرار مرة أخرى، وتعني أيضًا البدء من الصفر مهما كان العمر أو حجم التعب المتراكم.

في الجنوب اللبناني، تشكل الحرب زمنًا طويلًا من الخسارات المتراكمة. فكل نزوح جديد يسلبهن الإحساس بالأمان والقدرة على التخطيط للمستقبل. وبين خطاب الصمود وواقع الانهيار، تبقى النساء الحلقة الأكثر تحمّلًا والأقل حماية، يحملن وحدهن عبء النجاة فيما يمر العمر بين حرب وأخرى.

أسباب وتداعيات انهيار إمبراطورية إنترا

الحلقة الثانية

تناولنا في الحلقة الأولى مسار «بنك إنترا» من نشأته حتى انهياره، بوصفه تجربة مصرفية شكّلت علامة فارقة في التاريخ المالي اللبناني. تحدّثنا عن النشأة والتوسّع الكبير، وصولًا إلى الانهيار وإعلان إفلاسه، لتُطوى بذلك صفحة من أكبر التجارب المصرفية صعودًا وسقوطًا في المنطقة.

في هذه الحلقة الثانية سنتناول أسباب انهيار إنترا. كما سنعرض إلى تداعيات ذلك الانهيار المختلفة التي طاولت مختلف الميادين، ومنها إنشاء شركة مساهمة عامة فوق تلك الأنقاض.

أسباب انهيار إنترا

كان انهيار «بنك إنترا» مفاجئًا، وترك آثاره العميقة على النظام المالي في لبنان. وبقيت الظروف التي أحاطت بهذا الانهيار مثار جدل حتى يومنا هذا. كانت أسباب هذا الانهيار الموضوعية متنوعة: من الفساد وسوء الإدارة المالية إلى الإفراط في التوسّع وعدم الاستقرار الاقتصادي في البلاد إلى القرارات الحكومية، إضافة الى ما تمّ تداوله، وما زال، عن المؤامرات التي حيكت ضد البنك.

الفساد وسوء الإدارة المالية: توسّع بنك إنترا تحت قيادة يوسف بيدس بسرعة كبيرة في الخمسينات والستينات من القرن الماضي. ومع ذلك، لم يكن توسّع البنك قائمًا دائمًا على ممارسات مالية متينة، بل كانت الممارسات بدائية تفتقر إلى الدقة ويتخللها سوء إدارة. وساهم بيدس بذلك من خلال إعطائه لنفسه سلطة مطلقة باتخاذ القرارات الكبرى[1]. وكانت هناك ممارسات إقراض

(١) فادي يونس، المؤامرة التي لم تسقط إمبراطورية إنترا، صحيفة **الأخبار**، قضايا وآراء، ٢٠١٥/٩/١١.

محفوفة بالمخاطر ومغامرات مالية[٢].

كان بيدس يعقد صفقات تجارية ومجازفات استثمارية، مردودها كبير على المدى الطويل، بينما معظم موجودات البنك كانت ودائع جارية أو متوسطة الأجل. وكان على قناعة بأن النسبة الكبرى منها هي لأثرياء لن يحتاجوا لأن يسحبوها لأنها تمنحهم فوائد مرتفعة. لكن العكس هو ما حدث عام ١٩٦٦.[٣]

لقد كشفت التحقيقات اللاحقة عن وجود تحويلات إلى حساباتٍ بعضها كان مجهولًا، وتضمنت القائمة أسماء كثيرة تعود لأشخاص حوِّلت إليهم أموالًا نقدية، إضافة إلى الهدايا والرحلات والتبرعات والإكراميات، ومبالغ كبيرة أُنفقت على الدعاية لأصحاب الصحف، وغير ذلك[٤].

الإفراط في التوسّع: كان أحد العوامل الرئيسية التي أدَّت إلى انهيار البنك هو الإفراط في التوسّع. فقد تحمّل بنك إنترا ديونًا ضخمة وقام باستثمارات محفوفة بالمخاطر في العقارات وغيرها من القطاعات. وكان هذا خلافًا لظنّ بيدس بالمناعة وأن إمبراطوريته لا تُقهر وأن حجم البنك يجعله منيعًا في وجه الانهيار[٥].

الرئيس اللبناني الأسبق شارل حلو الذي شهد عهده انهيار «بنك إنتر» يقول في كتاب مذكراته «حياة وذكريات»: «انهار ما سُمي إمبراطورية إنترا لأسباب عديدة على رأسها السبب الرئيسي لانهيار كل إمبراطورية، ألا وهو اتساعها، وبالتحديد سرعة الاتساع وما يرافقه من مغامرات ناجحة في بعض الأحيان وفاشلة في بعضها الآخر وخطرة في كل الأحيان، إذ تكفي كبوة واحدة للقضاء على كل ما سبق من نجاح، فكيف بالحال إذا تعددت الكبوات؟»[٦].

كما ذكر حبيب أبو فاضل، المدير العام السابق لـ«البنك المتحد للأعمال» في قائمة أخطاء إنترا «محاولة سيطرتها على أسهم شركات مرتبطة ارتباطًا قويًّا بالاقتصاد الوطني وتملُّكه لهذه الأسهم وشراءه الأراضي والعقارات، الأمر الذي يخالف قانون النقد والتسليف»[٧].

عدم الاستقرار الاقتصادي: كان لبنان يمر بفترة من عدم الاستقرار الاقتصادي خلال الستينات. وكذلك المناخ المالي كان غير مستقرّ أيضًا، مما أثّر على أداء الشركات، بما في ذلك البنوك مثل «بنك إنترا». كما أدى إلى موجة سحوبات للأموال فضعُفت السيولة.

بدءًا من ربيع ١٩٦٦، وللجم التضخم الاقتصادي في الولايات المتحدة، بدأ المصرفي المركزي الأميركي سياسة نقدية صارمة، فرفع أسعار الفائدة. كما فعلت ألمانيا الغربية الأمر نفسه، ووصلت الفائدة التي تعطيها على حسابات الادّخار الى ٩٪. فلم يستطع إنترا المنافسة كما في السابق، خاصة أن أمواله كانت مجمّدة في استثمارات طويلة الأجل. فبدأ يخبو بريقه في نظر الزبائن الكبار، فبدأوا ينسحبون الواحد تلو الآخر باتجاه الدول الغربية[٨].

كما كان بالإمكان كشف الأسباب البنيويّة لأزمة التضخّم في تلك الفترة، مما توفّر من معطيات تشير بوضوح إلى غياب التوازن بين القطاعات الاقتصادية لمصلحة القطاع التجاري والمصرفي، علاوة على غياب التوازن في الميزان التجاري الذي كان يشهد عجزًا كبيرًا نتيجة حريّة التبادل المطلقة وتراجع قطاعي الصناعة والزراعة[٩].

الموقف الحكومي: إن قرارات الحكومة اللبنانية أثرت في انهيار البنك. فهي فضلت عدم مدّ البنك بالسيولة اللازمة خوفًا من التفريط بأموال المصرف المركزي، الأمر الذي هزّ ثقة الجمهور اللبناني بالقطاع المالي. يقول غياث الوافي، نجل الرئيس عبد الله اليافي، إن عدم معرفة إدارة «إنترا» بعمق الأزمة وأُفقها أخاف الحكومة اللبنانية من أن تُفضي محاولة التعويم إلى إفلاس البنك المركزي ومعه الدولة اللبنانية، علمًا أنه لم يكن قد مرّ على إنشاء المصرف المركزي سوى سنتين، وبالتحديد في نيسان ١٩٦٤. كما ألمح الرئيس شارل حلو في مذكراته أيضاً إلى الاحتيال، وأن بيدس كان يعلم باضطراب أوضاع مصرفه فسعى في لقائه معه إلى الإستلاف من مصرف لبنان المركزي لتغطية خسائره[١٠].

نظرية المؤامرة: إن انهيار «بنك انترا» ألهم العديد من المتأثرين بنظريات المؤامرة لطرح سرديات استفهامية متنوعة. وكان من الطبيعي أن يكون بيدس أحد المتبنّين لذلك. فقد نقلت إحدى الصحف في ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٧ أن يوسف بيدس تحدث عن مؤامرة دبّرها أعداؤه ضده متّهمًا عبدالله اليافي، رئيس وزراء لبنان الأسبق، بالاشتراك فيها لأنه رفض إعطاءه قرضًا من البنك المركزي[١١].

من هذه النظريات ما اعتبر أن أزمة السيولة التي أصابت «بنك إنترا» مصطنعة وغذّتها الشائعات، ودعمتها بتلكؤ مصرف لبنان عن مساعدة أكبر مصارف البلاد عندما احتاج لمدّ يد العون. فالشائعات حول إفلاس البنك وهروب رئيس مجلس إدارته للخارج كانت قد انتشرت بقوة وأدّت إلى تسارع المودعين الجنوني إلى المصرف لسحب ودائعهم، حتى اضطُر البنك إلى أن يدفع في شهر واحد مبلغًا لم يقلّ عن ١١٢ مليون ليرة[١٢].

وتطرقت نظرية أخرى لجنسية المؤسس بيدس الفلسطينية ودورها كي تتهم السلطات السياسية اللبنانية القلقة من تنامي نفوذ رجل من أصل فلسطيني على الاقتصاد المحلي وعلى وجه الخصوص بنيته التحتية، عبر منطقة الشرق الأوسط أو مرفأ بيروت[١٣]. كما تحدث البعض عن دور إسرائيلي في هذا الخصوص معتبرًا أنه قد كان لبيدس علاقات مع ياسر عرفات حيث كان العمل الفدائي الفلسطيني في بداياته[١٤].

وتحدثت أخرى عن دور سعودي في تلك المسألة بسبب مخاوفها من الطبيعة العلمانية والقومية للقضايا التي يدعمها بيدس. وهناك من تحدث عن اتّحاد للسياسيين والمصرفيين ورجال أعمال وعائلات وقفت في وجه امبراطورية بيدس[١٥].

كما أن هناك من يعتبر أن «بنك إنترا» كان يحمل بذور تنافس مستتر مع المصارف العالمية الضخمة التي كانت تخطط مع حكوماتها لتخطي سوق بيروت ومؤسساته المصرفية، وإلّا ستُناط بها وتعبِّد الطرق لامتصاص الفائض من الأموال المتزايدة والمتراكمة في حسابات الدول العربية المنتجة والمصدّرة للنفط[١٦]. كما نقل عن مجلة «التايم» أن ٣ دول تآمرت ضد إنترا، وهي: بريطانيا، فرنسا، وروسيا[١٧].

أما رشيد شهاب الدين فيتحدث عن أن بيدس كان ينوي شراء كميات كبيرة من الذهب من السوق العالمية وبيعها لأصحاب الطلب، إلّا أن اليد الخفية[١٨] وقفت له بالمرصاد ومنعته من تحقيق هدفه[١٩].

كما تحدث البعض عن ارتباط البنك بعمليات غسيل أموال مرتبطة بالمافيا الكورسيكية على أساس المعلومات التي قدّمها مكتب التحقيقات الفيدرالي، فكان أن دفع الثمن بسبب ذلك[٢٠].

تداعيات انهيار إنترا

يعتبر انهيار «بنك إنترا» من أهم الانهيارات المالية التي شهدها لبنان خلال القرن العشرين ومن أهم الأحداث التي شهدها القطاع المالي. وستكون تداعيات إفلاس البنك كبيرة على أنحاء الشرق الأوسط وخارجه، وستؤثّر على لبنان تحديدًا نظرًا لموقع نظامه المالي. لم يكن البنك مساهمًا رئيسيًّا في الركائز الأساسية للاقتصاد اللبناني فحسب، بل كان من بين دائنيه حكومات الكويت وقطر والولايات المتحدة (ممثلة بمؤسسة ائتمان السلع التابعة للحكومة الأميركية والتي قدمت قرضًا إلى بيدس لشراء القمح لإهراءات مرفأ بيروت)[٢١]. وقد اعتبر ر. ت. نايلور أن انهيار «بنك انترا» عام ١٩٦٦ بمثابة أكبر كارثة حلّت على أي مصرف في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٧٠.[٢٢] ومن أهم التداعيات:

فقدان الثقة في القطاع المصرفي: ألحق انهيار «بنك إنترا» ضرراً بالغاً بالثقة العامة في المؤسسات المالية اللبنانية. فقد خسر العديد من المودعين مدّخراتهم،

---

(٢) حمزة عليان، إمبراطورية «بنك إنترا» وقراصنة المال، **الجريدة**، ٢٠٢٣/٩/٢٧، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٣/٥ الساعة ١٤:٤٤.

(٣) كمال ديب، يوسف بيدس إمبراطورية إنترا وحيتان المال في لبنان، **دار النهار للنشر**، بيروت، ط ١، ٢٠١٤، ص ١٦.

(٤) أكثر من نصف قرن على إفلاس «إنترا»، صحيفة «الرأي» تعيد نشر مقتطفات من تقرير لجنة التحقيق، موقع **الرأي**، ٢٠١٩/٣/٢٢، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٣/٥ الساعة ١٥:٣٣.

(٥) كمال ديب، يوسف بيدس إمبراطورية إنترا وحيتان المال في لبنان، **دار النهار للنشر**، بيروت، ط ١، ٢٠١٤، ص ١٦.

(٦) جهاد طربيه، تداعيات هجرة رؤوس الأموال الفلسطينية على الاقتصاد اللبناني (بنك إنترا نموذجًا، ١٩٤٨ - ١٩٦٧)، **الحداثة**، عدد ١٩٢/١٩١، ربيع ٢٠١٨، ص ١٥٥.

(٧) حبيب أأو فاضل، كيف العمل لاستعادة الثقة بالقطاع المصرفي في الجمهورية الثانية - مال ومصارف، صحيفة **البيان**، ١٤ كانون الثاني ١٩٩١.

(٨) كمال ديب، يوسف بيدس إمبراطورية إنترا وحيتان المال في لبنان، ص ٥٢.

(٩) كمال ديب، يوسف بيدس إمبراطورية إنترا وحيتان المال في لبنان، ص ٨٦.

(١٠) توفيق شومان، «بنك إنترا»... كان في لبنان رجال دولة، موقع **بوست ١٨٠**، ٢٠٢٢/٩/٢١، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٢/١٥ الساعة ٢٢:٣٩.

(١١) توفيق شومان، «بنك إنترا»... كان في لبنان رجال دولة، موقع **بوست ١٨٠**، ٢٠٢٢/٩/٢١، تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٢/١٥ الساعة ١٤:٣٨.

(١٢) «فلّس بنك إنترا؟»: مثل شعبي يحكي قصة انهيار أشهر بنك عربي والعنصرية اللبنانية متهمة!، **العربي القديم**، ٢٧ أيلول ٢٠٢٣، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٢/١٥ الساعة ٢٣:٠٨.

(١٣) الياس الخوري، انتقام يوسف بيدس، **القدس العربي**، ٢٠٢٣/٥/٢٩، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٣/٥ الساعة ١٥:٥٧.

(١٤) أكثر من نصف قرن على إفلاس «إنترا»، «الرأي» تعيد نشر مقتطفات من تقرير لجنة التحقيق، موقع **الرأي**، ٢٠١٩/٣/٢٢، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٣/٥ الساعة ١٥:٣٩.

(١٥) كمال ديب، يوسف بيدس إمبراطورية إنترا وحيتان المال في لبنان، ص ٣٦٥.

(١٦) جهاد طربيه، تداعيات هجرة رؤوس الأموال الفلسطينية على الاقتصاد اللبناني (بنك إنترا نموذجًا، ١٩٤٨ - ١٩٦٧)، **الحداثة**، عدد ١٩٢/١٩١، ربيع ٢٠١٨، ص ١٥٢.

(١٧) زياد عيتاني، هل تلقى المصارف مصير «إنترا»؟، موقع **لبنان الكبير**، ٢٠٢٢/١٠/٥، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٣/٥ الساعة ١٥:١٥.

(١٨) يُقصد بها الصهيونية العالمية.

(١٩) جهاد طربيه، تداعيات هجرة رؤوس الأموال الفلسطينية على الاقتصاد اللبناني (بنك إنترا نموذجًا، ١٩٤٨ - ١٩٦٧)، **الحداثة**، عدد ١٩٢/١٩١، ربيع ٢٠١٨، ص ١٦٥.

(٢٠) فرنسوا الباشا، لبنان/ تاريخ: انهيار بنك إنترا، موقع **لبنان نيوز**، ٢٠٢٠/٢/٢٠، تاريخ الدخول: ٢٠٢٥/٣/٥ الساعة ١٦:٠٢.

(٢١) «فلّس بنك إنترا؟»: مثل شعبي يحكي قصة انهيار أشهر بنك عربي والعنصرية اللبنانية متهمة!، **العربي القديم**، ٢٧ أيلول ٢٠٢٣، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٢/١٥ الساعة ٢٣:٠٨.

(٢٢) كمال ديب، روجيه تمرز إمبراطورية إنترا وحيتان المال في لبنان ١٩٦٨ - ١٩٨٩، **المكتبة الشرقية**، سن الفيل، ط ١، ٢٠١٨، ص ٢١.

وشعر الجميع بالآثار المترتبة على ذلك في مختلف الجوانب الاقتصادية. وأُخضعت بنوك أخرى لمزيد من التدقيق، وأصبح العديد من المستثمرين أكثر حذَراً في التعامل مع مدّخراتهم. فحدثت تحويلات في الأموال من البنوك اللبنانية إلى البنوك الأجنبية[٢٣] داخل لبنان[٢٤].

الإصلاحات الحكومية: كان انهيار «بنك إنترا» أحد المحفّزات الرئيسية للإصلاحات المصرفية في لبنان. فقد أدركت الحكومة الحاجة إلى وتعزيز النظام المالي وهيكلته ودعمه، ففرضت تدابير تنظيمية جديدة تهدف إلى منع الأزمات المماثلة.

كانت هذه الصدمة مسبّبًا رئيسيًّا في وضع قانون ٦٧/٢ (عُرف بقانون إنترا) الذي استهدف تجنّب إعلان إفلاس المصارف. وعُدّلت المادة ٧٠ من قانون النقد والتسليف المتعلقة بمهمة مصرف لبنان من أجل تفعيل الرقابة. كما تمّ استحداث مجموعة من التشريعات، أهمها:

القانون ٦٦/٦١ الخاص بضمان حسابات الودائع والادّخار لدى إنترا لصالح صغار المودعين.

القانون ٦٦/٦٢ الخاص بتسليف المصارف المتعثّرة لقاء سندات.

قانون إخضاع المصارف المتوقفة عن الدفع لأحكام خاصة ٦٧/٢ ولإعادة المصرف المتوقف عن الدفع لنشاطه.

قانون ٦٧/٢٨ الذي أجاز إنشاء «الهيئة المصرفية العليا» التي مُنحت صلاحيات وضع اليد على المصارف المتعثرة، وأجاز انشاء «المؤسسة الوطنية لضمان الودائع».

المرسوم ٨٢٨٤ لتشجيع الدمج بين المصارف (٦٧/٩) الذي مُنحت بموجبه قروض وحوافز ضريبية للدمج والتصفية الذاتية[٢٥].

إنشاء شركة مساهمة عامة على أنقاض البنك: بسبب ممتلكات البنك الضخمة، تمّ وضع خطة إنقاذ وعملية إعادة هيكلة سريعة، وأوقفت الحكومة عملية تصفية إنترا واستبدالها بمشروع تجزئة موجوداته. فأنشأت «شركة إنترا للاستثمار»[٢٦]. كما سيحظَّر على جميع أعضاء مجلس إدارة «بنك انترا» السابقين ومسؤوليه أن يتولّوا أي إدارة أو مراقبة مباشرة أو غير مباشرة في الشركة أو في متفرعاتها[٢٧].

ولادة «شركة إنترا للاستثمار»

إذًا، لم يتبخّر كل ما يعود من أصول إلى «بنك إنترا»، بل تحوَّلت الأصول المربحة للمصرف المنحل إلى شركة استثمارية. وعوَضًا عن بيع بقية الأصول للدفع لكبار المودعين، وُضعت خطة لتحويل المودعين إلى مساهمين ضمن شركة جديدة عبر تحويل الودائع إلى أسهم بموجب مرسوم حكومي. كانت الخطة هذه من مقاربات روجيه تمرز، تلك الشخصية الغامضة المثيرة للجدل، والذي كان في تلك الفترة مفوضًا من الشركة الأميركية «كيدر بي بودي[٢٨]» التي كانت المستشار المالي لدائني «بنك إنترا». تسلَّمت الشركة المذكورة مسؤولية إدارة إنترا بموجب ما عُرف بـ«بروتوكول إنترا» في ١٠ تشرين الأول ١٩٦٧.[٢٩]

استحوذ البنك المركزي والحكومة اللبنانية على حصص أساسية في الشركة الوليدة بلغت ٤٥٪. فالدولة، وعبر مصرف لبنان، كانت قد تكفّلت بدفع الجزء الأكبر من أموال صغار ومتوسطي المودعين. فكان لهما الكلمة العليا في في تحديد رئيس مجلس إدارة الشركة وأعضاءها[٣٠].

وهكذا تأسست «شركة إنترا للاستثمار» في كانون الأول من عام ١٩٧٠ كشركة مساهمة برأس مال مدفوع قيمته ٢٨٠ مليون ليرة مقسَّمة إلى ١١ مليون و٢٠٠ ألف سهم، وبسجل تجاري رقم ٢٤٠١٥/٣٤١١. وكانت الشركة قد حازت الترخيص لذلك قبلًا بعد موافقة مجلس الوزراء في جلسة ١٩٦٩/١٠/٤ ثم صدور المرسوم رقم ١٣١٩٠ في ١٩٦٩/١٠/٢٠، وكان المؤسّسون لها أربع: شركة اعتمادات السلع الأميركية[٣١]، حكومة قطر، دولة الكويت، والدولة اللبنانية[٣٢].

خلال معظم فترة نشاطها، ظلَّت هذه الشركة الجديدة مساهمًا رئيسيًّا في شركات أخرى عديدة. كما شكّلت «بنك إنترا» نقطة جذَب لرؤساء مجالس الإدارات المعينين بقرار سياسيّ والمستفيدين منهم. فكان كل رئيس جمهورية يعيّن الشخص الذي يناسبه رئيسًا لمجس إدارة إنترا، كون البنك قوة سياسية واقتصادية. وهكذا تمَّ تعيين بيار داغر المقرّب من شارل حلو، ثم لوسيان دحداح المقرَّب من سليمان فرنجية، ثم شفيق محرّم المقرّب من الياس سركيس، وروجيه تمرز المقرَّب من أمين الجميل[٣٣].

بحلول العام ١٩٨٠، باعت الولايات المتحدة أسهمها في «بنك إنترا»، وباعت الشركة عقاراتها في باريس ونيويورك. لكن بقيت شركة إنترا المساهم الأكبر في شركات عديدة محلية وخارجية، منها شركة طيران الشرق الأوسط، كازينو لبنان، استوديو بعلبك، بنك المشرق وبنك الكويت والعالم العربي، على سبيل المثال لا الحصر. وكانت إنترا أيضًا تؤجِّر أصولها العقارية الضخمة وتحقق أرباحا تقدَّر بـ ٧ مليون دولار سنويًّا[٣٤].

(٢٣) هذه أسماء المصارف الرئيسية في بيروت عام ١٩٧٤ هي: البنك العربي المحدود، البنك البريطاني للشرق الأوسط، بنك سورية ولبنان، بنك صباغ، فرنسا بنك، بنكو دي روما، بنك ناسيونال دي باري، البنك اللبناني للتجارة، سيتي بنك، وبنك أوف أميركا.

(٢٤) تقرير جمعية التنمية الدولية - البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، الوضع الإقتصادي الحالي وآفاق لبنان، ١٩٦٧/١٢/٢٨، ص ١٨.

(٢٥) كمال ديب، روجيه تمرز إمبراطورية إنترا وحيتان المال في لبنان ١٩٦٨ - ١٩٨٩، ص ٤٧٧.

(٢٦) كمال ديب، يوسف بيدس إمبراطورية إنترا وحيتان المال في لبنان، ص ٤٩١.

(٢٧) مرسوم اشتراعي رقم ٤٤، تعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٧/٢ الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١/١٦ المتضمن إخضاع المصارف التي تتوقف عن الدفع لأحكام خاصة، ٥ آب ١٩٦٧، المادة ٣.

(٢٨) Kidder, PeaBody.

(٢٩) كمال ديب، روجيه تمرز إمبراطورية إنترا وحيتان المال في لبنان ١٩٦٨ - ١٩٨٩، ص ٤٩ و٩٥.

(٣٠) آدم شمس الدين، بئس صندوق لأصول الدولة على شاكلة «إنترا»... ومفاسدها، **نداء الوطن**، ٢٠٢٢/٦/٦، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٣/٥ الساعة ١١:٣١.

(٣١) لاحقًا في ١٩٧٥/١/٣ صدر تشريع يُجيز للحكومة اللبنانية شراء مساهمة شركة اعتمادات السلع الأميركية في شركة إنترا. تاريخ النشر في **الجريدة الرسمية** ١٩٧٨/١/١٢.

(٣٢) نظام شركة إنترا للاستثمار ش.م.ل. لبنان، أرشيف إنترا عند **أمم**.

(٣٣) كمال ديب، روجيه تمرز إمبراطورية انترا وحيتان المال في لبنان ١٩٦٨ - ١٩٨٩، ص ٣٨٩.

(٣٤) كريم مرهج، «شركة إنترا للاستثمار: أكثر أسرار الدولة اللبنانية كتمانًا»، **مصدر عام**، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٢/١٥ اللساعة ٢٢:٢٢.

حزيران ٢٠٢٦: من الحرب إلى الانقسام حول «اتفاق الإطار»

دخل لبنان شهر حزيران ٢٠٢٦ وهو يحمل إرث وقف إطلاق النار غير المطبّق، ومفاوضات عسكرية وأمنية لم تُنتج انسحابًا إسرائيليًا، ومعارك برية امتدت نحو دبين والشقيف وشمال نهر الليطاني، وانقسامًا داخليًا متصاعدًا حول التفاوض والسلاح.

أولًا: استمرار التقدم البري الإسرائيلي

استمرت، خلال الأيام الأولى من حزيران، العمليات البرية التي كانت قد بدأت في أواخر أيار حول دبين وقلعة الشقيف ووادي السلوقي، واتسعت محاولات التقدم والتوغل لتشمل محاور حداثا ويحمر الشقيف والخيام وكفرتبنيت وعلي الطاهر ومجدل زون.

وترافقت هذه التحركات مع محاولات لتثبيت مواقع عسكرية، وشق طرق ميدانية، وتجريف الأراضي، ونسف المنازل والمباني. وفي المقابل، أصدر «حزب الله» سلسلة من البيانات قال فيها إنه استخدم الكمائن والعبوات الناسفة والمسيّرات والصواريخ الموجّهة لاستهداف القوات والآليات الإسرائيلية ومنع تثبيتها في المواقع التي تقدمت إليها.

مجدل زون

تحولت مجدل زون، خلال حزيران، إلى أحد أبرز محاور التقدم البري الإسرائيلي، وإحدى أبرز ساحات المواجهات المعلنة.

وشهدت البلدة ومحيطها عمليات توغل إسرائيلية، واشتباكات وكمائن، واستهدافًا لآليات ودبابات، بالتوازي مع غارات جوية وقصف مدفعي مكثف. كما نُفذت عمليات نسف للمنازل وشق للطرق داخل البلدة، مع تكرار محاولات التقدم والانسحاب وإعادة التموضع.

وبحسب بيانات «حزب الله»، استُهدفت القوات والآليات الإسرائيلية في أكثر من نقطة داخل البلدة ومحيطها، فيما قدّمت وسائل إعلام الحزب المواجهات على أنها محاولة لمنع القوات الإسرائيلية من تحويل التوغل المؤقت إلى سيطرة ثابتة.

المحاور الأخرى

استمرت المواجهات أيضًا في حداثا ودبين ويحمر الشقيف والخيام وكفرتبنيت وعلي الطاهر، بالتزامن مع تحركات إسرائيلية في شمع والناقورة ومحيط وادي السلوقي.

وعكست هذه العمليات اتساع رقعة التحرك البري الإسرائيلي، وعدم اقتصاره على الحافة الحدودية، إلى جانب انتقال المواجهة إلى مناطق تقع شمال الخطوط التي كانت تُعدّ، في مراحل سابقة، نطاقًا أساسيًا للعمليات البرية.

ثانيًا: الغارات على الضاحية الجنوبية

شهدت الضاحية الجنوبية لبيروت ضربات إسرائيلية خلال

تقرير

حزيران ٢٠٢٦

حزيران، كانت من أبرزها غارة في ٧ حزيران، ثم ضربة أوسع في ١٤ حزيران.

واكتسبت ضربة ١٤ حزيران أهمية سياسية إضافية؛ لأنها جاءت بالتزامن مع مرحلة حساسة من المفاوضات الأميركية–الإيرانية. وأظهرت أن إسرائيل أرادت الاحتفاظ بقدرتها على التصعيد في لبنان، حتى في الوقت الذي كانت فيه واشنطن وطهران تقتربان من تفاهم يتضمن وقف الحرب على الجبهة اللبنانية.

كما أعادت الضربة ربط الضاحية، باعتبارها مركزًا سياسيًا واجتماعيًا أساسيًا لـ«حزب الله»، بمسار التفاوض الإقليمي، وأظهرت أن لبنان بقي جزءًا مباشرًا من أدوات الضغط المتبادل خلال المفاوضات.

ثالثًا: التفاهم الأميركي–الإيراني ووقف إطلاق النار

مثّل الإعلان عن التوصل إلى تفاهم بين الولايات المتحدة وإيران نقطة التحول الأساسية خلال حزيران.

وقد أصر الجانب الإيراني على أن يشمل وقف إطلاق النار الجبهة اللبنانية، قبل أن يُعلن أن التفاهم يتضمن وقف العمليات في لبنان. ونقل هذا التطور الملف اللبناني من نطاق المفاوضات العسكرية والأمنية المحدودة إلى إطار إقليمي أوسع، يرتبط بالتفاهمات بين واشنطن وطهران.

وقدّم «حزب الله» وحلفاؤه إدراج لبنان في التفاهم على أنه نتيجة لرفض إيران فصل الجبهة اللبنانية عن المسار الإقليمي، وانعكاس أيضًا لاستمرار الضغط العسكري على الأرض.

لكن الإعلان أثار جملة من الأسئلة المتعلقة بطبيعة وقف إطلاق النار وحدوده، من بينها:

١. هل يتضمن وقف النار انسحابًا إسرائيليًا كاملًا من الأراضي اللبنانية؟

٢. هل يوقف الغارات والاستهدافات في جميع المناطق اللبنانية؟

٣. هل يمنع إسرائيل من التحرك عسكريًا بذريعة إحباط محاولات إعادة تسليح «حزب الله»؟

٤. ما العلاقة بين التفاهم الإقليمي والمفاوضات التي تجريها الدولة اللبنانية مع إسرائيل؟

٥. ما الضمانات المتاحة لمنع استئناف العمليات ا لعسكر ية ؟

هدنة من دون انسحاب كامل

بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار، ظهرت خلافات حول تفسير الالتزامات الإسرائيلية وحدودها.

فقد أعلنت إسرائيل أنها ستبقى في مناطق تصفها بأنها «أمنية»، ورفضت الانسحاب الفوري والكامل، في حين تحدثت تقارير عن انسحابات جزئية وتقليص أعداد القوات في بعض المواقع.

رابعًا: الإعلان عن «اتفاق الإطار»

في ٢٦ حزيران، دخل المشهد مرحلة جديدة مع الإعلان عن «اتفاق إطار» بين الدولة اللبنانية وإسرائيل، برعاية أميركية.

ووفق ما ورد في المواد الإعلامية، تناول الاتفاق ترتيبات أمنية في الجنوب، وانتشار الجيش اللبناني، واعتماد مناطق أو مراحل تجريبية للتنفيذ، وربط بعض الانسحابات الإسرائيلية بمراحل التنفيذ، إلى جانب معالجة المواقع العسكرية والسلاح، ووضع آليات للمراقبة وضمانات أميركية.

ومثّل الإعلان تحولًا كبيرًا؛ لأن المفاوضات التي كانت موضع خلاف في أيار انتقلت، خلال حزيران، من مستوى الاجتماعات والتسريبات إلى وثيقة سياسية وأمنية معلنة.

لكن الاتفاق لم ينهِ الخلاف، بل أعاد صياغته؛ فبدل الانقسام حول مبدأ التفاوض، بدأ الانقسام حول مضمون الاتفاق، وصلاحية الجهة التي تفاوضت بشأنه، وطبيعة الالتزامات الأمنية الواردة فيه، ومدى قدرته على ضمان الانسحاب الإسرائيلي الكامل.

كما أثار الاتفاق أسئلة بشأن التدرج في التنفيذ، وربط الانسحاب بإجراءات لبنانية داخلية، وحدود الدور الأميركي في المراقبة، وإمكان احتفاظ إسرائيل بحق التحرك العسكري إذا اعتبرت أن الترتيبات لم تُنفذ.

خامسًا: مواقف القوى اللبنانية

موقف «حزب الله»

انتقل موقف «حزب الله»، خلال حزيران، من رفض التفاوض المباشر إلى رفض نتائج التفاوض والاتفاق المعلن نفسه.

وتركز خطاب الحزب على النقاط الآتية:

١. اعتبار أن الاتفاق يتجاوز التوافق الوطني، ولا يستند إلى تفويض داخلي كافٍ.

٢. التأكيد على أن ملف السلاح شأن لبناني داخلي، ولا يجوز أن يكون جزءًا من تفاوض مع إسرائيل.

٣. رفض ربط الانسحاب الإسرائيلي بمعالجة سلاح الحزب أو مواقعه العسكرية.

٤. اعتبار أن السلطة فاوضت من دون الحصول على ضمانات كافية بشأن الانسحاب ووقف الغارات.

٥. التحذير من أن الاتفاق قد يمهّد لوصاية أمنية أميركية أو إسرائيلية على لبنان.

٦. التحذير من أن محاولة تنفيذ البنود المتعلقة بالسلاح بالقوة قد تهدد السلم الداخلي.

وبرزت مواقف الأمين العام لـ«حزب الله» الشيخ نعيم قاسم بوصفها المرجعية الأساسية في رفض التفاوض المباشر، ورفض نزع السلاح، والتأكيد على أن الانسحاب الإسرائيلي ووقف الاعتداءات يجب أن يسبقا أي نقاش داخلي.

موقف «حركة أمل»

في أيار، حاول رئيس مجلس النواب ورئيس حركة أمل نبيه بري المحافظة على موقف يجمع بين دعم الدولة ورفض التفاوض تحت النار، مع التشديد على المفاوضات غير المباشرة.

أما في حزيران، وبعد الإعلان عن «اتفاق الإطار»، فانتقل بري وحركة أمل إلى موقع المعارضة الواضحة للاتفاق.

ووصف بري الاتفاق بأنه أسوأ من اتفاق ١٧ أيار، معتبرًا أنه يمس التوازنات الداخلية، ويمنح إسرائيل مكاسب أمنية وسياسية من دون ضمان انسحاب كامل وواضح.

وتكمن أهمية هذا التحول في أنه أظهر أن الخلاف لم يعد قائمًا بين «حزب الله» والقوى المعارضة له فقط، بل أصبح خلافًا بين السلطة التنفيذية والثنائي الشيعي حول شرعية الاتفاق، وآلية اتخاذ القرار، وحدود الالتزامات التي يمكن للدولة تقديمها.

موقف «الدولة» والقوى المعارضة لـ«حزب الله»

قدّمت رئاسة الجمهورية والحكومة الاتفاق باعتباره مسارًا لاستعادة السيادة، وإنهاء الاحتلال، ونشر الجيش، ومنع تجدد الحرب.

وركز الخطاب الرسمي على حصرية قرار الحرب والسلم، وبسط سلطة الدولة، وانتشار الجيش في الجنوب، وإعادة

السكان إلى قراهم، وبدء إعادة الإعمار، والحصول على ضمانات دولية ودعم دولي.

وبذلك، انتقلت الدولة من موقع المفاوض، خلال أيار، إلى موقع المدافع عن اتفاق وافقت على إطاره خلال حزيران، واعتبرته فرصة لإنهاء الحرب واستعادة الأراضي بأدوات الدولة.

المعارضون الشيعة

ركز الخطاب الشيعي المعارض لـ«حزب الله» على أن نتائج الحرب أثبتت ضرورة إعادة القرار العسكري والأمني إلى الدولة.

وأيّد جزء من هذا الخطاب مبدأ المفاوضات وحصرية السلاح، لكنه أبدى، في الوقت نفسه، تحفظات على غموض بعض بنود الاتفاق، وعلى احتمال تكريس وجود إسرائيلي طويل الأمد، أو إقامة منطقة أمنية داخل الأراضي اللبنانية.

وبذلك، لم يكن الموقف الشيعي المعارض موحدًا بالكامل؛ إذ جمع بين تأييد تقوية الدولة والخشية من الشروط الإسرائيلية، ومن عدم وجود ضمانات كافية للانسحاب.

سادسًا: السلاح والانقسام الداخلي

استمر ملف سلاح «حزب الله»، خلال حزيران، محورًا مركزيًا في النقاش السياسي والأمني.

وظهرت رؤيتان أساسيتان:

الأولى ترى أن إنهاء الاحتلال ووقف الاعتداءات يجب أن يسبقا أي بحث داخلي في السلاح، وأن ربط الانسحاب بنزع السلاح يمنح إسرائيل حق التدخل في الشؤون اللبنانية.

والثانية تعتبر أن الانسحاب والاستقرار الدائمين مرتبطان بتطبيق حصرية السلاح، وانتشار الجيش، وإنهاء قدرة أي طرف غير الدولة على اتخاذ قرار الحرب.

وأعاد هذا الانقسام طرح أسئلة تتعلق بشرعية القرار، وحدود صلاحيات الحكومة، وموقع «حزب الله» داخل النظام السياسي، وقدرة مؤسسات الدولة على تنفيذ التزامات أمنية محل خلاف داخلي.

سابعًا: عودة النازحين والواقع المحلي

سمح تراجع العمليات العسكرية بعد منتصف حزيران ببدء حركة عودة جزئية إلى بعض المناطق الجنوبية.

لكن هذه العودة بقيت محدودة وغير متساوية بين البلدات، وارتبطت بالوضع الأمني، وباستمرار الوجود الإسرائيلي في عدد من المواقع، وبخطر القذائف والذخائر غير المنفجرة، وبحجم الدمار الذي لحق بالمنازل والبنى التحتية.

كما بقيت العودة خاضعة لتحذيرات الجيش والبلديات، ولم تتحول الهدنة إلى عودة طبيعية وشاملة، بل إلى عودة اختبارية وهشة، تفاوتت بحسب موقع كل بلدة وحجم الأضرار فيها.

وتركز اهتمام البيئة الشيعية المحلية، خلال هذه المرحلة، على النزوح والعودة، ودفن الضحايا وتشييعهم، وإعادة فتح الطرق، وتقدير حجم الدمار، وتجهيز ملفات الأضرار، وبدء الأنشطة العاشورائية، وإدارة الاحتقان الناتج من الانقسام السياسي.

وبرز دور المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى والبلديات والجهات الاجتماعية في تنظيم الشؤون المحلية، والدعوة إلى ضبط التجمعات ومكبرات الصوت، والتريث في العودة إلى المناطق التي بقيت خطرة أو غير مؤهلة للسكن.

ثامنًا: السرديات الإعلامية

سردية «حزب الله» وحلفائه

ركزت هذه السردية على الصمود، ومنع القوات الإسرائيلية من تحقيق أهدافها كاملة، واعتبار العمليات العسكرية عامل ضغط أدى إلى شمول لبنان بالتفاهم الإقليمي.

كما رفضت فصل لبنان عن إيران، وقدّمت «اتفاق الإطار» بوصفه «اتفاق إذعان»، وحذرت من أن محاولة نزع السلاح بالقوة قد تؤدي إلى فتنة داخلية.

وشددت هذه السردية على أن الانسحاب الإسرائيلي الكامل، ووقف الغارات، وإعادة السكان، يجب أن تسبق أي نقاش بشأن السلاح.

سردية القوى المعارضة

ركزت سردية القوى المعارضة لـ«حزب الله» على الخسائر البشرية والاقتصادية للحرب، وعلى مسؤولية السلاح خارج الدولة عن إضعاف الموقف اللبناني ومنح إسرائيل ذرائع لمواصلة العمليات.

كما دعت إلى إنهاء ارتباط لبنان بالمحاور الإقليمية، واعتبرت الاتفاق فرصة لاستعادة سلطة الدولة، وتطبيق حصرية السلاح، ومنع اتخاذ قرار الحرب خارج المؤسسات الدستورية.

السردية المتحفظة

ظهرت أيضًا سردية ثالثة أيّدت وقف الحرب ومبدأ المفاوضات، لكنها لم تمنح الاتفاق تأييدًا كاملًا.

وتركزت أسئلتها على طبيعة الضمانات الأميركية، وتوقيت الانسحاب الإسرائيلي، ومصير المناطق التي تصفها إسرائيل بأنها «أمنية»، وقدرة الجيش اللبناني على تنفيذ الترتيبات، ومستقبل القرى الحدودية، واحتمال استئناف إسرائيل عملياتها مستقبلًا.

وعكست هذه السردية موقفًا يرى أن إنهاء الحرب ضرورة، لكنه لا يعدّ أي اتفاق، بمجرد توقيعه، ضمانة كافية للسيادة والاستقرار.

تاسعًا: الكلفة الإنسانية

استمرت الحصيلة الإنسانية في الارتفاع خلال حزيران، على الرغم من الحديث المتزايد عن المفاوضات ووقف إطلاق النار.

ووفق الأرقام الواردة في ملفات الرصد، ارتفعت الحصيلة التراكمية من ٣٤٣٣ قتيلًا و١٠٣٩٥ جريحًا في مطلع الشهر إلى ٤٢٥٧ قتيلًا و١٢١٩٦ جريحًا في ٢٩ حزيران.

وهذا يعني تسجيل زيادة لا تقل عن:

- ٨٢٤ قتيلًا.
- ١٨٠١ جريحًا.

وتعكس هذه الأرقام أن النصف الأول من حزيران، خصوصًا، كان من أكثر مراحل الحرب كثافة من حيث الضحايا والاستهدافات، قبل أن يؤدي وقف إطلاق النار إلى تراجع نسبي في مستوى العمليات.

ولم تقتصر الكلفة الإنسانية على القتلى والجرحى، بل شملت استمرار النزوح، وتدمير المنازل والبنى التحتية، وتعذر العودة إلى عدد من البلدات، وانتشار الذخائر غير المنفجرة، وتضرر القطاعات الصحية والخدماتية والاقتصادية.